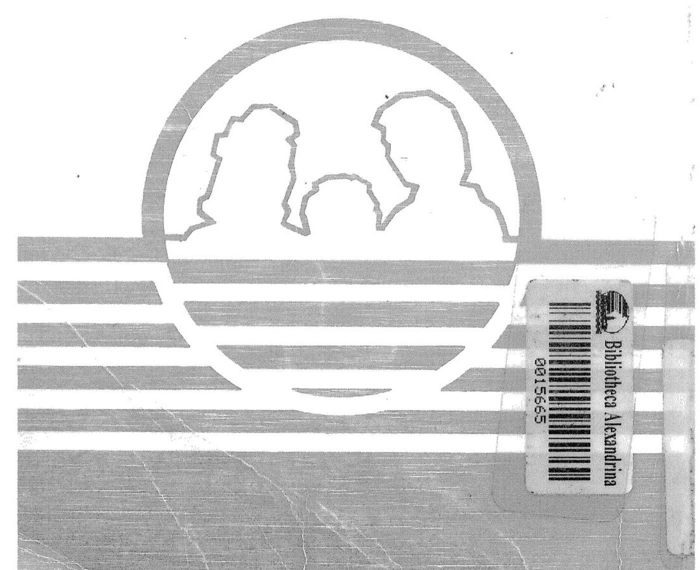
د. زينب زهري
د. صالح الزين

دراسات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا



دراسات في

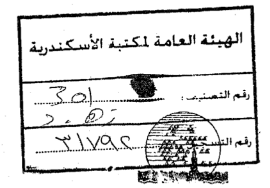
علم الاجتماع والانثروبولوجيا

دراسات في

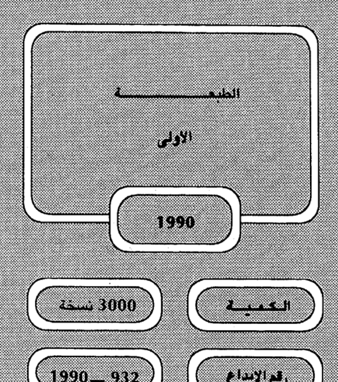
علم الاجتماع والانثروبولوجيا

د. زينب زهري

د. صالح الزين



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان



الطبعة الأولى

1990

الكمية: 3000 نسخة

رقم الإيداع: 932 ــ 1990

دار الكتب الوطنية ـ بنغازي



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

مصراتة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ص.ب: 17459 . ــ مبرق (تلكس) 30098 . «مطبوعات»

تصدير

يهدف هذا الكتاب إلى إعطاء فكرة عامة للقارىء عن ماهية وطبيعة كل من علمي الاجتماع والانثروبولوجيا باعتبارهما من أهم العلوم الاجتماعية (Social Sciences) التي تدرس في الجامعات اليوم على نطاق واسع. فهذين العلمين - دون سواهما من العلوم الاجتماعية - بإمكانهما تقديم الكثير والكثير من الحقائق العلمية المتعلقة بقضايا ومشاكل المجتمع المعاصر، مجتمع عصر التقدم التقني.

وعليه فإن هذا الكتاب سيكون مقدمة ذات قيمة كبيرة عن هذين العلمين بالنسبة للقارىء العام وكمرجع لطلاب علمي الاجتماع والانثروبولوجيا في الجامعات.

يحتوي هذا الكتاب على ستة فصول: والفصل الأول يناقش موضوع الأسرة وأبعادها في النظريات الاجتماعية المعاصرة.

أما الفصل الثاني فيلقي الضوء على المرأة والتنمية في الجماهيرية - وعلى وجه الخصوص دراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

أما الفصل الثالث فيعالج قضية التعليم والمرأة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والعربية وبوجه خاص تأثير النظم التعليمية في هذه المجتمعات على حرية ووضع المرأة.

كما يطرح الفصل الرابع أحد أهم القضايا في الانثروبولوجيا والتي دار ويدور حولها الحوار والجدل العلمي قديماً وحديثاً وهي مفهوم الوظيفة لدى كل من راد كلف براون ومالينوسكي، وأهمية هذا المفهوم في ميدان

الانثروبولوجيا (علم الانسان) كما يعالج الفصل الخامس موضوع الانثروبولوجيا الحديثه والمدرسة الدوركايمية ويعرض الفصل السادس والأخير بطريقة علمية نقدية وتحليلية أحد القضايا المعاصرة والمهمة في علم الاجتماع وهي الخدمة الاجتماعية والتنمية في العالم الثالث الذي يبحث في إمكانية توظيف الخدمة الاجتماعية في كسر إسار التخلف في العالم الثالث ومن ثم الدفع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاته ذلك عن طريق استخدام المناهج السوسيولوجية المعاصرة في إعادة النظر في المناهج والنظريات التقليدية للخدمة الاجتماعية في معالجتها للجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية.

هذا وقد قام بإعداد الفصل الأول والرابع والخامس الدكتور صالح علي الزين أما الفصل الثاني والثالث والسادس فقامت بإعداده الدكتورة زينب محمد زهري.

وبعد فإننا نرجو أن يكون في نشر هذا الكتاب عوناً للمهتمين والمتخصصين في علمي الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية خاصة والعلوم الإنسانية عامة في كشف وفهم والجوانب المتعددة للحياة الاجتماعية.

كما نرجو أن يساهم في إثراء مكتبتنا العربية.

والله يوفقنا لما فيه خير وتقدم وطننا العربي.

المؤلفان

د/ صالح علي الزين
قسم علم الاجتماع
كلية الآداب والتربية
جامعة قاريونس
بنغازي

د/ زينب محمد زهري
قسم علم الاجتماع
كلية الآداب والتربية
جامعة قاريونس
بنغازي

21 يوليو 1985م

مقدمة عامة ومدخل

نظراً للحداثة النسبية لنشأة هذين العلمين فنجد أن هناك قدراً كبيراً من الخلط والغموض والالتباس الذي لا زال يكتنف مفهومي علم الاجتماع والانثروبولوجيا ولاسيما المفهوم الأخير. فهذا المفهوم لا زال يثير في أذهان الكثيرين من القراء العاديين، بل والقراء الواسعي الإطلاع ارتباطات غامضة مبهمة عن الجماجم والقدرة العليا والشعائر العريقة والأساطير والخرافات العجيبة التي تمارسها الشعوب الموسومة «بالبدائية»[1]. لقد قلل هذا الجمود الفكري والمفاهيم النظرية الخاطئة الموجهة تجاه هذا العلم من الاحترام للحقائق الاجتماعية العلمية وحال بدرجة كبيرة دون أن تصبح العلوم الاجتماعية وسيلة فعالة لايجاد حلول علمية لمشاكل المجتمعات النامية. والحال هذه فنجد أنه من الضروري بمكان تسليط بعض الضوء على مفهومي علم الاجتماع والانثروبولوجيا ومعرفة علاقة كل منهما بالآخر.

لا شك أنه من السهولة بمكان أن نحدد الفروق أو أوجه الاختلاف والتباين بين كل من علمي الاجتماع والانثروبولوجيا من ناحية، والتاريخ والجغرافيا وعلم النفس والاقتصاد والعلوم السياسية وبقية العلوم الإنسانية من ناحية أخرى. بيد أن الأمر بالنسبة لتحديد الاختلاف أو الفروق بين كل من علمي الاجتماع والانثروبولوجيا يبدو أنه موضوع أو الفروق بين كل من الصعوبة نظراً للتشابك والتداخل في المسائل التي يعالجها كل منهما.

فالانثروبولوجيون شأنهم شأن علماء الاجتماع يهتمون بدراسة العلاقات الاجتماعية (Social Relations) في المجتمعات البشرية، وإذا اعتبرنا أن هذا تحديداً أو تعريفاً كافياً لموضوع أو حقل دراسة علماء

---

(1) See. Evans- Pritehard, **Social Anthroplogy,** 9th Ed., London, 1972.

الانثروبولوجيا فإنه يبدو من الصعوبة بمكان أن ندرك كيف يمكن أن يختلف الانثروبولوجيون عن السوسيولوجيين أو علماء الاجتماع.

ولكن بالرغم من هذا التشابه الواضح بين الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع فإن الانثروبولوجيين يرون أنه يوجد بعض الاختلاف بين العلمين فالاختلاف الأول يتمثل في أنه بالرغم من أن علم الاجتماع كما يبدو من تعريفه أنه ذلك العلم الذي يهتم ببحث وفهم العلاقات الاجتماعية، وبالرغم من أن الانثروبولوجيين يشاركون علماء الاجتماع في هذا الاهتمام. بالرغم من كل ذلك فإن الانثروبولوجيين يهتمون بمسائل وقضايا أخرى على جانب كبير من الأهمية مثل معتقدات الشعوب (People's' Beliefs) «وقيمهم» (Their Values)، وذلك حتى في حالة ما إذا كانت تلك المعتقدات والقيم والشعائر لا يمكن إظهارها على أنها ذات صلة مباشرة بالسلوك الاجتماعي المدروس.

وعلى أية حال، فإن علماء الانثروبولوجيا بوجه عام يهتمون بأفكار الشعوب ومعتقداتهم وقيمهم بقدر اهتمامهم بمسألة العلاقات الاجتماعية. فهذه الأشياء متصلة اتصالاً وثيقاً ببعضها البعض ولا يمكن فهم العلاقات الاجتماعية الفهم الجيد إذا لم يؤخذ في الحسبان مسألة المعتقدات والقيم.

والفرق الثاني الهام بين الانثروبولوجيا والاجتماع، أن الانثروبولوجيين في معظم الأحيان قد درسوا أو قد قاموا بدراساتهم في مجتمعات تتسم بكونها أقل إلفة (Less Familiar) للناس، بينما علماء الاجتماع يهتمون بصفة أساسية بدراسة انماط من التنظيمات الاجتماعية للمجتمعات الأكثر تعقيداً والأكثر تطوراً. ومن ناحية أُخرى فإن الأنظمة الاجتماعية المدروسة من قبل الانثروبولوجيين هي في العادة صغيرة في المدى (Small in Scale) وذلك على الأقل بمقارنتها مع المجتمعات الغربية. والجدير بالذكر أيضاً أن الكثير من العلاقات الاجتماعية الموجودة في هذه

المجتمعات هي علاقات بين أُناس يعرف بعضهم البعض الآخر بصورة شخصية (Personally). ودراسة مثل هذه الأنظمة والعلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصغيرة «Small – Scale Societies»التي فيها العلاقات الشخصية مهمة جداً هي ذاتها التي فرضت أو أملت على علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية تطوير طرق (Methods) خاصة لفهم هذا النوع من العلاقات الاجتماعية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الاسهامات الرئيسية للانثروبولوجيا الاجتماعية للمعرفة السوسيولوجيا العلمية كانت في هذا الحقل. وتمشياً مع هذا الاهتمام العام للانثروبولوجيا نجد أن الباحثين الانثروبولوجيين الذين يقومون بدراسات في المجتمعات الغربية هم بوجه عام يتخذون كوحدات لدراسة المجتمعات القروية أو القرى الصغيرة أو قطاعات صغيرة من المجتمعات الحضرية بدلاً من دراسة قطاعات عديدة في مدن كبيرة. ولا ريب إطلاقاً في أن عدداً كبيراً من الدراسات والأبحاث السوسيولوجية قد عُملت أو أُقيمت في جماعات صغيرة ولكن هذه الجماعات أو المجموعات هي في العادة في مجتمعات كبيرة وهي بقليل أو كثير ليست مجموعات متناسقة مع كل المجتمع.

وحقيقة أن علماء الانثروبولوجيا هم في معظم الأحيان يشتغلون في ثقافات غير مألوفة (Unfamiliar Cultures) الأمر الذي فرض أو حتم عليهم مسألة الترجمة من ثقافة هذه المجتمعات إلى لغة الثقافة التي ينتمون إليها، وهي مشكلة أقل حدة بالنسبة للسوسيولوجيين بالرغم من أنها هي أيضاً من المشاكل التي تواجههم. فعلماء الاجتماع هم في العادة يتكلمون بقليل أو كثير نفس اللغة التي يتكلمها الناس المدروسين كما أنهم يشاركونهم على الأقل بعض المفاهيم الثقافية الرئيسية. أما بالنسبة للباحث أو العالم الانثروبولوجي فإن أصعب جزء يواجه مهمتهم الدراسية هو مسألة فهم اللغة (to Understand the Language) وطرق التفكير (Ways of Thought) للناس

الذين يدرسهم عالم الانثروبولوجيا فهذه الأشياء من الممكن أن تكون مختلفة عن ما يوجد في ثقافة مجتمعه الذي ينتمي له. وبالإضافة إلى ذلك فإن القضية المتعلقة بالمعاني (Meanings) ومسألة فهم المصطلحات والرموز وتفسيرها هي أمور تتطلب في العادة قدراً كبيراً من الاهتمام من قبل الباحث الانثروبولوجي أكثر مما تتطلب من الباحث السوسيولوجي.

ولكن بالرغم من كل ما ذكر أعلاه فإن علم الاجتماع يعتبر في الواقع الصديق أو الرفيق الحميم للانثروبولوجيا الاجتماعية. فالعلمين يشتركان في الكثير من الاهتمامات (Share a Great Many Interests) فعلماء الانثروبولوجيا هم في حقيقة الأمر سوسيولوجيين أيضاً وذلك من حيث كون أنهم جميعاً يهتمون بدراسة العلاقات الاجتماعية، وأن كانوا بالإضافة إلى ذلك سيهتمون بدراسة بعض الملامح الأخرى للثقافة المدروسة.

ونظراً لهذه الصلة الوثيقة بين علمي الاجتماع والانثروبولوجيا فإن الأستاذ رادكلف براون (R.Brown) يقترح تسمية الانثروبولوجيا الاجتماعية باسم علم الاجتماع المقارن (Comparative Sociology)، أما الأستاذة لوسي مير (lucy Mair) فترى تسميتها أو اعتبارها فرع من علم الاجتماع (Branch of Sociology)، ومن ناحية أخرى نجد أن الأستاذ ايفانزبر تشارد (Evans- Pritchard) يتصور الانثروبولوجيا على اعتبار أنها فرع من الدراسات الاجتماعية يكرس نفسه بصورة أساسية لدراسة المجتمعات الصغيرة(Small- Scale Societies) . وعلى ضوء ذلك فإنه قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين أن علم الاجتماع يدرس المشاكل الخاصة في المجتمعات البدائية. ولكن إذا ما وقفنا عند هذه النقطة أو عند وجهة النظر هذه فإن الاختلاف بين الانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع يبدو أنه اختلاف في ميدان أو حقل الدراسة في حين أنه في الواقع توجد اختلافات في المنهج (Methods) أيضاً.

فـالعـالم أو البـاحث الانثـروبـولـوجي حين يقـوم بـأيـة دراسـة في المجتمعات البسيطة، فإنه يقوم بدراستها بصورة مباشرة، حيث يعيش معهم لمدة أشهر أو سنـوات، بينما البحث السـوسيولـوجي يعتمد في العـادة على الوثائق وعلى المعلومات الإحصائية المتوفرة لديـه والباحث الانثـروبولـوجي يدرس المجتمعات ككل (as a Whole) وفي دراسته لهذه المجتمعات يقـوم البـاحث الانثـروبـولـوجي بـدراسـة البيئة أو الايكـولـوجيـا واقتصـاديـاتهـا والمؤسسات القانونية والسياسية والنظم العائليـة والقرابيـة والدينيـة. كذلـك يـدرس فنـون ذلـك المجتمـع وتقنيـاتـه.. إلـخ. ومن نـاحيـة أخـرى فـالسوسيـولوجيـون أو علماء الاجتمـاع هم بوجـه عام اختصـاصيون (Very Specialized وذلـك من حيث كـون أن البـاحث السـوسيـولـوجي يـدرس مشكلات منعزلة مثل ظاهرة الطلاق والجريمة والمخدرات.

وباختصار فإنه يمكن القول بإنه يوجـد بين الانثروبـولوجيـا والاجتماع تعـاون متبادل (Mutual Co–Operation) وهـذا التعـاون المتبـادل يتجلى في حقيقـة أن الانثـروبـولـوجيين يـزودون السـوسيـولـوجيين بـالحقـائق التى يستخـدمونهـا بدورهم في وضـع الأطر النـظرية وهـذه النظريـة يتم فحصها واختبارها فيمـا بعد من قبـل علماء الانثـروبولـوجيا الاجتمـاعية في الحقـل الميداني ولعل أحسن مثال لهذا التعاون المتبادل بين علمي الانثـروبولـوجيا والاجتمـاع هي نظريـة الأستاذ مـارسيـل ماوس (Marcel Mauss) عن نـظام تبـادل الهدايـا (Theory About Gift Exchange)، وفي هـذه النـظريـة يبـدو واضحـاً أن مارسيـل موسى كـان متأثـراً بشكل كبيـر ومباشـر بكتاب العـالم الانثروبولوجي مالينوسكي (Malinowski)، وخاصة كتابه الموسـوم: مخاطـر المحيـط الهادي وبدون ريب فإن كل الانثروبولـوجيين المحدثين يعتمـدون على هـذه النـظريـة في شـرحهم وتفسيـرهم لنـظم التبـادل ومضـامينهـا الاجتماعية.

ومن خلال هذه العجالة عن مفهـومي الانثروبـولوجيـا وعلم الاجتماع وعن الترابط والاعتماد المتبادل القائم بين العلمين(Two Disciplines) يتضح أن النظرة التي يعالج بها علمـاء الانثروبـولوجيـا وعلم الاجتماع مـواضيعهم هي بشكل عام، النظرة للمجتمع كوحدة متكاملة ومترابطة الأجزاء.

لقد تطورت مساهمة علم الاجتمـاع والانثروبـولوجيـا في العديـد من المجالات الأساسية هى الصناعة، والإدارة السياسية، الهندسة، الطب والتنمية الاجتماعية والاقتصـادية. إن كـل مشروع تنمـوي يجب أن يقوم على أسس اجتمـاعيـة اقتصـاديـة سليمـة وفهم عميق صـادق لمختلف جـوانب الحيـاة الاجتماعية. وفي هذا الإطار يجب أن يكون علم الاجتماع والانثروبولـوجيا دوما في الطليعة.

إن التـطور الآني لعلمي الانثـروبـولـوجيـا والاجتمـاع في المجــالين النظري والتطبيقي ليس ظـاهرة عشـوائية أو مؤقتـة أو سطحيـة كما قـد يتبادر لأذهـان البعض، بـل هـو تـطور يستجيب لـلاحتيـاجـات الحيـويــة لتـطور المجتمعـات البشريـة والتطور الشـامل لهـذه العلوم في المجتمعات النـامية يتميز أو يجب أن يتميز بالمحاولة الجادة لإزالة الأفكار العقيمة وغير العملية عن عـادات وتقاليـد ونظم هـذه المجتمعات حتى تستـطيع أن تشق طـريقها نحو التقدم على أسس علمية سليمة.

فعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا لا يمكنهم بأي حال من الأحـوال أن يظلوا غير مكترثين فيما يختص بالاستفادة من علومهم في الحياة الاجتماعية ولا يمكن أن ينـظروا إلى تطبيقـاتها كـأمـر غـريب على هـذه العلوم أو غيـر مرتبطة بها في الحقيقة أن كل تطبيق علمى لـه أهميته النـظرية والمنهجيـة، حيث يمثل الانتفاع بـالعلم في الحياة الاجتمـاعية مصـدراً جديـداً للمعرفـة العلمية الاجتماعيـة يمكن من التحول من المنهجيـة السلبية إلى المـلاحظة

الإيجابية. فالمجتمعات النامية يجب أن تتخير جوانب السلبية فيها وفقاً لبرامج مبنية على نتائج البحوث الاجتماعية. وكل هذه المعطيات تحث على أهمية وجود علمي الاجتماع والانثروبولوجيا لكي يقوما بدورهما الطليعي من أجل دفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام وفقاً لأسلوب علمي منظم.

الفصـــل الاول

الأسرة وأبعادها في النظريات الاجتماعية المعاصرة

* مقدمـــة.
* مكان علم الاجتماع الأسري بين العلوم الاجتماعية.
* عرض تاريخي لتطور الأسرة الإنسانية.
* عـالميـة الأسـرة النـوويـة من منـظور النـظريـات السـوسيـولـوجيـة المعاصرة.
* الأسرة والمرأة من منظور النظرية العالمية الثالثة.
* الخاتمـــة



الأسرة وأبعادها في النظريات الاجتماعية المعاصرة

أولاً: مكانة علم الاجتماع الأسري بين العلوم الأخرى:

من الملاحظ أنه كلما ارتقى الإنسان في التمدن والحضارة، ازدادت هذه الحضارة تعقيداً وتركيباً، وأصبحت بحاجة إلى التحليل والدراسة من زوايا متعددة متنوعة. والحياة اليومية للإنسان تجعلة باستمرار منغمساً في علاقات إنسانية لا حصر لها. فهو عضو في جماعات مختلفة يفكر ويشعر ويكتسب المعرفة، ويكون عاداته وتقاليده ومعتقداته من خلال الاتصال بالآخرين وهو ـ أي الإنسان ـ ينظم شئونه وصلاته بالناس ويحقق مصالحة عن طريق التحدي داخل مايعرف بالمجتمع (Society) الذي يشكل بؤرة التراكمات الثقافية والحضارية التي تساهم فيها الأجيال البشرية جيلاً بعد الآخر.

ولقد ظهرت العلوم الاجتماعية في بداية الأمر لدراسة كل هذه الجوانب المتداخلة للحياة الاجتماعية، وقد كانت في بدايتها علماً اجتماعياً واحداً. ولكن بعد ذلك تشعبت إلى فروع تخصص كل منها في جانب معين بالذات يحاول أن يركز على دراسته بطريقة منظمة.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن لهذا التشعب نتائج غير إيجابية إلى حد ما، إذ ترتب عليه تقسيم النشاط الإنساني إلى فئات ضيقة النطاق إلى حد بعيد تقوم على عزل الجوانب المتشابكة للحياة الإنسانية بصورة تعسفية أو افتراضية بحتة، بحيث تصور البعض أن هناك إنساناً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.. إلخ. دون إدراك التكامل القائم بين هذه الجوانب المتعددة. هذا فضلاً على أن المجتمع ذاته لا ينقسم إلى هذه الأجزاء المنفصلة عن

بعضها البعض كما يفترض بعض المتخصصين في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة.

وما من شك في أنه يتعين على جميع المشتغلين بالعلوم الاجتماعية أن يدركوا بما لا يدع مجالاً للشك أنهم جميعاً وعلى اختلاف تخصصاتهم يدرسون شيئاً واحداً أو كياناً متكاملاً ويواجهون نفس المشكلات، وبمقدورهم أن يختلفوا في طريقة المعالجة أو مدخل الدراسة أو منهج البحث أو في مجالات التفسير أو التحليل أو التأكيد على جوانب أكثر من الجوانب الأخرى، إلا أن الشيء الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن الاختلاف والتباين في كل هذه الأحوال وفي جميع الأمور لا يظهر إلا بين العلماء والباحثين فقط وليس في الشيء المدروس ذاته. وعليه فإن علم الاجتماع الأسري أو العائلي على الرغم من أنه قد أصبح علماً مستقلاً في موضوعه ومباحثه والمشكلات التي يتعامل معها، فإنه لا يمكن أن ينعزل عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى لاسيما فيما يتعلق بالغايات والأهداف العامة، وهي خدمة الإنسان والإنسانية وذلك من خلال الدراسة والتحليل للمشاكل التي تواجهها واقتراح الحلول التي تناسبها.

على أية حال، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من السلبيات الجزئية ـ المشار إليها أعلاه ـ فإن التخصص الواسع والمتعدد في فروع المعرفة قد أفاد بدون شك في تقدم هذه الفروع وإكسابها المزيد من الدقة والكفاءة والقدرة على التحليل العمقى. ومن ثم فقد أصبح تقسيم العمل الأكاديمي يمثل أو يجسد ضرورة عملية وعلمية في آن واحد، وعليه فبعد أن أخذ علم الاجتماع مكانه على خارطة العالم (The World Map) كعلم يدُرس في الجامعات، وأصبح له مقومات العلم ومتطلباته واتسع ميدانه وتعددت مباحثه، كان من الطبيعي أن يولي علماء الاجتماع اهتماماً كبيراً بشئون الأسرة وتحليل المقومات التي ترتكز عليها، والتعرف على طبيعتها

وطبيعة مشاكلها ومحاولة إصلاح المعتل من شئونهـا، ذلك لأن الأُسـرة أدق جهاز في جسم المجتمع ولا يمكن أن تستقيم أُمور المجتمع ومن ثم الدولة وتتخلص من كل مظاهر الفوضى والإنحـلال إلّا إذا استقر النـظام الأسري ومع بداية القرن الآني اتسـع نطاق المبـاحث التي تتناول شئـون الأسرة إلى درجة استوجبت أو أتاحت قيام علم جـزئي مستقل في نـطاق علم الاجتماع العام، وهو علـم الاجتماع الأسري (Sociology of Family).

* لا تـرجع أهميـة دراسة الأُسـرة في ميدان علم الاجتمـاع إلى حقيقـة كونها أنها الخلية الأُولى للحياة الاجتماعية فحسب، بل أيضاً لكونهـا مسرح التفـاعل الاجتمـاعي(Social Interaction) الذي يتلقى فيـه الكائن البشـري أهم عملية اجتماعية ألا وهي عملية التطبيع أو التنشئة الاجتماعية وذلك منذ اللحظة الأولى التي تطأ فيها قدماه عالم الوجود الكوني.

فالأُسرة هي الوحدة الأساسية في أي تنظيم اجتماعي، ومن مجمـوع الأُسـر يتكـون المجتمـع البشـري، وفي قـوة الأبنيـة الأُسـريـة تتجلى قـوة المجتمـع وفي ضعفها ووهنهـا يتحـدد ضعف المجتمـع، ويقـوم المجتمـع ويتـرابط أو يتوقف بـدرجة كبيـرة على مدى تقـدم الأُسر المختلفـة المكونـة للبناء الاجتماعي الكلي.

ولقد عبر وليم جودي (William Goode) عن هذا المعنى بقوله:

إن المعنى العظيم للعلاقات الأُسرية لكل أعضـاء المجتمع الإنسـاني ملحـوظة وبـارزة خلال المسيـرة الطويلة للتـاريـخ الإنسـاني. فـالفـلاسفـة والمحللين الاجتمـاعيين، قد انتبهـوا إلى أن المجتمـع هـو عبـارة عن بنـاء يتكون من العائلات أو الأُسر، وأن المفـارقات التي تحـدث في أي مجتمع معلوم من الممكن وضعها وتحليلها عن طريق تحديد علاقاتها الأُسرية.

فكتابات الأُدبـاء وعلماء الأخـلاق الأُول تشير إلى أن المجتمـع يفقد

قوته، إذا فشل الناس في القيام بواجباتهم الأسرية. وعلى سبيل المثال فإن الفيلسوف الصيني كونفشيوس يعتقد أن السعادة والرفاهية يمكن أن تسود في المجتمع فقط إذا قام كل فرد في المجتمع بدوره المحدد وسلك السلوك المناسب، كعضو في الأسرة، وهذا يعني بصورة أساسية أنه لا أحد يجوز له أن يتقاعس في التزاماته بطاعة هذه المؤسسة الاجتماعية التي تمده بالحماية المادية المعنوية من نعومة أظافره وإلى أن يصبح قادراً على الاعتماد على نفسه.[1]

هذا وقد جاء الفصل الثالث من الكتاب الأخضر معبراً ومؤكداً على أهمية الأسرة الإنسانية ودورها في بناء الإنسان والمجتمع حيث يقول:

فالأسرة بالنسبة للإنسان الفرد أهم من الدولة.. الإنسانية تعرف الفرد (الإنسان) والفرد (الإنسان) السوي يعرف الأسرة.. والأسرة هي مهده ومنشأه ومظلته الاجتماعية.. الدولة نظام سياسي واقتصادي اصطناعي واحياناً عسكري لاعلاقة للانسانية به.. ولادخل لها فيه[2].

والتراث الثقافي والحضاري مليء بالأدبيات التي تحاول إبراز دور الأسرة وأهميتها لحياة الكائن البشري، بيد أن المجال لا يتسع لذلك في هذه الورقة.

ثانياً: عرض تاريخي لتطور الأسرة الإنسانية:

ليس من شك في أن مسألة الأسرة الإنسانية لا زال يكتنفه الكثير من

---

(1) Goode, W.j., **The Family**, Prentice Hall, New Jersey, 1964, Pp. 1-2.

(2) معمر القذافي **الكتاب الأخضر/ الركن الاجتماعي**، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، الجماهيرية، الطبعة الأولى، 1979م، ص15.

الغموض والإبهام. فهناك العديد من الآراء المتباينة بل والمتناقضة في كثير من الأحيان حول أصول وتاريخ الأسرة الإنسانية (Origins of the Human Family) والكثير من هذه الآراء مجرد أساطير (Myth) وضرب من الخيال، وقلة منها تدعمه وتؤيده الأدلة والشواهد العلمية القاطعة.

على أية حال، فإن بعض العلماء ممن إهتموا بوجه خاص بدراسة تاريخ النظم الاجتماعية وتطورها عبر التاريخ اضطروا إلى الالتجاء إلى الظن والتخمين وإلى افتراض بدايات نظرية المؤسسة (الأسرة)، وذلك كما فعل عدد كبير من علماء القرن التاسع عشر من أصحاب النظرية التطورية(Evolution Theory).

فقد ذهب هؤلاء العلماء إلى أن الأشكال العليا للتفكير والثقافة شأنها شأن الأشكال العليا للكائنات الحية قد نشأت عن طريق التطور من الأشكال الدنيا ـ وخلال نمو الإنسان نشأت الأسرة منبثقة عن مرحلة من الفوضى أو الإباحية الجنسية(Promiscuity)، تشبه إلى حد كبير الحالة التي كان يحيا عليها الحيوان، وقد تطورت هذه الحالة إلى مرحلة الزواج الجمعي(Group Marriage)، وبعد هذه المرحلة التف الأبناء حول الأم، الأمر أدى إلى ظهور النظام الأموي أو الأمي (Matrilineal Marriage)، ثم لم يلبث أن تطور نظام الأسرة من جديد وذلك بظهور النظام الأبوي (Patrilineal System)، **متخذاً شكل نظام تعدد الزوجات(Polygynous)**، وبينما أخذ شكل العائلة المألوف في الوقت الحاضر يظهر في نفس الوقت وبشكل تدريجي، وفي هذا الشكل التزاوجي يقتصر زواج واحد وهو ما يعرف اصطلاحياً بوحدة الزواج(Monogamous في قواميس العلوم الاجتماعية.

وما من شك أن خطأ أصحاب التطورية في افتراضاتهم النظرية بخصوص أصول ونشأة الأسرة البشرية قد جاء نتيجة اعتمادهم على ما

يعـرف باسم التـاريخ الـظني (Hypothetical History) أو التاريـخ التخميني[1] . (Conjectural History)

ولقد دلت الدراسات الانثروبولوجيـة والسوسيـولوجيـة الميدانيـة على خـطأ الافتراض القـائل بـأن النظام الأسـري قد تـطور من مـرحلة الإبـاحـة الجنسيـة، فمـرحلة النـظام الأمـوي أو الأمي، ثم مـرحلة النـظام الأبـوي. فالعالم الأمريكي روبرت لوي (Robert Lowie) في كتابه الموسوم المجتمع البـدائي يؤكد على أن العـلاقات الجنسيـة الحادة التي يشيـر لهـا أصحـاب النـظرية التـطورية، مـا هي إلا صورة وهميـة لا يلاحظ لهـا وجـوداً في أي مجتمع من المجتمعات البشرية، وأنه ليس ثمة ما يثبت أن هذه الحـالة قـد وجـدت في أيـة مـرحلة من مـراحـل تـطور الجنس البشـري (Human Beings)[2] .

وعلى أية حال، فنحن لا نعلم شيئـاً يقينياً عن نـطاق وحقيقة الأسـرة في المجتمعـات الإنسـانيـة الأولى، ولكن طـائفـة كبيـرة مـن علمـاء الانثروبولوجيا والاجتماع يعتقدون بأن بعض الشعوب البـدائية أو البسيـطة ـ سيما السكان الأصليون لقارتي أستراليا وأمـريكا ـ يعتبـرون ممثلين إلى حد ما لما كانت عليه الإنسانية في بداية نشأتها، وهذا راجع إلى حقيقة كون أن هذه الشعوب ظلت ردحاً من الزمن بمعزل عن التيارات الحضـارية الكبـرى التي تـوالي ظهورهـا بين سكان القـارات القديمـة الأمر الـذي ساعـد هـذه الشعوب على الاحتفاظ بحـالتها القـديمة أو مـا يقارب منهـا. ولكن الشيء الذي يجب أن نضعه في اعتبارنا هنا أن هذا لايعني إطلاقاً أن هذه الشعوب

للمزيد من الإيضاح أنظر.

(1) أحمد أبو زيد، **البناء الاجتماعي: مدخل الدراسة المجتمع، المفهومات**، الهيئه المصرية العـامة للكتاب، الطبعة السابعة الاسكندرية، 1980م

(2) Lowie Roberth H., **Primitive Society**, New York : Boni And Liveright, 1920.

قد أفلتت من ناموس التطور والتغير الذي هو سنة كافة المجتمعات البشرية وأن اختلفت في الدرجة(In Degree)، ولكن معنى ذلك أن بعدها النسبي عن التيارات الحضارية مكنها من الاحتفاظ أو المحافظة على كثير من النظم التي سارت عليها المجتمعات البشرية في أقدم عصورها.

وبالنظر إلى النظم العائلية لدى هذه الشعوب يتضح أن نطاق الأسرة أو مفهوم الأسرة فيها كان واسعاً إلى حد كبير، فلم يكن هناك فرق واضح بين مفهومي الأسرة(Family) «والعشيرة» (Clan) بل كان كل افراد العشيرة الواحدة يرتبط بعضهم ببعض برابطة ليست قائمة على صلات الدم (Blood-Ties) كما هو الشأن في الأمم الحديثة في الوقت الحاضر، ولكن الروابط كانت قائمة على أساس انتماء جميع الأفراد لطوطم (totem) واحد. الطوطم كما يحدده قاموس علم الاجتماع[1] هو عبارة عن حيوان أو نبات أو جماد كانت تتخذه القبائل والجماعات البشرية البدائية شعاراً ورمزا لوحدتها وذاتيتها (Identity) وقد عثر البحاثة على نضائد لهذا النظام العائلي المتسع النطاق في أمم غير العشائر الطوطمية.

فمن ذلك ما كان عليه نظام الأسرة عند اليونان، والرومان وعند العرب في عهود أو عصور الجاهلية. وفي إطار هذا المفهوم الواسع للأسرة، لم تكن درجة القرابة التي تربط الولد بابويه أو باحدهما تزيد في شيء على درجة القرابة التي تربطه بأي فرد من أفراد العشيرة.

على أية حال، لقد أخذ هذا المفهوم الواسع أو المتسع يفيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد أو الشكل الذي استقر عليه في أغلب أمم العالم في العصر الحاضر. فقد اصبحت الأسرة بمفهومها الضيق عند هذه

---

(1) Michell, G.D., **A Dictionary Of Sociolgy**, Routledge And Kegan Paul Ltd., Londnn, 1968.

الأمم لا تشتمل إلا على الزوج وزوجته وأطفالهما غير المتزوجين، وقد اصطلح علماء الاجتماع على تسمية الأسرة ذات المفهوم الضيق بالأسرة الزيجية (Conjugal Family) أو البسيطة (Elemantary) أو النووية (Nuclear).

ثالثا: عالمية الأسرة النووية من منظور النظريات السوسيولوجية المعاصرة.

بالرغم من أن علماء الاجتماع مقتنعين ومتفقين على أن العائلة هي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي في أي مجتمع عُرفَ على سطح الكرة الأرضيه، إلا أنه المصطلح في حد ذاته - (أى مصطلح العائلة)- بقي مائعاً في لغتهم. وربما كان تعريف كل من برجس (Burgess)ولوك (Locke) إلى حد ما أكثر التعريفات قبولاً، فوفقا لتصورهما أن العائلة هي:

مجمنوعة من الأشخاص متحدين بروابط الزواج، والدم أو التبني مشكلين أو مكونين بيتاً واحداً، يتفاعلون ويتصلون أو يتواصلون مع بعضهم البعض كل حسب دوره الاجتماعي كزوج وزوجة، كأب وأم، وأخ وأخت، محدثين ثقافة مشتركة.[1]

ومن الواضح، حسب هذا التعريف أن الزواج يعتبر الرباط الزيجي (Conjugal Tie) بين الزوج والزوجة في نطاق العائلة البسيطة أو النووية، ولكن على أية حال فإن بعض علماء القرابة من الانثروبولوجيين لا يعتبرون العائلة والزواج(Family and Marriage) على أنهما ظاهرة ذات وجود عالمي

---

(1) Buress, E. W. & Locke, H.j., **The Family:** From Tradition To Companionship, 4th Edition, New york, 1971.

(a Universal Phenomenon) بـل هم من زاوية أو نـاحية أخـرى يعتبرون أن الأم وطفلهـا أو طفلتها (Mother & Child) على أنهـا الـوحـدة الاجتمـاعيـة الأساسية في أي مجتمع معلوم.

ولكن إذا استلمنـا بهذا الـطرح لهذه القضيـة أو هـذا المفهـوم، فـإن مشكلة أخرى على جانب كبيـر من الخطورة سـوف تبرز إلى حيـز الوجـود، لأن هـذا التفسير للمفهـوم العائلي يعني أنـه في عدد كبيـر من المجتمعـات الانسانية سوف لن يكون هناك وجوداً لمؤسسة العائلة على الاطـلاق. وعلى مـا يبـدو أن السبب الـرئيسي الـذي يجعـل بعض علمـاء القـرابـة من الانثروبولوجيين يرفضون قبول العائلة والزواج على أنها الوحـدة الاجتماعيـة الأسـاسيـة العـالميـة (a universal social unit) إنـه في بعض المجتمعـات البشـرية يـوجد اعتـراف بعدة انـواع مختلفة من الـزواج والتي فيها الشـركاء (partners) في العملية الزوجيـة ليسا الـرجل والمـرأة (Man and Woman). واحسن مثـال على هذه النمـاذج من الزيجـات المختلفة هـو مؤسسـة زواج المـرأة المعروفـة في مجتمع النـوير في السـودان (The Nuer institution of Woman – Marriage to a Woman) والذي قدم لنا الاستاذ ايفانز برتشارد (Evans— pritchard) دراسة وافية عنه في كتابـه الموسـوم: القرابـة والزواج في مجتمع النوير[1].

هنا نجد أن الطرفان في الإتحـاد الزوجي كـلاهما نسـاء. وطالمـا أن هـذا النوع أو النمـوذج من الزواج والـذي يختلف كلية عن الـزوج العـائلي البسيط ـ (والذي طرفاه: رجل وامـرأة)ـ فإنـه يصبح من الصعب الافتـراض بأن العائلة التي يكون فيها الزوج هو الرباط الزيجي بين الرجل والمرأة على أنها مؤسسة ذات وجود عالمي أو شمولي.

(1) Evans- Pritchard, E.E., **Kinship And Marriage Among The Nuer, Oxford: Clarendon Press, 1951.**

ومفهوم العائلة (The Concept of Family) يستعمل بشكل عام ليشير إلى أنه في كل مجتمع انساني يوجد شيء يسمى العائلة. وعادة يعتقد أو يفترض - أما بشكل ضمني أو قطعي - إنه في كل مجتمع توجد وحدة اجتماعية متميزة تكون من مهمتها القيام ببعض الوظائف. وبعض الباحثين يذهبون إلى حد القول بأن هذه الوحدة هي في كل مكان من العالم متشابهة إلى حد كبير.

على العموم فإن مفهوم العائلة هذا قد نال قسطاً وافراً من الدراسة والنقاش المستفيض من قبل علماء الانثروبولوجيا والاجتماع المحدثين.

فالاستاذ جورج موردوك (George Murdock)ـ الذي يعتبر من المشاهير في ميدان الدراسات العائلية - حاول على أساس معلومات تحصل عليها من دراسة مقارنة فعالة أو مؤثرة (Influential Compartive Study) اشتملت على أكثر من (250) مجتمعاً انسانياً تأكيد أن العائلة النووية (nuc- lear family) أو الزيجية (conjual) أو البسيطة (elcmntary family) توجد أما كشكل وحيد سائد، أو على أنها الخلية الأساسية (as the basic unit) التي منها تتكون انماط عائلية أُخرى أكثر تعقيداً أو تركيباً، وفي جميع الأحوال فإن العائلة النووية توجد كوحدة متميزة(as a distinct unit)ذات وظائف فعالة في الأبنية الاجتماعية للمجتمعات البشرية، وهى عالمياً تقوم (Universally performs) بأربعة وظائف أساسية لا غنى للحياة الإنسانية عنها، وهذه الوظائف تتمثل في:

أ ــ الوظيفة الجنسية — The sexual function.

ب ــ الوظيفة الاقتصادية — The Economic Function

جـ ــ الوظيفة التناسلية — The Reproductive Function

د ــ الوظيفة التعليمية أو التربوية — The Educational Function

ويستطرد جورج موردوك في تأكيد فرضية عالمية الأسرة النووية حيث[1] كتب يقول بدون شك، فإن الوظيفة الأولى والثالثة (الجنسية والتناسلية)، فإن المجتمع الإنساني سوف ينقرض، أما بالنسبة للوظيفة الرابعة (التعليمية) أو التربوية)، فإن الثقافة سوف تنتهي. فالفائدة الاجتماعية العظيمة للعائلة النووية والسبب الرئيسي لعالميتها من ثم، بدأ يظهر على نحو بارز وواضح.[2].

ويرى موردوك أن مسئولية الأسرة تجاه عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال لاتقل أهمية عن العناية الفيزيائية (Physical care) بهم وفي هذا السياق يقول موردوك:

إن واجب أو عبء العملية التعليمية والتنشئة الاجتماعية في كل مكان تقع أساساً على كاهل العائلة النووية.. ولربما كانت المسئولية الجماعية تجاه عملية التعليم والتنشئة الاجتماعية أكثر من أى عامل آخر تلعب دوراً فعالاً في عملية ربط العلاقات الاجتماعية المختلفة لافراد العائلة.[3]

فبالاضافة إلى الوظائف الأربع الرئيسة المذكورة آنفاً- والتي هي ذات صبغة عالمية - توجد عدد من الوظائف الاخرى للأسرة النووية أو الزيجية، وإن كانت هذه الوظائف ليست ذات طابع عالمي. فوظيفة المركز الاجتماعي (social status) مثلاً - والتي تعني ربط الفرد بنسق مهني ومحدد لا يستطيع الفرد أن يغير منه لأنه يرتبط في العادة بمولد الشخص أصله أو نسبه أو جنسه أو ديانته - ليست وظيفة عالمية، فهي توجد فقط في المجتمعات التي تقوم ابنيتها الاجتماعية على نمط تدرجي جامد (Rigid

(1) Murdock, George Peter, **Social Structure,** New York: Macmillan Company, 1949, Pp. 2–3.

(2) Ibid., P.10.

(3) Ibid., P.10.

stratification) كمـا هو الحـال في المجتمعات الـطائفية: كـالهنـد وجنـوب أفريقيا وغيرها. وفي هذا الصدد كتب جورج موردوك قائلاً:

إن الأسرة بوصفها كيانـاً اجتماعيـاً تكتسب دائماً ـ وإن لم يكن ذلـك عالمياً ـ وظائف مختلفة أخرى. فهي غالباً ما تكون مركزاً للعبادة الدينية، حيث يلعب فيها الأب دور الرجل الدين. كما أنها تمثل وحدة أوليـة مالكـة للأرض.

فقد تتوقف المكانة الاجتماعية للفـرد على الوضـع الأسري أكثـر مما تتوقف على انجاز الشخص أو كفاءته وهكذا.[1]

هذا وقد أكد عدد كبير من علماء الانثروبولـوجيا من خـلال دراساتهم الميدانية على أهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها أو تقوم بها الأسرة سيما في المجتمعات البدائيـة، أو مجتمعات مـا قبل التصنيـع أو ما قبـل التعليم «Pre – industrial or Pre – literate socieites» وذلـك كـمـا تـسـمـى فـي الكتابات الانثروبولوجية المعاصرة. فـالرابـطة التي تربط الأب بـالأم لاتمثل فقط ذلك الإمتياز الجنسي الممنـوح للزوجين أو الشريكين، حيث أن هنـاك عـدداً من المجتمعات البـدائية أو البسيـطة تسمح بجـود العلاقـات الجنسية غير المقيدة قبـل الزواج في حين أن هنـاك عدداً آخـر من هذه المجتمعـات يبيح العلاقات الجنسية خارج دائرة الزواج (outside the sphere of marrige). فالتعاون الاقتصادي المستند على تقسيم العمـل بين الجنسين يعتبر أحـد الـدعائم الأسـاسية في تعضيـد التماسـك الاجتماعي (social cohesion) بين أفراد الأسرة النووية أو الزيجية.

وقد اصبح فقدان الوظائف الإنتاجيـة المتجسدة في العمـل الجماعي

---

(1) Ibid, P.11. See Also: Davis. K. **Human Society,** New York, 1967.

التعاوني الذي يؤديه أفراد الأُسرة جميعاً من الملامح المميزة للأُسرة النووية في المجتمعات الصناعية الحديثة.

وقد تناول العالم الفرنسي الكبير كلود ليفي استراوس (Levi – Strauss) أهمية العامل الاقتصادي ودوره كعامل ربط قوي في حياة الأُسرة النووية وذلك من خلال تحليله للمواقف السيئة التي تواجه غير المتزوجين في إحدى قوى القرى البرازيلية حيث يقول.

يجلس الشبان غير المتزوجين القرفصاء لساعات طويلة في أحد أركان الكوخ بائسين، لا يجدون رعاية أو عناية، أجسامهم هزيلة ويعيشون حالة نفسية في غاية الكآبة.. ولايستطيع الشاب غير المتزوج أن يتربص إلا في حدود الكوخ. وحينما تشرع الأُسرة في تناول طعام الغذاء حول مواقد النار، لايستطيع الشاب غير المتزوج أن يتناول معهم غذاءه ويظل على هذا الحال مالم يزوده أحد اقربائه من وقت لأخر بكمية ضئيلة يتناولها في هدوءٍ. وحينما سألت أفراد الأسرة عما إذا كان هذا الشاب يتعرض لمرض خطير يمنعه من المشاركة في تناول الطعام ضحكوا من ذلك وقالوا «إنه أعزب»[1] ويرى جورج موردوك أن الأُسرة هي خلية فريدة بالنسبة للوظائف التي تقوم بها للكائن البشري. وإنه لا يوجد أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية قد نجح في إيجاد بديل مناسب وفعال لمؤسسة العائلة النووية التي يمكن أن تسند إليها الوظائف التي تقوم بها العائلة النووية، وأنه من المشكوك فيه أن ينجح أي مجتمع من المجتمعات في هذه المحاولة.

وفي ضوء هذا التاكيد الذي يقدمه موردوك، فإن المقترحات الطوبائية لإلغاء العائلة (abolition of the family) والاستخفاف بأهميتها لن يقوم لها قائم.[2]

---

(1) Levi– Strauss, C., Des **Structures Elementaires de La Parente** Paris, 1949 P.49.

(2) Murdock, George Peter, Op. P. 11.

على العموم لقد تبنى وجهة نظر الاستاذ موردوك بخصوص عالمية الأسرة النووية عدد كبير من العلماء والباحثين، وفي طليعة هؤلاء العلماء بارسونز Parsons وباليز Bales، فالاستاذان المذكوران أعلاه يناقشان ويجادلان بالحجة القوية هذا الموضوع، حيث يذهبان إلى القول بأنه ليس لديهم أدنى شك في مدى الفائدة العملية التي تقوم بها أو تؤديها الوحدات القرابية الصغيرة فيما يخص أو يتعلق بالوظائف التناسلية والجنسية والتنشئة الاجتماعية. . الخ فمن الزاوية الوظيفية يبدو أن عملية التنشئة الاجتماعية تشكل جوهر الحياة الاجتماعية، وعمودها الفقري، فالتنشئة الاجتماعية بكل تأكيد تتطلب وحدات اجتماعية صغيرة. (Small social units)، فهي

وحدها دون سواها ـ التي يكون بمقدورها أو بإمكانها القيام بتلك الوظيفة الأساسية والحيوية (essential function). ويؤكد كل من بارسونز وباليز على أن الوحدات الاجتماعية الصغيرة التي ليس لها بناء قرابي (non – Kinship – structured small units) لايحتمل إطلاقاً أن تقوم بالوظيفة الخطيرة والهامة لعملية التنشئة الاجتماعية بشكل فعال، وذلك بالرغم من أن البراعة أو الإبداع البشري، بطبيعة الحال، قادر على اختراع البدائل لأداء هذه الوظيفة.[1].

والأستاذ جورج موردوك في كتابه الموسوم البناء الاجتماعي، والمشار إليه آنفاً يخلص إلى نتيجة مؤداها تأكيد ضرورة عالمية الأسرة النووية أو البسيطة أو الزيجية. ويصر على تأكيد وجودها كخلية أساسية، ذات وظائف محددة. فمن منظوره حتى عندما تكون العائلة البسيطة متداخلة (enveloped) في وحدات عائلية ممتدة كالعشيرة أو القبيلة، فهي مع ذلك

---

(1) Parsons, Talcott & Bales, Robert, **Family, Socialization And Interaction Process-**, Glencoe: The Free Press, 1955.

تظل دوماً متميزة كوحدة جزئية (sub – unit) ذات وظيفة عـالمية(universal
(function

أما الأستاذين ليفي Levy وفللرز Fallers فقد تناولا أيضاً فحص مفهوم عالمية الأسـرة النوويـة من حيث كونهـا الخلية الأسـاسية في عمليـة التنشئة الاجتماعية كما يتصورها جورج مودوك. ولكن على ما يبدو أنهما ليس على إتفـاق تام مـع وجهات نـظر الأستاذ جـورج موردوك. فمن خـلال نقاشهمـا المستفيض لهذا الموضوع يتضح أنهمـا لاينكران أنـه أغلب إن لـم يكن في كل المجتمعات البشرية أن الأفراد أو الأشخاص قـادرين على تمييز آبـائهم وإخـوانهم وإخـواتهم أي أقــرب الأقـربين (lineal relatives) من الأقــارب الأخـرين، اى البعيدين «collateral relat ives» ولكن الشيء الـذي يـرفضـه كل من ليفي وفيللرز هو الاعتقاد بأن العـائلة الممتدة أو العشيـرة (extended family or clan) دائمـاً تتكـون من تجمـع للعـائـلات البسيـطة أو الـزيجيـة (eggregation of nuclear families ـ وذلك كما يظهر من طرح موردوك لهـذه القضية ـ وأنه في تلك العائلات فإن عملية التنشئة الاجتماعية تتم أساساً في إطار العائلة البسيطة أو الزيجية أو النووية[1]

وفي مقال آخر للأستاذ ليفي، نجده يدلل على أهمية العـائلة النوويـة كوحدة جزئية أساسية في القيام بوظيفة التنشئة، حيث يشيـر في هذا المقـال إلى أن الأطفـال في العائلة الصينيـة التقليديـة تتم تنشئتهم الاجتمـاعيـة في إطار العائلة الأبـوية الممتـدة. وفي مثال هـذه الوحـدة الكبيرة الممتـدة فإن العائلة الزيجية أو النووية أو البسيطة لاتعتبـر على الإطلاق الـوحدة الجـزئية القوية(strongest sub– unit في عملية التنشئة الاجتماعية.[2]

(1) Levy, M.j & Fallers, L. A., The Family: Some Comparative Considerations, **American Anthropologist,** Vol. 61, 1959, Pp. 647– 51.

(2) Levy, M. J, Some Questions About Parsons, Treatment Of The Incest Problem, **British Journal Of Sociology,** Vol. 6, 1955, Pp. 101– 17.

ويؤيد الاستاذ فيللرز ما ذهب إليه زميله الأستاذ ليفي بخصوص الأهمية الثانوية للعائلة النووية في عملية التنشئة الاجتماعية. ففي ورقة حول العوامل الهامة في استقرارية الزواج في مجتمع «بازوقا» (Basoga) في شرق أفريقيا يوضح فيللدز أن البيت في هذا المجتمع تشغله عائلة نووية بالإضافة إلى بعض الأقارب من الرجال غير المتزوجين ـ وعلى أية حال، فإن التماسك بين العشائر الأبوية البُعّد قوي جداً. وأن الأسرة النووية تميل إلى الانقسام أو الانشقاق بين الولاءات المتضاربة (conflicting loyalties) للأزواج أو الزوجين. فالطلاق من ثم، يبدو أنه شيئاً ما أو مألوف والأطفال بناء على ذلك كثيراً ما تتم عملية تنشئتهم في بيوت بتواجد أحد الأبوين وليس كليهما. والشيء الأكثر أهمية، أنه حتى في حالات ما إذا بقيت الزيجات متماسكة فإن تضارب الولاءات نحو العشائر الأبوية ينتج عنه انقسام ولاء الأطفال بين عشائر الأبوين وليس إلى العائلة النووية كوحدة جزئية متميزة.[1]

ويبدو أن الاستاذ ملفورد اسبيرو (melford Spiro) في مناقشة لموضوع العائلة ومسألة عالميتها قد تبنى هو الآخر وجهة نظر مخالفة لوجهات نظر الأستاذ موردوك السابق الذكر. فمن خلال دراسات ملفوراسبيرو لمجتمع الكيبوتز Kibbutz يفهم أن العائلة في هذا المجتمع تتألف من البالغين من كلا الجنسين وأطفالهم. ولكن الشيء الجدير بالذكر هنا هو وظيفة التنشئة الاجتماعية أو عملية التطبيع ـ كأخطر عملية في حياة الكائن البشري ـ دائما يقوم بها المجتمع ككل (society as a whole) وليست العائلة التي ينتمي لها الأطفال، وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها المدرسون والمدرسات والممرضون والممرضات وغيرهم من بقية قطاعات المجتمع الأخرى، نيابة عن الأسرة والأبوين (On behalf of the parents) والحال هذه، فإن اسبيرو

---

(1) Fallers, Lioyd A., Some Determinants Of Marriage Stability In Bosaga: A Reformulation Of Gluckman, S Hypothesis, **Africa,** Vol. 27, 1957 Pp. 106–23.

يعتقد أنه من الصعوبة بمكان القول بإن الأسرة أو العائلة النووية أو البسيطة - كما حددها موردوك في كتابه البناء الاجتماعي - يكون لها وجود اجتماعي في المجتمع المعني بالذكر، طالما أن أهم وظائفها تقوم بها مؤسسات أخرى غيرها.

وعلى أية حال، فإن اسبيرو بعد انقضاء بضعة أعوام على وجهات نظره المذكورة آنفاً، أعاد النظر في تفسير المعلومات الواردة في مقاله السابق بخصوص عالمية الأسرة النووية وفيما تقوم به من وظائف. وفي هذه الإضافة أو الملحق، يعترف اسبيرو وبطريق ضمني أو غير مباشر بوجود العائلة البسيطة أو النووية في مجتمع الكيبوتز وبأهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية. فقد أشار إلى أنه على الرغم من أن الأباء وأطفالهم لايشكلون وحدة عائلية بالمعنى الذي حدده الأستاذ موردوك لمفهوم العائلة، إلا أنهم مع ذلك يكونون جماعة فريدة متميزة في مجتمع الكيبوتز. فالأطفال في هذا المجتمع ليسو فقط مرغوبين من قبل الآباء ولكن في معظم الأحيان يخطط لهم. وعلاوة على ذلك فإن هؤلاء الأطفال ليس أناسٌ آخرين يدعون كأبناء وبنات ومن جهة أو زاوية أخرى فإن الأطفال يدعون أو ينادون آبائهم كأب وأم، ومن ثم فإن الأباء وأطفالهم يشكلون أو يكونون مجموعة اجتماعية (social group) تتميز بوظائفها التفاعلية والعاطفية.[1]

والحقيقة الهامة التي يمكن استنتاجها من دراسة ملفورد اسبيرو لمجتمع الكيبوتز، هي أنه بالرغم من أن الآباء والأمهات يلعبون دوراً ثانوياً (play only a minor part) في عملية التنشئة الاجتماعية في شكلها أو إطارها الرسمي، إلا أن لهم دوراً خطيراً وكبيراً في حياة انجالهم وأطفالهم وهذا

(1) Spirs Melford, Is The Family Universal, **In Marriage, Family, And Residence,**Ed. By Paul Bohannan And John Middleton, The Natural History Press, New York, 1968.

يعني أن المدرسين والمدرسات، والممرضين والممرضات وغيرهم من بقية المؤسسات الاجتماعية لا يريدون الأطفال وفقاً لتعليماتهم وامزجتهم الخاصة، ولكن حسب الإجراءات والقواعد والمعايير التي يضعها ويرتضيها الآباء والأمهات.

فالأسرة على ما يبدو أنها مؤسسة ضرورية تقوم بمهام جسيمة لا غنى للإنسان عنها، فوجود الفرد السوي يرتبط بوجود هذه الوحدة المميزة في البنيان الاجتماعي. ويعزز العالم روبرت لوى (Robert Lowie) ظاهرة عالمية الأسرة بقوله:

بصرف النظر عما إذا كانت العلاقات الزوجية دائمة أو مؤقتة، وعما إذا كان الزواج تعددياً بالنسبة للزوجات (Polygynous) أو تعددياً بالنسبة للأزواج (polyandrous)، وهذا نادر الحدوث، أو متسامحاً في العلاقات الجنسية، وأخيراً بصرف النظر عما إذا كانت ظروف الأسرة تتعقد باشتمالها على أعضاء لا تضمهم الأسرة المألوفة لدينا، فإن الحقيقة الهامة التي تكمن وراء كل ذلك هي أن الزوج والأطفال الصغار يشكلون جميعاً وحدة مستقلة عن بقية المجتمع المحلي.[1]

وبإمكاننا أن نقدر خطورة وأهمية الأُسرة الزيجية في حياة الأفراد إذا ما أمعنا النظر في الوظائف الرئيسة التي تقوم بها، والمشكلات الكبيرة التي تترتب على قيام أية جماعات أُخرى ـ سواء كان ذلك نتيجة ظروف طبيعية أو تعسفية ـ ومن ثم الهوة النفسية السحيقة بسبب حرمان الكائن البشري من عطف وحنان ورعاية الأبوين البيولوجيين أو الطبيعيين (physical parents).

---

(1) Lowie, Robert, Op. Cit., Pp. 66– 7.

رابعاً: الأسرة والمرأة من منظور النظرية العالمية الثالثة:

لقد أدركت النظرية العالمية الثالثة الأهمية البالغة للأسرة على اعتبار أن هذه المؤسسة الاجتماعية شيء جوهري وضروري لصنع الأجيال السوية الذين هم عماد بارز في الركن الاجتماعي للنظرية حيث جاء في هذه الأهمية مايلي :ـ

فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الأسرة نموا طبيعياً، وتزدهر فيه الأسرة ويستقر الفرد في الأسرة البشرية مثل الورقة في الغصن أو مثل الغصن في الشجرة، لامعنى له إذا انفصل عنها ولاحياة مادية له، وكذلك الفرد إذا انفصل عن الأسرة. أي أن الفرد بلا أسرة لامعنى له إذا وصل المجتمع الإنساني إلى وجود بدون أسرة فيصبح حينئذ مجتمع صعاليك مثله مثل النبات الصناعي.[1]

فالأسرة هي وحدة اجتماعية تقوم بمجموعة من الوظائف المحددة تترك آثارها في العملية الاجتماعية، واستمرار المجتمع بأسره يتوقف عليها، وأن أية محاولة لتقويض دعائم النظام الأسرى ـ (كما حدث في المجتمع الغربي وفي بعض بلاد العالم الأخرى نتيجة للثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر)ـ هي شيء ضد الطبيعة البشرية، والقانون الطبيعي، هو وضع اصطناعي معرض للفشل آجلاً أو عاجلاً.

فقد حدث في أعقاب الثورة البلشفية (الروسية) عام 1917م أن حاولت الحكومة السوفيتية التقليل من دور أهمية الأسرة والبغاء الأسرى

---

(1) معمر القذافي: الركن الاجتماعي، مرجع سابق، ص 17.

والإضعـاف من شأنهـا (to undermine the role human family)، ولكن بعد أن استقرت الأمور في روسيـا عادت الحكـومة مـرة أخرى إلى تبني سيـاسة تدعيم الأسرة والنظام الأسرى والمحافظة عليها.

وما لهذا الموقف الجديد إلا إدراكاً منها أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية ضرورة طبيعية وحتمية لبقاء الجنس البشري واستمراريـة الحياة الاجتمـاعية في إطار منظم.

إن التقليل من شأن وقيمة الأسرة يهدد بحدوث فـوضى في العلاقـات الاجتماعية(threaten to confuse social relations) على جميع الأصعدة.

والفـوضى في النظام الأسـرى تهدد بـدورها الاجتمـاعي بشكل عـام (threaten the social order as whole).

تبين لنا الدراسات كيف تتحول عـدد من الحقائق الأوليـة كالالتصـاق والضعف اللذان يشعـر بهما الـوليد الانسـاني إلى مجموعـة من العـلاقـات الاجتماعية المحـددة فعلى سبيل المثـال، تتوقـع الأم فى كل المجتمعـات البشرية تنمية مشاعر معينة نحو الطفل كما تتقبل مجموعة بدورهـا مجموعـة من الالتزامات المحددة نحوه.

فلقد تبين أن الأطفال الذين يلحقون بـالمؤسسات الإيـوائية مـع توفـر الـرعايـة الماديـة الكاملة لهم، وإشبـاع حاجـاتهم الجسمية (physical care) لاينجحـون في حياتهم مـالم تتوفـر لهم الحاجـة النفسية والاجتمـاعيـة التي تحدد في المواقف الطبيعية للام نحو صغارها سواء كان عند الانسان أو عند بعض أنواع الحيوانات.

ولقد اتضح من بعض الدراسات المقارنة لجماعة من الأطفال عاشـوا في مؤسسة داخلية وجماعة أخرى في كنف أسر خـاصة، أن الأطفـال الذين

عاشوا في المؤسسات الإيوائية كانوا بوجه عام أقل نمواً في قدراتهم العقلية وأضعف من حيث المهارات اللغوية، وهم أيضاً أقل قدرة على تكوين علاقات اجتماعية ايجابية ناجحة مع بقية أفراد المجتمع.

ولقد عبرت النظرية العالمية الثالثة عن المعنى حيث جاء في ركنها الثالث ما يلي.

إن من دور المرأة الطبيعي في الأمومة أي أن تحل دور الحضانة محل الأم ـ هو بداية الاستغناء عن المجتمع الانساني، وتحويله إلى مجتمع بيولوجي والى حياة صناعية، إن فصل الأطفال عن أمهاتهم وحشدهم في دور الحضانة هي عملية تحويلهم إلى ما يشبه أفراخ الدجاج تماماً حيث تشكل دور الحضانة ما يماثل محطات التسمين التي تجمع فيها الأفراخ بعد تفقيسها.

إن بني الإنسان لاتصلح له وتناسب طبيعته وتليق بكرامته إلا الأمومة الطبيعية.. أى أن الطفل تربية أمه)..

وأن ينشأ في أسرة فيها أمومة وأبوة وأخوة لا في محطة كمحطة تربية الدواجن.[1]

فالوحدة الأسرية إذن تلعب دوراً بارزاً في نمو الذات وتحافظ على قوتها، إذا أنها توفر بناءً محدداً للذات، ومن ثم تسمح لها بإدراك الواقع والتنبوء بالسلوك في المواقف المختلفة.

أضف إلى ذلك أن الأسرة كخلية اجتماعية هي بمثابة عالم صغير يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة Face to Face)

(1) معمر القذافي: الفصل الثالث الركن الاجتماعي، مرجع سابق.

(relations، وهـذه العلاقـات لايمكن أن تتوفـر بمثل هـذه الدرجـة في أيـة محيط آخر

وإذا كان الفرد يعتبر جزءاً متفـاعلاً في هـذا البناء ويقـوم بوظيفـة فيه فمعنى ذلك أنه يمارس إمتداد لذاته الخاصة.

فالفرد ليس هو مجرد ذاته فحسب بل هو أيضاً جـزء من كل (Part of a whole) مرتبط بروابط متينة يحصل منه ـ (أى من هذا الكل) ـ على قوة متزايدة ومن هذا المنطلق فلا غرابة أن نجد الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة يؤكد على أن الطريق الأمثل لتحقيق السعادة ومن ثم لتحقيق الشيء المميز للإنسان يكمن في ضرورة محافظة المجتمع الإنساني على التماسك الاجتماعي للأسر الإنسانية (the social cohesion of human family) بغية الاستفادة من المنافع والمزايا والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والإلفة والمحبة الأسرية وفي هذا الصدد يقول الركن الاجتماعي:

إن المجتمعـات التي يتهدد فيهـا وجـود الأُسـرة ووحـدتهـا بسبب أي ظـرف هي بمثل الحقـل النباتي الـذي يتهدد نبـاته بـالانجراف أو العـطش أو الحرق أو الذبول واليبس فالحديقة المزدهرة أو الحقل هو الذى تنمو نباتاتـه نمواً طبيعياً وتزدهر وتلقح وتستقر. . وكذلك المجتمـع الانساني فـالمجتمع المزدهر هـو الذي ينمـو فيه الفـرد في الأسرة نمـوا طبيعياً تـزهر فيـه ويستقر الفرد في الأُسرة البشرية.

أى الفرد بلا أسرة لا معنى له ولا حياة اجتماعية له.[1]

إن جميـع شعـوب الأرض التي تحـاول أن تتخـطى حـواجـز القهـر والتخلف تدرك أن مسألة تحرير المرأة وكسر القيود التي كبلتهـا أمداً طـويلاً من الزمن وأبعدتها عن المساهمة في عجلة التقدم هي ضرورة ملحة.

---

(1) معمر القذافي: الفصل الثالث، الركن الاجتماعي، ص 16 ـ 17.

فالمرأة باعتبار كونها مدرسة الأجيال لابد وأن تلعب دوراً حاسماً في البناء الفكري والسياسي والاجتماعي لكل مجتمع من أجل إحداث تغيير جذري يقهر واقع التخلف وإحلال واقع جديد محله تمارس فيه المرأة التأثير والدور الفعال في صنع عالم متقدم ومن أجل ذلك رأت النظرية العالمية الثالثة وفي ركنها الاجتماعي أنه لابد من الاهتمام بقطاع المرأة واسترداد حقوقها المسلوبة فهي نصف المجتمع والعمود الفقري الذي تقوم عليه أية خلية أُسرية.

فهي إذا جاز التعبير أحد طرفي المعادلة الأُسرية على أن اعتبار الزوج هو الطرف الآخر المتمم أو المكمل لتلك المعادلة.

فأهمية الأُسرة في البنيان الأُسري هي نفس أهمية الرجل إن لم تكن أكثر فكل من المرأة والرجل مكمل للآخر.

ومن أجل ذلك اعتبرهما البارىء القدير على أن كل منهما سكن للآخر وراحة ومودة له. . ففي سورة الروم يقول الله تعالى: **﴿ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً﴾**
وفي سورة البقرة: **﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾**

والاهتمام بقضية المرأة وحريتها ليس وليدة ثقافة وحضارة القرن الحالي بل يرجع إلى عصور موغلة في القدم حيث طرح السؤال تلو الآخر حول المساواة مع الرجل أم لا.

وقد بلغ التساؤل ذروته إلى حد التشكيك في إنسانية المرأة كلية ولقد كانت المحصلة أو النتيجة الحتمية لمثل هذه التساؤلات هي التجديد وسلب المرأة من كامل حريتها وأهليتها وجدارتها كإنسانه.

فالمرأة على مر عصور التاريخ وقفت في قفص الإتهام، (ودون

جريمة تذكر على الإطلاق اللهم الا كونهـا أُنثى)، والقاضي بـطبيعة الحـال في جميع الأحوال هو الرجل. .

فهـو الذي أهـدر حقوقهـا بدعـوى تفوقـه عليها، على حين أن كـافـة الشرائع السماوية بريئة من هذه الدعاوى الباطلة.

فاليونان مثلاً، وهم في أوج مجدهم وفي الوقت الذي كانوا يعتبرون فيه أنفسهم قبلة الحضارة الإنسانية ونموذج الديمقراطية الفذّة، في ذلك الوقت كانوا ينظرون إلى المرأة نظرة ازدراء واحتقار ويعتبرونها تابعة بل مملوكة للرجل كـما يملك المواشي وغيرها من الممتلكات المنقولة (chattel).

ولم تكن مكانة المرأة عند الرومان بأحسن حال ممـا كانت عليـه عند اليونان، حيث كان ينظر لها على أنها كمّاً مهملاً وفي منزلة أدنى من الـرجل الذي أعتبر سيدّا لها.

أما العرب في عصورهم الجاهلية فكانوا يحكمون عليها بالموت منذ اللحظة الأولى التي تطأ فيها قدماها عالم الوجود الكوني.

وعلى العموم، فإن حتى في أمم العالم المتقدم اليـوم ما تـزال المرأة ترزخ تحت نير أشكـال مختلفة، بيـد أنها مقننـة في كثير من الأحيـان، من الظلم والاستغلال وتسلط الرجل وهيمنته عليها.

من الواضح إذن، أن اهتمام النظرية العالمية الثالثـة بقضية المـرأة لم ينطلق من فراغ، وإنمـا هو ردّ فعـل للظلم والقهر والـذل والاستغلال الـذي عانته حقبة طويلة من الزمن.

فـالإنسان إذا قـدّر له أن يبقى وأن يعم الخيـر والسعـادة لابـد لـه من الاهتمام بقطاع النساء باعتبارهن نصف سكان الكرة الأرضية أو ما يزيد.

فالأُمومة (motherhood) باعتبارها عملية تربوية على درجة كبيرة من الخطورة هي من اختصاص المرأة، وأن أية محاولة للاستغناء عن دور المرأة الطبيعي في الأُمومة وذلك بأن تحل دور الحضانة كلياً محل الأُم، كما يحدث آنياً في المجتمعات الحزبية والشيوعية وغيرها من بلاد العالم، إنما هو في جوهره استغناء عن المجتمع الأنسان في حد ذاته وتحويله إلى مجتمع صنعي (artificial society).

إن الوضع الطبيعي لبني الإنساني المفعم بالسعادة، (كما يطرحه الركن الثالث من النظرية العالمية الثالثة)، هو أن ينشأ الفرد في أُسرة يتمتع فيها بحنان وعطف ورعاية الأُمومة والأبوة على حد سواء.

وإذا كانت الأُسرة هي حجر الزاوية (corner stone) في البناء الاجتماعي فلا بد للبنيان الأسرى من أن يقوم على أساس التفاهم بين الزوج والزوجة، وهذا بطبيعة الحال لن يتسنى إلاّ إذا كانت العلاقات قائمة على قدم المساواة ومعرفة كل منهما لحقوقه وواجباته وفقاً لمعطيات انسانية مستمده من القانون الطبيعي والفطرة البشرية.

ولهذا فإن الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة[1] جاء محاولاً استرداد كرامة المرأة وآدميتها كإنسانة لا كأُنثى، حيث أكد على ضرورة موافقة الزوج والزوجة في مسألة الزواج والطلاق، وعلى قدم المساواة المرأة بالرجل في كامل الحقوق الممنوحة لها وفق كل هذا وذلك أو ذاك فقد وضع هذا الركن الضمانات لحماية النشىء من الاستغلال ومن الانحرافات الشاذة، وذلك بأن جعل المرأة صاحبة المنزل، حيث أن المنزل هو المكان الملائم للأمومة والتي هي وظيفة طبيعية للمرأة. وفي هذا السياق جاء ما نصه:

---

(1) معمر القذافي: الفصل الثالث، الركن الاجتماعي، مرجع سابق ص 47 ـ 48.

إن المرأة والرجل لافرق بينهما في كل ماهو انساني فلايجوز لأي واحد أن يتزوج الآخر رغم إرادته أو أن يطلقها دون محاكمة عادلة تؤيده دون إتفاق ارادتي الرجل والمرأة بدون محاكمة. . أو أن تتزوج دون إتفاق على الاطلاق، أو أن يتزوج الرجل دون إتفاق أو طلاق، والمرأة هي صاحبة المنزل لأن المنزل هو أحد الظروف الملائمة والتي تكون ضرورية للمرأة التي تحمل وترضع وتلد وتقوم بعملية الأُمومه. أى أن الأُنثى هي صاحبة مأوى الأُمومة أى البيت.

ولقد شغلت قضية المرأة ووضعها في المجتمع أذهان الكثيرين من العلماء والباحثين والمفكرين في الشرق والغرب أمداً طويلاً من الزمن.

ولقد تعددت وجهات النظر وتباينت، وهذا شيء طبيعي بسبب الاختلاف في الخلفيات الثقافية والحضارية التي ينتمي إليها هؤلاء المفكرون والعلماء.

وعلى أية حال، فإن على ما يبدو أن كافة المحاولات كانت ذات نظرة سطحية لأنها لم تبحث في الجذور الأصلية للمسألة ومن ثم لم تنطلق من أرضية صلبة.

فهي لم تحاول استئصال المرض من جذوره أو كشف الداء الحقيقي قبل وصف العلاج.

وتجاه هذه القضية الهامة ينقسم المفكرون بشكل عام إلى طائفتين اثنتين هما: فريق تقليدي محافظ (conservative) يرى أن المرأة مخلوق ضعيف أقل منزلة من الرجل، وعليه فإن المكان المناسب لها أن تبقى رهينة جدران البيت أما الفريق الآخر الذي يصف بأنة تقدمي متطرف.

(radical progressive) فهو لايمانع من حيث المبدأ (in principle) في خروج المرأة إلى ميدان العمل أسوة بالرجل، ولكن الشرط الأساسي لجعل

المرأة على قدم المساواة مع الرجل (on equal footing) أن تتساوى معه في مسألة الحقوق والواجبات. وهذا معناه أن تخرج إلى الميدان وتمارس نفس الأعمال التي يقوم بها الرجل وتحت نفس الظروف التي يتطلبها العمل (under the same working conditions) على أية حال، أن الشيء الذي يجب أن نأخذه في الاعتبار هنا، هو أن كلاً من العلماء والمفكرين المحافظين منهم، والمتطرفين التقدميين، يبدو وأنهم جميعاً انساقوا وراء التفسير المنبثق من نظرية التصنيف الطبقي والتدرج الطبقي (social stratification) التي تقضى بأن مركز المرأة ومكانتها في المجتمع أدنى من المركز الذي يستحقه الرجل، وهذا يعنى أو يتضمن خضوع النساء للرجال (subordination of women to men)[1].

إن دعاة هذه المساواة المزعومة ـ بالصورة التي يطرحونها ـ هم جميعاً قد تجاهلوا جوهر أو صلب القضية المطروحة ـ فالقضية من منظور القانون الطبيعي المستمد من الفطرة الطبيعية البشرية، وكما يفهم من الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة تتجلى في أنه ليس هناك فرق أو تفرق بين بني الإنسان سواء كان ذلك رجلاً أو امرأة، صغيراً أو كبيراً في الحقوق الإنسانية.

ولكن من الخطأ يمكن الاعتقاد أو الظن بأن هناك مساواةً تامة بينهم فيما يجب أن يقوموا به من واجبات.

فالشيء الذي يقوم به الطفل قد لايستطيع أن يقوم به الرجل البالغ،

---

(1) أنظر فى هذا الصدد:

Young, M., & Willmott, P., **The Symmetrical Family,** Routledge &.

Kegan Paul, 1973, Friedan, B., **The Feminine Mystigue,** Gollacz, 1973, Higgins, R., **Observer Magazin, 13 Th Oct., 74.**

والذي تقوم به المرأة لايقوم به الرجل، أو الذي يقوم به الرجل قد لاتقوم به المرأة. . الخ . .

فالشيء المهم إذن هو أن العمل أو فرص العمل يجب أن يوفرها المجتمع لجميع الأفراد القادرين عليه والمحتاجين لهم رجالاً كانوا أو نساءً، بيد أن الشرط الأساسي والجوهري من منظور النظرية العالمية الثالثة هو أن يعمل كل شخص أو فرد في المجال الذي يتناسب وقدراته وإمكاناته، وأن لايجبر تحت ظروف القهر والعسف والاستغلال والحاجة للقيام بالأعمال التي لاتناسبه وإذا حدث أى شيء من ذلك معناه تجاهل للفطرة والقانون الطبيعي.

إن تجاهل الفروق الطبيعية (natural differences) بين المرأة والرجل والخلط بين الأدوار التي تلائم كل منهم لا يعتبر بأي حال من الأحوال اتجاهاً حضارياً وإنما هو في الحقيقة عمل مضاد لنواميس الطبيعة والعبودية المقننة.

فالمرأة في الشرق لازالت مغلوبة على امرها حيث ينظر لها على أنها سلعة كقطعة من الأثاث قابل وخاضع للبيع والشراء.

وبعبارة أخرى فهي حديث للمتعة فقط. أما في المجتمعات الغربية ـ بالرغم من كل التقدم التقني الهائل ـ فلا يوجد هناك تحّرر فعلي للمرأة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى.

فالمرأة في هذه المجتمعات اضطرت لتقمص شخصية الرجل من أجل كسب لقمة العيش ونيل الحقوق والحرية المزعومة. إنها في حقيقة الأمر مضطهدة حيث إنها مجبرة على التحول إلى سلعة ذات قيمة اقتصادية، فهي أداة إنتاج ليس إلا.

من الـواضح أن الـركن الاجتماعي للنـظريـة العـالميـة الثـالثـة ينـظر للموضوع من زاوية أبعد وأعمق. فجوهر القضية هو تحقيق حرية الإنسـان، سواء كان ذلك الإنسان ذكـراً أم أنثى، وعلى أساس إنسـاني صرف فمعيـار (criterion) التمـايز هنـا يختلف عما هـو موجـود أو مطروح في سـابقهـا من النظريات، فهو معيار يستمد روحه وجوهره من الـطبيعة والقـانون الـطبيعي، فالتمايز في المجتمع لا يكون على أساس مـا يقدمـه هذا الفـرد أو ذلك من إنتاج لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع، تتحقق الحرية والسعادة الأسرية.

الخاتمـــة

يظهر لنا النقاش الدائر عن الأسرة ومسألة وجودها كمؤسسة اجتمـاعية علمية إنه بالرغم من أن العلمـاء والباحثين والمختصين في شئـونها ليسـوا على إتفاق تام في المسألة العالمية والوظائف المناطة على كاهلها أو عـاتقها إنه يمكنني القول ومن وجهة نظري الشخصية أن الأسرة البسيطة أو الزيجيـة كخلية اجتماعية هي أساس كل بناء اجتماعي سليم.

ومن ثم فهي وجود عالمى لا غنى للكائن البشري والمخلق لـلأجيال السوية.

فالأسرة النووية أو الزيجية على ما يبدو أنهـا موجـودة حتى وأن كانت تلك العائلة متضمنة أو متداخلة ومغلقة (Enveloped) في وحدات اجتماعيـة كبيـرة (In more extended domestic units) كما الحـال في الأسرة التقليـدية في المجتمعات البسيطة.

وعلى أية حال، فـالأسرة اليـوم تتعرض إلى مخـاطر جمـة تفقدهـا أو تسلبها جل وظائفها الحيوية. فالثورة الصناعية التي تشهـدها الكثيـر من امم

العالم المعاصر لم تكن ثورة صناعية فحسب، ولكنها في ذات الوقت ثورة اجتماعية، وإذ ترتب عليها أو نتج عنها عدة تغيرات هامة في مختلف النظم والمؤسسات داخل المجتمع بما فيها الأُسرة.

فانتقال الإنتاج من البيت إلى المصنع تسبب في الفصل بين مكان الإقامة ومحل العمل حيث كانا قبل ذلك شيئاً واحداً. ومع ازدياد التطور الصناعي وتوسيع وتنويع قاعدته ازدادت فرص العمل أيضاً، الأمر الذي دفع المرأة إلى الانخراط في مجالات العمل الصناعي المختلفة، وقد ترتب على ذلك أن اصبحت الزوجة والأم مجبرة على قضاء الساعات الطِّوال خارج البيت بعيداً عن أطفالها الذين تركت مهمة رعايتهم إلى دور الحضانة، وهذا معناه أن التفاعل (interaction) القائم بين الأُم وأطفالها ـ الذي هو حجر الزاوية في بناء الذات ـ قد انتابه شيء من الخلخل والاهتزاز بالأسرة في المجتمعات الزراعية والرعوية.

وعليه ونحن كعالم نامي آخذ في طريق الصناعة والتصنيع والتقدم التقني يجب علينا أن نتفادى هذا الداء العضال الذي يهدد الوجود الأسري لبني الإنسان.

ذلك لأن المحافظة على هذا البنيان الحيوي واهميته في بناء الإنسان السعيد يتطلب منا المزيد من العناية والوعي والدراسة والبحث لكي نحقق التقدم المنشود دون أن نفقد أو نُسَلب دراسة هذه الخلية لأهم وظائفها ومقوماتها، وبهذه الكيفية نستطيع أن نتلافى الكثير من المشاكل التي تعانيها دول العالم الصناعي في الغرب والشرق على حد سواء.

الفصـــل الثاني

المرأة والتنمية في الجماهيرية العظمى:
دراسة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
واثر ذلك على وضع ودور المرأة

* مقدمـــة
* النظريات الاجتماعية وتفسيرها لوضع ودور المرأة العربية
* التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجماهيرية
* الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا
* المرأة والقوى العاملة في الجماهيرية
* الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية الليبية
* سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية
* الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية الليبية
* اعمار القوى العاملة النسائية الليبية
* الدور السياسي للمرأة في الجماهيرية

مـقـدمة

يعتبر وضع المرأة ومساهمتها في التنمية في أي مجتمع أحد المعـايير الأساسية لقياس درجة تقدمه. كما أنه لايمكن أن يتقدم مجتمع في عصـرنا الحاضر بخـطى سريعـة ومنتظمـة مخلفاً وراءه النصف من افـراده في حالـة تخلف، وذلـك فـإن تخلف المـرأة في أي مجتمـع لا بـد أن ينعكس أثـره مباشرة على تفكير وسلوك واتجاهـات أفراد المجتمـع حيث يشكل هـذا في حد ذاته أهم العوامل المعوقة لتقدم وتنمية المجتمع.

إن طرح المسألة على هذا الشكل يعطينـا فوراً بعـدها التنمـوي الذي يتطلب منا النظر إلى الموضوع بابعـاده الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسيـة والثقافية.

وذلك على اعتبار أن التنمية تعني أساساً: تفتح أو تفتيح كل الطاقات الـروحية والمـادية الكـامنة في المجتمـع ومن ثم توجيههـا في سبيـل تقـدم المجتمع ورفع شأنه.

وعلى هذا الأساس فإن تنمية الإنسان، تكتسب أهمية خـاصة في أي استـراتيجية تنمـوية، فـالإنسان هـو هدف أيـة تنمية وهـو وسيلتهـا في وقت واحـد، والتنميه تقتضي اتـاحة الـظروف الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصاديـة داخل المجتمع كمـا تتطلب إعـداده واكسابـه السلوك والاتجاهـات اللازمـة لتحقيق التنمية الشاملة التي تتفق والأهداف الكبرى للمجتمع.

وفي هـذا البحث المتواضـع نحـاول دراسـة التحـولات الاقتصـاديـة والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع الليبي، وتأثيـرها على الـوضع التعليمي، ودخـول المرأة إلى القـوى العاملة، والـدور السياسي للمـرأة في الجمـاهيريـة، وذلك من أجـل معرفـة مدى صحـة النظريـات التقليديـة في دراستها لوضع ودور المرأة في المجتمع العربي.

النظريات الاجتماعية وتفسيرها لوضع ودور المرأة العربية

يحتوى هذا الجـزء من الكتاب على عـرض للدراسات التي اهتمت بتفسير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية وذلك من أجل محاولة معرفة الأبعاد النظرية والمنهجية التي تدور حولهـا هذه الـدراسات ومقـدرتها على اكتشاف الحقائق التي تلعب الدور الرئيسي في تشكيل وبلورة الوضـع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية.

ضمن أشهـر النظريـات الاجتماعيـة التي سـاهمت في تفسيـر وضـع المرأة العربية ـ النظرية التقليدية ـ أو ما تسمى «بالنظرية الوظيفيـة» في علم الاجتماع (The functional theory).

من المعروف أن مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة قليل جداً، إذا مـا قورنت بمسـاهمة المـرأة في الـدول الأوروبيـة والـولايـات المتحـدة الأمريكية ـ انظر جدول رقم (1) وجدول رقم (2).

لقـد لفتت هـذه الـظاهـرة انتبـاه بعض البـاحثين والعلمـاء في علم الاجتماع ومنهم أصحاب النظرية الوظيفية، حيث قاموا بـدراستها وتفسيـرها على النحو التالي.

إن طبيعة وضع المرأة العربية وقلة مشاركتها في القوى العاملة ترجع إلى عاملين أساسيين هما: ـ

1 ـ العامل الديني الإسلامي.

2 ـ عامل العادات والتقاليد المطبقة في البلاد العربية وهي (عدم الاختلاط) و (الضبط الاجتماعي).

وعليه فيرى الباحثان ـ ودسمول و لاكشير (Woodsmal and Lacouture) أن ظاهرة قلة دخول المرأة إلى العمل في البلاد العربية ترجع إلى تعاليم الدين الإسلامي وإلى أن المجتمع العربي ما زال تقليدياً ومحافظاً أي (Traditional and Conservative) ويستشهد الباحثان بحالة مصر حيث تدل الاحصائية على أن من (480) امرأة يعملن في المصارف المصرية (National Banks) فكانت نسبة (30٪0) منهم نساء مسلمات والبقية غير مسلمات ومن (263) امرأة يعملن في شركة شيل (Shell Company) كانت منهم (5٪) فقط نساء مسلمات أما البقية فمن غير المسلمات، كذلك الحال في المغرب فبالرغم من أن (14٪) من المستخدمين من المهن التخصصية (2) نساء إلا أن ثلثهن فقط نساء مسلمات والباقي غير المسلمات.

أما بالنسبة إلى أصحاب التفسير الثاني، فقد ذهب الباحث ـ فورجت (Forget) إلى أن القول مستشهداً بحالة المغرب «أن نظرة الرجل إلى المرأة العاملة في المغرب تتركز في أن كسب المرأة نقوداً من الخارج عن طريق العمل يعتبر إهانة (Insult) وتدنيساً لطهارة البيت، كما أن بعض الرجال هناك يصفون الفتيات العاملات باللأخلاقية والضياع (Loose and Immoral).

كما ادعى أصحاب هذا التفسير كذلك بأن سبب دخول أعداد كبيرة

من النساء العربيات ميدان التدريس مقارنة بميادين العمل الأُخرى هو عدم الاختلاط.

يقول فورجت (Forget) في هذا الشأن:

تعتقد المدرسات اللاتي يعملن في مراكش بأن مهنة التدريس أكثر المهن تناسباً للمرأة، لأن هناك الاختلاط والتعامل إما مع نساء مثلهن أو مع أطفال(4).

إن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو:ـ

كيف يستطيع الباحثون تفسير ظاهرة وجود نسبة كبيرة من النساء في قطاع التدريس في المجتمعات العربية والأوربية والشيوعية؟ فهناك مبدأ الاختلاط مباح؟ ففي الاتحاد السوفيتي مثلا هناك (76٪) من المشتغلين في التدريس نساء (5).

زيادة على ذلك ظاهرة وجود النساء في ميدان التدريس بأعداد كبيرة تبدو أنها ظاهرة عالمية ولا يقتصر وجودها في المجتمع العربي فقط.

يقول بوسرب (E. Boserup) في هذا الشأن «إن من المعروف أن المرأة تلعب الدور الرئيسى في ميدان التدريس بالرغم من اختلاف الآراء حول من هم الذين يجب أن تقوم بتدريسهم المرأة.. هل الفتيات فقط أو الأطفال بصورة عامة»(6).

إن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة ولكن من حيث معرفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المرأة بقصد تحديد الأسباب والدوافع التي تجعل نسبة كبيرة من النساء تعمل في مهنة التدريس ذلك لتفسير الظاهرة تفسيراً واقعياً وموضوعياً.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد ذهب أصحاب النظرية الوظيفية إلى تفسير

ظاهرة قلة نسبة المقبلات على ميدان العمل من (الآنسات) إلى عامل التعليم وقلة نسبة الداخلات لميدان العمل من المتزوجات إلى عامل الزواج والأطفال.

فيذهب ـ فورجت (Forget) إلى القول:

إن تعليم المرأة العربية يؤدي إلى انصرافها عن الدخول إلى القوى العاملة في سن مبكرة أي في سن ما بين (15 ـ 24) حيث إن مدة الاستفادة تكون في مثل هذه الحالات قصيرة، إذ أن الفتيات بعد الحصول على الشهادة العلمية ينشغلن بالزواج والأطفال وينقطعن عن العمل.. لهذا يعتبر حدوث مثل هذه الحالات ضياع فرد متدرب في سوق القوى العاملة(1)

إن قلة الدراسات العلمية الموضوعية في المجتمع العربي أدت من غير شك إلى انتشار مثل هذه الأفكار التقليدية بين الناس كما أن اعتماد البحث على الأحصائيات المجردة والآراء السائدة بين الناس أدى من غير شك إلى تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً مضللاً وسطحياً.

من خلال هذا العرض السريع لدراسات وضع المرأة العربية في المجتمع العربي نجد أنفسنا أمام سؤالين:
السؤال الأول هو:

* لماذا نسبة خروج المرأة العربية إلى ميدان العمل مازالت قليلة؟
السؤال الثاني:
* إلى أي مدى يمكن تفسير النظرية الوظيفية لطبيعة وضع المرأة العربية وقلة مشاركتها للقوى العاملة في المجتمع العربي صحيحة؟.

للإجابة على هذين السؤالين نرى أن من الضرورة بمكان تسليط بعض الضوء على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأثر ذلك

على الدور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الجماهيرية:

انطلاقاً من فلسفة المجتمع الجماهيري، بخصوص ضرورة استثمار كل الطاقات البشرية في المجتمع، بحيث تحول كل الطاقات المعطلة إلى طاقات منتجة دفعاً بخطة التحول قدماً نحو الأمام، ونبذ التخلف بهدف مواكبة حركة الدفع الثوري في الجماهيرية وصد الزحف الإمبريالى في العالم.

لهذا فإن الاستفادة من العنصر الوطني في عملية التنمية قضية جوهرية، خاصة وأن عملية التنمية وكما هو معروف تعتمد على جهود الأفراد وإذا كانت المرأة نصف المجتمع فلا بد لها أن تشارك الرجل العمل في مجالات التنمية، لتحقيق سعادة وحرية المجتمع بأسرة.

فمن دراستنا لطبيعة التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسنوات الماضية الأخيرة. تبين لنا أن الاقتصاد الوطني في ليبيا شهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية خلال العشر سنوات الماضية، وكانت أهم هذه التحولات ضرورة توفير الأرضية الصالحة للبناء الاجتماعى الاقتصادي.

وذلك عن طريق تخليص الاقتصاد الوطني من النفوذ والهيمنة الأجنبية التي كانت ممثلة في القواعد العسكرية وفي السيطرة الأجنبية شبة التامة على إدارة دفة النشاط الاقتصادي عن طريق وجود احتكارات الشركات النفطية العالمية التي كانت تسيطر بالكامل على انتاج وتسويق النفط الخام الليبي وتستنزف الثروة النفطية في شكل انتاج مبالغ فيه وأسعار رخيصة.

لقد تبع تلك التحولات السياسية الهامة تحولات اقتصادية واجتماعية حيث زادت الاستثمارات للتطور الاقتصادي والاجتماعي فمن (550) مليون دينار لسنة (1963م ـ 1969م) إلى (10595) مليون ديناراً منذ عام (1970م ـ 1980م) حيث خصص للقطاعات الانتاجية بما يتمشى مع الاستراتيجية التي شرع في تنفيذها منذ 1970م. انظر جدول رقم (3). لمخصصات ونفقات ميزانية التحول حسب القطاعات الإدارية.

إن هذه الاستراتيجية تهدف إلى بناء اقتصاد يمتلك مقومات إنتاجية تضمن له المزيد من النمو والتطور وتبعده عن خطر الاعتماد على قطاع واحد وهو النفط، فكان من نصيب قطاع الزراعة بما نسبته (21,6٪) من إجمالي الاستثمارات والصناعة نحو (20٪) والكهرباء (11٪) والإسكان (12٪) والمواصلات (14٪) والتعليم (50٪) والصحة (3,2٪) والمرافق نحو (9,3٪) وكانت نتيجة هذه الاستثمارات الضخمة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية إلى تحقيق معدل نمو عالي يبلغ نحو (22٪) سنويا خلال المدة من 1970 ـ 1980م) (8).

أما فيما يتعلق بالتحول السياسي في الجماهيرية فإنه يهدف إلى وضع أساس جديد للإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل في مجملها المجتمع الاشتراكي الجديد التي يمكن استعراض بعضا منها على النحو التالي:ـ

1 ـ إن غاية المجتمع الاشتراكي هو سعادة الإنسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية، وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً، كما يعتمد على تكوين مجتمع سعيد حر وهذا لا يتحقق إلا بتحرير حاجاته المادية والمعنوية من سيطرة الغير وتحكمه فيها.

2 ـ إن النشاط الاقتصادى في المجتمع الاشتراكي الجديد هو نشاط انتاجي من أجل اشباع الحاجات المادية.

3 ـ لا يحق لأي فرد القيام بنشاط اقتصادي بغرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من اشباع حاجاته لأن القدر الزائد عن حاجته هو حق للأفراد الآخرين، وأن ماوراء إشباع الحاجات فهو يجب أن يبقى ملكاً لكل أفراد المجتمع.

4 ـ إن الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد وعليه فإن الحل هو الغاء الأجرة فلا أُجراء في المجتمع الاشتراكي بل شركاء.

5 ـ الأرض ليست ملكاً لأحد ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعةً ورعياً.

6 ـ إن الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه، لا بوجود نواب عنه، وينبغي أن تكون السلطة كلها بيد الشعب، والمؤتمرات واللجان الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية المباشرة(9).

ونتيجة لهذه التطبيقات الاشتراكية كان لها تأثيراً واضحاً في توسيع مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية خلال السنوات الماضية والذي نتج عنه بعض القضايا التنظيمية والإدارية.. التي من أهمها زيادة الطلب على القوى العاملة وزيادةكفاءتهاومشاركتها في رفع الإنتاجية وتحقيق مزيد من الإنتاج في الوحدات الإنتاجية التي تعمل فيها، بمعنى زيادة كفاءة وانتاجية عوامل الإنتاج المختلفة والاستفادة من جميع الامكانيات والطاقات والجهود المتاحة في خلق قوى إنتاجية فعالة.

بالإضافة، فقد تطلب إعطاء التعليم والتدريب التقني الذي يخدم أغراض التحول أولوية مطلقة بما يساعد على تحقيق مستهدفات التحول التي تم انجاز بعضاً منها سواء على المستوى الكلي أو على المستوى

القطاعي بين عامي (1976 ـ 1980م.) التي سنتناول مناقشتها على النحو التالي:

أولاً: الإنتاج والنمو الاقتصادى:

استهدفت خطة التحول الاقتصاى والاجتماعى لعام (1976 ـ 1980) أن ينمو الاقتصاد الوطنى مقاساً ذلك بالناتج المحلى الاجمالي الحقيقي (أي الأسعار الثابتة لعام (1975) بمعدل سنوي مركب (1, 10٪) على أن ينمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بمعدل سنوي (1, 14٪) وفي نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بمعدل سنوي مركب (8, 7٪).

وقد خططت هذه الأهداف ضمن استراتيجية بعيدة المدى عن الخطة لسنة (1976 ـ 1980) على تحقيقها وهي:ــ

تقليل اعتماد الاقتصاد الوطنى على قطاع النفط، وتنويع هيكل الإنتاج والتصدير عن طريق دفع قطاعات الاقتصاد الوطنى الانتاجية وبناء قطاع صناعي متطور وقادر على الاستمرار والمنافسة والتركيز على إنشاء صناعات يمكن توفير مواردها الخام محلياً كالصناعات النفطية والبتروكيماوية والصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء، وإعطاء أولوية للتنمية الزراعية من أجل تحقيق الأكتفاء الذاتي من مختلف السلع الغذائية الرئيسية، وتخفيف الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية والإقلال من الواردات من السلع الصناعية الاستهلاكية واحلال الإنتاج المحلي محلها، هذا بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة العنصر البشري وقدرته الانتاجية وتدعيم دوره، وزيادة اسهامه في عملية التحول الاقتصادى والاجتماعي.

وتشير التقديرات لمعدلات النمو الحقيقية في خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى لعام (1976 ـ 1980) مقاساً بمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بأن معدل النمو السنوي الكلي المحقق

بلغ نحـو (5 , 7٪) حيث إن كان معـدل الأنشطة الاقتصـادية غير النفطية (9 , 10٪) سنـويـا بينمـا يقـدر معـدل نشـاط استخـراج النفط والغـاز بنحـو (1 , 4٪) سنوياً (11).

ثانياً: هيكل البنيان الاقتصادى:ــ

من المـلاحظ أن الهيكل الاقتصـادى أخذ في التغيـر من الاعتماد في المقام الأول على نشاط استخراج النفط الخام إلى اقتصاد يعتمد على تنـوع الإنتاج، وخاصة على الإنتاج الزراعي والصناعي.

فقـد انخفضت مسـاهمـة انتـاج النفط الخـام في النـاتـج المحلى الإجمـالي بينما أرتفعت نسبـة مساهمـة مجموع الأنشـطة الاقتصـاديـة غيـر النفـطية.

فقد كان الارتفـاع كبيراً بـالنسبة لمجمـوع الخدمـات العامـة والتعليم والصحية، إذ ارتفعت مساهمتها من (8 , 11٪) عام 1975م. إلى (2 , 17) عام 1980م.

كمـا ارتفعت نسبـة نشـاط الصنـاعـات التحـويلية من (8 , 1٪) عـام 1975م. إلى (2 , 3٪) عام 1980م. وبينما انخفضت نسبة نشاط الـزراعة والغـابـات وصيـد الأسمـاك من (3 , 2٪) عــام 1975 الى (9 , 1٪) عـام 1980م.

كمـا انخفض قطاع التشييـد من (4 , 25٪) عـام 1975م الى (22٪) عـام 1980م، بينمـا ارتفعت نسبـة الخـدمـات العـامــة من (1 , 15) عـام 1975م الى (1 , 19٪) عام 1980 (12).

ممـا سبق عرضـه، اتضح لنـا أن هناك تغيـراً كبيراً في هيكـل البنيان الاقتصادي وفي نوعية وكمية الإنتاج في السنوات الأخيرة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو الى أي مدى أثر التغير الاقتصادي والسياسي على السكان والقوى العاملة في الجماهيرية.

ثالثا: السكان والقوى العاملة في الجماهيرية:ـ

من دراستنا لجدول رقم (4) لعدد السكان الليبيين وغير الليبيين العاملين في جميع الأنشطة في الجماهيرية، نجد أن عدد السكان قد زاد في الجماهيرية من نحو (2,683100) نسمة عام 1975م الى (3,245,88) نسمة عام 1980م بزيادة (562,7) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوية (3,9٪) بينما زاد عدد السكان غير الليبيين من نحو (366,6) ألف نسمة عام 1975الى(441,2) ألف نسمة عام 1980 بزيادة (74,6) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوى (3,8٪).

وفيما يتعلق بالقوى العاملة فقد زادت من نحو (677,1) ألف عام 1975م الى (812,8) ألف عام 1980. بزيادة (135,7) ألف وبمعدل زيادة سنوى (3,7٪) وقد زاد عدد القوى العاملة الليبية من (404,1) ألف عام 1975 الى (532,8) ألف عام 1980م بزيادة (78,7) ألف وبمعدل سنوى (3,2٪) في مقابل معدل مخطط قدره نحو (3,7٪) سنوياً.

وزاد عدد القوى العاملة غير الليبية من (223) ألف عام 1975م. الى (280) ألف عام 1980م. بزيادة (57) ألف وبمعدل زيادة (4,7٪) في مقابل معدل مخطط قدره (11,5٪) سنوياً.

وعليه فقد ارتفعت نسبة القوى العاملةغير الليبية إلى مجموع القوى العاملة في الجماهيرية (32,9٪) عام 1975. إلى (34,4٪) عام 1980م، إن هذه الزيادة في القوى العاملة كانت نتيجة لإتساع خطة

التحول في الجماهيرية حيث اصبح الطلب على القوى العاملة شـديداً ومن المؤهلة منها بصفة خاصة.

وعلية فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو إلى أي مـدى كان للتحـول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أثر على تطور كمية ونوعية القـوى العاملة النسائية وعلى الدور السياسي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصـر.

المرأة والتنمية في الجماهيرية:

لقـد كان للتحـول الاقتصادي والسيـاسي والاجتماعي أثـراً كبيراً على دور المرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر ذلك من حيث:ـ

1 ـ الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا.
2 ـ المرأة والقوى العاملة في الجماهيرية.
3 ـ الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية.
4 ـ سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية.
5 ـ الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية.
6 ـ أعمار القوى العاملة النسائية.
7 ـ الدور السياسي للمرأة في الجماهيرية.

أولاً: الوضع التعليمى للمرأة في ليبيا:

من حيث الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا تشيـر ـ احصائيـات السكان لعام 1954م وعام 1973م. أن هناك تقدماً ملحوظاً في كمية ونـوعية تعليم المرأة فبينما سنة 1954م. كان عدد النساء المتعلمات يبلغ ما يقارب عشرة آلاف فقط في المستوى الابتدائى وأقـل، أى ما يقـارب من (2٪) فقط من العدد الكلي للنساء في ليبيا.

نجد أن هذا العـدد قد زاد الى أكثـر من (134) ألف وما يقـارب من (22٪) من العـدد الكلي للنسـاء متعلمـات في 1973م. وأصبـح مستـوى تعليمهن يتـدرج من الشهادة الابتـدائية إلى المستـوى الجامعي والـدراسات العليا.

إن أكثـر من (125) ألف تقـرأ وتكتب وأكثـر من (26) ألف حـاصلة على الشهـادة الابتدائيـة، وأقل بقليـل من (13) ألف حاصلة على الشهـادة الاعدادية والثـانويـة (377) واحدة حـاصلة على الشهادة الجـامعية و (57) واحدة حاصلة على دبلوم دراسات عليا وماجستير ودكتوراه (انظر جدول رقم ـ 5ـ).

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو:ـ

ما مدى تأثير زيادة المستوى التعليـمي وعـدد المتعلمات على القـوى العاملة النسائية في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

بمعنى آخـر هـل زيـادة عـدد النسـاء المتعلمـات، وزيـادة المستـوى التعليمى يؤدي إلى نقصان عدد النساء المشاركـات في القوى العـاملة، كما ذكـر في النظريـة الـوظيفيـة (The Functional Theory) أو إنـه سيكـون على النقيض من ذلـك أي أنه يؤدى إلى زيـادة المشـاركـات في القـوى العـاملة وعلى ذلك نثبت أن النظرية التقليدية ليس لها نصيب من الصحة.

إن هذا ما سنتناوله بالمناقشة والتحليل الآن:

ثانيا: المرأة والقوى العاملة في الجماهيرية:

بالنسبة إلى مساهمة المـرأة في القوى العـاملة في الجماهيـرية، فقـد زادت زيـادة كبيرة في السنـوات الأخيـرة، حيث نجـد أن مشـاركـة المـرأة في القوى العاملة بلغت عما يزيد من (44) ألف عاملة أي ما يقارب نسبتـه من

(15٪) من جملة القـوى العاملة الـوطنية، الـذى كان عـددهم ما يـزيد من (300) ألف منتج (13).

هذا يعنى أن مشاركة المرأة للقوى العاملة في ليبيا قد زاد بمـا يقارب من ثـلاث مرات في عـام 1980م. عما كـان عليه في عـام 1973م. فقـد كـانت مشاركـة المرأة في القـوى العاملة في عـام 1973م. مـا يقـارب من (15) ألف عـاملة مقابـل ما يـزيد من (44) ألف منتجـة في عـام 1980م. (هذه الاحصائية لحصر القوى العاملة لسنـة 1980 تشير فقط الى العـاملين والعاملات في القطاع العام).

بالاضافة إلى ذلك تدل احصائية القوى العاملة لسنة 1980م، أن فئـة المهن العلمية والفنية يشكلون (47٪) من مجمـوعة القـوى العاملة النسـائية الـوطنية حيث إن (37٪) منهن مـدرسات و (9٪) ممـرضـات ومسـاعـدات ممرضات، ونسبة العاملات في الخدمات تبلغ (35٪) أما نسبـة الموظفـات من الكتبـة فتبلغ مـا يقـارب من (13٪) حيث تشكـل أمـام المهن الثـلاث (96٪) من مجموع القوى العاملة النسائية.

إن كثرة عدد الإناث في هذه المهن لا يعنى أن النساء الليبيات دخلن هذه الميادين من المهن بقصـد عدم «الاختـلاط» وذلك كمـا ذكر من بعض الباحثين التقليديين في تفسيرهم لهذه الظاهرة للمجتمعات العربية. (14)

ولكن استجـابة لـطبيعـة التقـدم الاقتصـادي والسيـاسي والاجتمـاعي للمجتمع العربي الليبي المعاصر.

فقد دخل أعداد كبيرة من المـواطنين (الرجـال منهـم والنساء) مختلف المهن بقصد سد حاجة المجتمع من القوى العاملة.

تشير احصائية 1980م. للقوى العاملة للسكان الليبيين (أنـظر جدول رقم 6) أن من بين ما يقارب (67) ألف مواطن من أصحاب المهن العلميـة

والفنية كان ما يقارب (46) ألف أي (69٪) تقريباً ذكور وما يزيد عن (21) ألف، أي ما يزيد من (31٪) إناث.

كانت نسبة عدد الإناث من الأطباء البشريين واطباء الأسنان والبيطريين (71٪) أما نصيب الذكور فكانت (93٪) أما نسبة عدد الإناث من الممرضات فيبلغ ما يقارب من (43٪) في مقابل (57٪) للذكور، أما مهنة مساعد التمريض، فنصيب الإناث منهن (56٪) أما الذكور (44٪) أما بالنسبة إلى المدرسين في جميع المراحل فنصيب الإناث منهن (36٪) هذا في مقابل (64٪) للذكور، حيث من بين مدرسي الابتدائية (43٪) إناث في مقابل (57٪) ذكور ومدرسي الاعدادية والثانوية فكان نصيب الإناث منهن (22٪) ونصيب الذكور منهم كان (78٪) أما اساتذة الجامعات فكان من بينهم (8٪) إناث و (92٪) من الذكور.

حيث إن هذا يشكل في مجموعه وجود عدد كبير من النساء العاملات في المهن التخصصية في ميدان التدريس في ليبيا، أي ما يقارب من (37٪) من عدد الإناث العاملات اقتصادياً، يرجع هذا كما تبين من الدراسات الميدانية التي أُقيمت في إحدى مدن الجماهيرية (بنغازى) (15)، ليس إلى عامل عدم «الاختلاط» كما ذكر في الدراسات التقليدية لبعض البلاد العربية مثل - (مصر والمغرب)، ولكن إلى عدة عوامل نذكر منها:

أولا: الى حجم فرص العمل في ميدان التدريس الذي يعتبر كبيراً نسبياً إذا ما قورن بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، ليس هذا فقط أمام النساء فهناك نسبة كبيرة من الرجال يعملون أيضاً في هذا المجال (أنظر جدول رقم - 6 -.

ثانيا: إلى طبيعة العمل في مجال التدريس حيث إن العمل في هذا المجال، يعني بالنسبة للأفراد العاملين به فرصة الالتقاء مع أفراد آخرين

متقاربين من حيث المستوى الثقافي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم.

ثالثا: الى طبيعة العمل في مجال التدريس لأنه يتناسب ومسؤليات المرأة الاجتماعية من حيث ساعات العمل والاجازات كما أنه يسمح بالاستقرار في العمل.

رابعا: الى الخصائص الايجابية في العمل في مجال التدريس حيث إنه يستوعب جميع المستويات العلمية أي ذوي المؤهلات المتوسطة والجامعي والأعلى.. وإلى جميع التخصصات، بالإضافة فإن العمل في مجال التدريس يفسح المجال أمام هؤلاء الذين لديهم الرغبة في استكمال دراستهم للرفع من مستواهم المهني والاقتصادي، وذلك عن طريق الانتساب في المدارس والكليات للحصول على شهادة علمية تحقق ذلك.

علاوة على ذلك فإن المرأة الليبية تعمل في كثير من المهن التخصصية وغير التخصصية بشكل متناسق مع الرجل (أنظر جدول رقم ـ 7ـ)، وذلك انطلاقاً من فلسفة المجتمع الجماهيري حيث يرى أن القضية الجوهرية هي تحقيق الحرية للإنسان سواء كان ذكراً أو أنثى ولجميع فئات المجتمع والتمايز لا يكون بين فرد و آخر إلا على أساس ما يقدمه هذا الفرد أو ذاك من إنتاج لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع، كما أن المجتمع يجب أن يوفر العمل لجميع أفراده القادرين عليه رجالاً ونساءً كل حسب قدرته، فالمرأة لها حقوقها كاملة دون التحول إلى رجل أو التخلي عن انوثتها (16).

هذا يعني يجب أن تتوفر للمرأة الحقوق والظروف الملائمة الخالية من العسف والقهر التي تمكنها من مزاولة دورها في المجتمع بشكل طبيعي.

فقضية المرأة في المجتمع الجماهيري، ، ليست كما يبدو للبعض، قضية سعى المرأة وراء المساواة بالرجل والتحرر منه، كما هو في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الشيوعية وإنما قضية المرأة الجوهرية هي:

كيف تستطيع المرأة وبأي الطرق تحقيق وتجسيد المجتمع الجماهيري الحر.

وعليه فقد ساهمت المرأة في جميع هذه الأنشطة بشكل يكفل لها حريتها دون عسف أو استغلال، فعلى سبيل المثال:

ساهمت المرأة العربية الليبية في المجال الاقتصادي حيث دخلت معظم المهن التخصصية وغير التخصصية ولم تدخل المهن التي تتسم بحاجاتها للقوى البدنية وظروفها غير ملائمة لظروف المرأة (أنظر جدول رقم 7).

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى مبادىء المجتمع الجماهيري التي لا تمنع المرأة كما لاتمنع الرجل بأن يمارس أى عمل يراه مناسباً وله أو لها أن تختار بشرط أن لايكون هذا الاختيار تحت ضغوط الحاجة والعوز، أي بمعنى «إن المرأة المحتاجة لعمل وتعمل عملاً بدنياً يجعلها غير قادرة على اداء مهمتها الطبيعية هي غير حرة ومجبرة على ذلك بفعل الحاجة، إذ أنه في الحاجة تكمن الحرية» (18).

إن خروج المرأة في المجتمع العربي الليبي بهذا الشكل لدليل على أن المجتمع الجماهيري يشجع خروج المرأة إلى العمل كما شجعها على التعليم وعلى نيل حقوقها السياسية والاجتماعية، وعليه فقد كان لهذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع العربي الليبي المعاصر تأثيره الواضح على وضع المرأة الاقتصادى والاجتماعى من حيث

نـظرة المجتمع إلى عمـل المـرأة ونـظرة المـرأة إلى مشـاركتهـا في القـوى العاملة.

فقد تبين في البحث الميداني لـدراسة وضـع المرأة في الجمـاهيريـة الذي قمنا به في إحدى مدن الجماهيرية الحقائق التالية:

أولاً: من حيث نظرة المجتمع إلى عمل المرأة:ـ

تشير إجابات (510) حالة في البحث على السؤال الذي يقول:ـ
ما تقييم الأقارب والأصدقاء لمشاركتك للقوى العاملة؟ على النحو التالى

كـانت عدد الحـالات التي أجابت بـأنها امـرأة تستحق التكريم لأنهـا تعمل من أجلهم جميعاً وتعمـل لخدمـة الوطن تحـظى بـــ(406) حالـة أي (79٪) أما عدد الحالات التي أجابت بأنها تعمـل لمصلحتها الخـاصة فهي (86) حالة أي (18٪) والذين كانت إجابتهم لا أعرف فعددهم (18) حالـة أي (4٪).

نستخلص من هـذا أن نظرة المجتمـع العـربي الليبي المعـاصـر إلى عمـل المرأة تتميز بالنظرة التقدمية والإيجابية، ، التي كان لها تأثيرها الواضح على اتجاه المرأة العربية الليبية نحو العمل.

ثانيا: نظرة المرأة العربية الليبية إلى العمل:ـ

تشير الإجابات حول السؤال الذي يقول:
هل تنظرين إلى العمل على أنه شيء ضروري وهام في حياتك؟

كـانت (435) حـالــة أي (76٪) إجـابتهن بنعم و (87) حـــالـة أي (15٪) كانت إجابتهن لا و (47) حالة أي (8٪) إجـابتهن «لا أعرف».

يعنى هذا أن المرأة العربية الليبية تعتبر المشاركة في القوى العاملة وقطاع الإنتاج شيء جوهري في حياتها، ويدل على مدى تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على توفير الفرص والظروف الملائمة أمام المرأة العربية الليبية لكي تعمل في المجتمع بشكل طبيعي.

فقد تبين هذا من إجابات المرأة العاملة على السؤال التالي:ـ هل ترين فرص العمل متوفرة للمرأة؟

كانت (514) حالة أي (95٪)إجابتهن بنعم و (23) حالة أي (4٪) إجابتهن«لا»و (24) حالة أي (4٪) إجابتهن «لا أعرف».

والسؤال الآخر الذي يقول:ــ هل ترين أن عملك الحالي مناسب أو غير مناسب؟

كانت (483) حالة أي (84٪)إجابتهن«مناسب و (89) حالة أي (16٪) إجابتهن «غير مناسب»: .

أما من حيث موقف المرأة العربية الليبية من «الاختلاط» مع الجنس الآخر في العمل والذي يعتبره علماء الاجتماع ـ التقليدين ـ على أن إحدى أسباب إقحام المرأة العربية عن الدخول إلى ميدان العمل، فقد اتضح من الدراسة الميدانية، أن معظم النساء الليبيات العاملات ترى أنه يجب الاختلاط في العمل، أما اللواتى يرين أنه لا يجب الاختلاط في العمل فعددهن قليل جداً (أنظر جدول رقم ـ 8 ـ).

وبالنسبة إلى طبيعة التعامل في العمل بين المرأة والرجل في مجالات العمل الذي يوجد فيها «اختلاط» فقد تبين أنه في الغالب يوجد تفهم كامل وتعاون وثيق بين الجنسين.

أما الذين تواجههم عقبات وصعوبات في التعامل معا، فيشكلون نسبة ضئيلة جدا (أنظر جدول رقم ـ 5 ـ).

ثالثاً: الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية الليبية:ـ

تشير احصائية عام 1980م للحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية الليبية، أن الحالة التعليمية للمرأة العاملة متنوعة ومتعددة، ذلك من الشهادة الابتدائية، فالاعدادية والثانوية إلى الجامعة فالدراسات العليا والماجستير والدكتوراه.

فعدد المنتجات الحاصلات على الشهادة الابتدائية والاعدادية (58٪) من مجموع القوى العاملة النسائية الليبية، بالمقارنة نجد نسبة المنتجين الليبيين من الذكور الحاصلين على هذا المستوى هي ما يقارب من (41٪) من مجموع القوى العاملة الليبية، كما تبين أن الحاصلات على اجازة التدريس بنوعيها بلغت (27٪) كذلك وصلت نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية أو الدراسات العليا ما يقارب من (3٪) بينما تبلغ نسبة (4٪) للمنتجين الليبيين من الذكور (أنظر جدول رقم 5) للحالة التعليمية للقوى العاملة الليبية النسائية.

من هذا التحليل يتضح لنا أن نسبة كبيرة من النساء العاملات الليبيات متعلمات، كذلك تبين لنا أن زيادة مشاركة المرأة للقوى العاملة يسير في خط متوازى مع زيادة مستوى وتنوع تدريبها وتعليمها.

إن هذه الحقيقة جديرة بالاهتمام لأنها تكشف عن عدم صحة النظرية الوظيفية التي تقول، بوجود علاقة بين ارتفاع مستوى تعليم المرأة وزيادة نسبة الفاقد من النساء في القوى العاملة.

إن هذه النتيجة تتضح لنا بصورة جلية إذا ما ألقينا نظرة فاحصة على احصائية سنة 1980م لتوزيع القوى العاملة النسائية الليبية حسب سنوات الخبرة.

رابعاً: سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية الليبية: ـ

تدل احصائية القوى العاملة لعام 1980م ولتوزيع القوى العاملة النسائية حسب سنوات الخبرة على أن العدد الأعظم من القوى العاملة النسائية الليبية والذي يبلغ (61٪) حديثي الدخول للقوى العاملة، حيث تتراوح خبرتهن من خمس سنوات فأقل، واللاتي تتراوح خبرتهن من خمس إلى تسع سنوات (21٪) بمعنى آخر أن أكثر من (82٪) من مجموع القوى العاملة النسائية الليبية تقل خبرتهن عن عشر سنوات أما بالنسبة إلى العاملات الليبيات من ذوات الخبرة، التي تصل إلى عشرين سنة فأكثر فقد كانت أقل من (4٪)(أنظر جدول رقم-18-).

إن هذه النقطة لجديرة بالاهتمام لأنها تشير إلى أن ظاهرة مساهمة المرأة العربية الليبية مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة، أي أن المرأة بقيت مبعدة عن ميدان الإنتاج والمساهمة في خدمة وتقدم مجتمعها طوال السنوات الماضية، نتيجة عامل الاستعمار والاستغلال والأفكار الرجعية التقليدية.

إن دلَّ هذا على شيء فإنما يدل على أن المرأة العربية الليبية ظلت تعاني من ويلات الذل والتأخر لفترات طويلة من التاريخ.

إن هذا العامل يشير إلى أن طبيعة خروج وزيادة مشاركة المرأة العربية للقوى العاملة، رهين بزوال هذا العامل وبتغير خط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المتكافئة بين أفراد المجتمع العربي في البلاد التي أشار إليها الباحثان التقليديان، وهي مصر ومراكش.

بمعنى آخر أن تفسير قلة مشاركة المرأة العربية للقوى العاملة عن

طريق دراسة متغيرات اجتماعية منفردة فقط يقودنا إلى تفسير مضلل ،يعيد عن الحقيقة، وإلا كيف يمكننا تفسير وجود نسبة عالية من القوى العاملة النسائية الحديثة الدخول لميدان العمل، ومن بين المستويات العالية من التعليم ونسبة عالية من المتزوجات الليبيات في القوى العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

خامساً: الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية الليبية:-

يشير جدول رقم (12) للحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية لعام 1980م أن هناك (20046) واحدة متزوجة أي (45٪) من القوى العاملة النسائية وما يعادل من (14903) أى (33٪) آنسة و (8490) أي (19٪) مطلقة وأرملة.

ومن حيث توزيع النساء العاملات على المهن والحالة الاجتماعية نجد أن من بين أصحاب المهن العلمية والفنية حوالي نصفهن متزوجات والباقي غير متزوجات ومن بين أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الإداريين والمشرفين التنفيذيين كان حوالي الخمس منهن من بين المتزوجات والباقي غير متزوجات.

أما بالنسبة إلى الموظفات فقد كان منهن الربع متزوجات والباقي غير متزوجات، أما من بين العاملات في البيع والشراء فحوالي الثلث منهن متزوجات، أما العاملات في الخدمات فكان بينهن حوالي النصف متزوجات والباقي غير متزوجات، أما العاملات في الإنتاج فكان الثلث منهن متزوجات والباقي غير متزوجات والعاملات بالزراعة، فتقريباً النصف منهن متزوجات والباقي غير متزوجات.

أي أن المتـزوجـات يسـاهمن في جميـع المهن مثلهن مثـل غيـر المتـزوجات إلا أن هذه المساهمة مختلفة نسبيـاً وعدديـاً من فئة لأخـرى نظراً لطبيعة العمل وطبيعة المؤهلات العلمية للمرأة.

هذا يعني أن المرأة العربية الليبية تستمر في مشاركتها للقـوى العاملة بعد الزواج كذلك ويتبين لنا هذا بصورة قليلة من الدراسة الميدانية لدراسـة توزيع النساء العامـلات والمتزوجـات من حيث العمل قبـل الزواج والعمـل بعد الزواج.

فقد كانت (66٪) من عدد المتزوجـات العامـلات تعمل قبـل الزواج واستمرت في العمل بعد الزواج و (36٪) بـدأت العمل بعـد الزواج (أنـظر الجدول رقم 13).

إن هذه الحقائق التي ظهـرت من خلال دراستنـا لطبيعـة عمل المـرأة المتزوجة في المجتمع العربي الليبي المعـاصر، تثبت عـدم صحة النـظرية الوظيفية التي تقول بوجود علاقة بين متغير الفاقد في القوى العاملة النسـائية ومتغير زواج المرأة العربية.

سادساً: اعمار القوى العاملة النسائية الليبية:ـ

أمـا بالنسبـة إلى أعمـار القـوى العـاملة النسـائيـة الليبيـة، فقـد دلت احصائية حصر القوى العاملة لسنة 1980م أن الفئة التي تتراوح أعمارها من (15-24) سنـة بلغت نسبتها (37٪) وفئـة الأعمار مـا بين (25-39) سنـة بلغت نسبتهـا (28٪) وفئة الأعمـار من (40-59) سنة بلغت نسبتهـا (7٪) من المجموع الكلي لعدد النساء العاملات.

يعنى هذا أن أكثر من النصف أي مـا يقارب من (65٪) من مجمـوع

القوى العاملة النسائية من بين فئـة الأعمار من (15-39) (أنـظر جدول رقم -14-).

إن هـذه الحقيقة تـدل على استقـرار المـرأة الليبيـة في العمـل وعلى دخول معظم النساء المتعلمات والحـاصلات على مستـوى عالي من التعليم إلى ميدان العمل، بمعنى آخـر أن المرأة العـربية الليبيـة تنخرط في ميـدان العمل بعد حصولها على مؤهـل علمي أو مهني، وذلك على نقيض مـا ذكر في النظرية التقليدية يوجود علاقة بين زيادة تعليم المرأة العربية والفـاقد من القوى العاملة النسائية العربية.

سابعاً: الدور السياسي للمرأة في الجماهيرية:

في السـابق لم تكن مشاركـة المرأة السيـاسية ذات شيء يـذكر ولكن بعد إعلان سلطة الشعب والتي تـرى «إن الديمقـراطية الحقيقيـة لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، وينبغي أن تكون السلطة كلهـا بيد الشعب والمؤتمـرات واللجان الشعبيـة هي الوسيلة الـوحيـدة للديمقـراطيـة المباشرة (23).

أصبـح مشاركـة المرأة في المجـال السياسي ملحـوظـاً، ففي الـدورة الثالثة للمؤتمـرات الشعبية الأسـاسية التي أنعقـدت في أوائل عـام 1983. كانت مشاركة المرأة بشكل لم يسبق له مثيل، فبالإضـافة إلى حضـورها بين المؤتمـرين فإن صـوتها في منـاقشة ودراسـة القضايـا المطروحـة في جدول الأعمـال ومشاركتهـا في صنع القـررات وتجسيد السلطة الشعبيـة كان شيئـاً مـذهلاً لا من حيث حضـورها الى المؤتمـرات الشعبية الأسـاسية ولكن من حيث وعيها لدورها السياسي والمشـاكل التي تعيقهـا من القيام بـذلك على أكمل وجه.

وقد حددت هذه المشاكل إحدى العضوات في احد المؤتمرات الشعبية الأساسية في ردها على اتهام أحد الأعضاء في المؤتمر الشعبي الاساسي بأن المرأة العربية الليبية سلبية.

فتقول «لا تقولون المرأة سلبية، لأننا لم نشارك في المناقشة والحضور بنفس المستوى الذي عليه الرجال، أننا لسنا سلبيات، ولكن العلم وقلة الخبرة في المشاركة في مناقشة وإقرار قضايا حاضر ومستقبل مجتمعنا الذي نعيش فيه هي المسئولة عن ذلك».

إن سبب قلة الخبرة والتعليم يمكن أن يكون السبب كذلك وراء قلة مشاركة المرأة الليبية في اللجان الشعبية (أنظر جدول رقم -7-) (وهي اللجان المسئولة عن تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية) على عكس ذلك كانت مشاركة المرأة في التدريب العسكرى على نطاق أوسع من مشاركتها في المؤتمرات واللجان الشعبية، ونظراً لأن حماية الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، فقد دخلت المرأة بأعداد كثيرة العديد من المجالات العسكرية مثل التدريب على اللاسلكى والأعمال المكتبية والتدريب على الأسلحة الخفيفة والثقيلة. . إلخ

إن مشاركة المرأة العربية الليبية في المجال السياسي بهذا الشكل لدليل على أن تغيير دور المرأة في المجتمع العربي، رهين بتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيش فيه.

«الخلاصة»

مما تقدم يتضح أن الدراسات التي قام بها بعض الباحثين والعلماء في علم الاجتماع، لدراسة طبيعة المرأة العربية وقلة مشاركتها في القوى

العاملة- قد أغمض جوهر الحقيقة، ذلك نتيجة للأبعاد النظرية والمنهجية التي انطلقت منها.

أي أن سبب ظهور هذه الظاهرة (طبيعة وضع وقلة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة) وكما ظهر من بحوثنا العلمية والميدانية لهذا الموضوع يكمن في عدة عوامل نبين منها:

أولاً: عامل وقوع المجتمعات العربية تحت نير الاستعمار لفترات طويلة من التاريخ، الذي فرض عليها العبودية والتخلف مستخدماً شتى أنواع الوسائل ابتداءً من الإرهاب الفكري والمعنوي وأنتهاءً باستخدام القوة المادية بقصد النيل من حريتها وخيراتها.

ونظراً لأن المجتمع العربي كله، برجاله ونساءه وأطفاله قد وقع فريسة هذا الوضع الاستعمارى المرير، إلا أن المرأة خضعت لضغوطه بدرجة أشد وأقسى مما تعرض إليه الرجل بسبب التخلف والاستغلال حتى ثم عزلها عن معركة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واعتبرت طرفاً سلبياً فديست إنسانية المرأة، وكان سلاح الاستعمار في ذلك هو استخدام مبررات واهية كاستخدامه، للدين الإسلامي، بعد ما ادخل عليه من مغيرات، لتأكيد هذا الموقف.

ثانياً: عامل حضاري قدمته «الحضارة» المادية الغربية، وبدأ يتسرب إلى مجتمعنا العربي عن طريق التقليد الذي يتعارض مع المفهوم الصحيح للدين، والقيم الإنسانية السليمة (١٩).

ثالثاً: عامل تأثير هذه المفاهيم المغالطة على الثقافة والحضارة العربية وعلى العلاقات الاجتماعية في المجتمع العربي.

رابعاً: عامل طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي وتأثيرها في تشكيل وبلورة الدور الاقتصادى والاجتماعى

لأفراد المجتمع بصورة عامة وعلى دور ووضع المرأة العربية في المجتمع بصورة خاصة.

خامساً: عامل عجز بعض البلدان العربية (ذلك مثل الذي قام بدراستها الباحثان وهي مصر والمغرب) على تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشون فيه، ذلك على غرار ما حدث في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

وعليه فإن عامل الدين الاسلامي الذي ادعى بعض الباحثين التقليديين بأن العامل الاساسي في تشكيل وضع المرأة في هذه البلاد المدروسة وهي (مصر - والمغرب) ليس له دليل من الصحة وبعيد عن الواقع.

هذا فإذا نظرنا إلى الشريعة الاسلامية التى مصدرها القرآن الكريم، نجدها قد أعطت المرأة حقاً كاملاً، غير مقيد بغير ما حرمه الله ورسوله في جميع التصرفات المدنية والاقتصادية والشخصية، فلها الحق والاهلية لحيازة المال مهما عظم مقداره، ولها حق الإرث والدين، وتملك العقار والكسب والوظيفة والتقاضي والمصالحة والتصرف فيما تحوز وتملك من مال أياً كان نوعه اتفاقاً وبيعاً وعتقاً وهبةً ووصيةً، كما نص القرآن الكريم نصاً صريحاً على حق المرأة في اختيار شريك حياتها (الزوج) ومساواتها به في الحقوق والواجبات وحقها في الطلاق متى توفرت شروطه كما أعطاها الدين الإسلامي حق التعليم وطلبه والسعى لتحصيله مثلها في ذلك مثل الرجل وذلك في قوله تعالى:

﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ والَّذِينَ أُتُواْ الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ «سورة المجادلة الآية -11-»

كما حث القرآن الكريم المرأة والرجل على العمل ولم يفرق بينهما كل ما يخصه وحسب مقدرته وذلك في قوله تعالى:

﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى الله عَمَلَكُمْ وَرَسُولُه والمُؤْمِنُونَ﴾ «من سورة التوبة آية -105»

إن القرآن الكريم يرى أن العمل غاية الإنسان، انطلاقاً من مفهوم أنه ليس الرجل وحده ولا هي المرأة وحدها بل هي الإنسان والإنسان هما، كل جنس دون أخيه هو نصف فقط، ولا يصير عدداً كاملاً إلا إذا أضيف إليه النصف الآخر، وأن المجتمع يوفر العدالة والمساواة والفرص المتكافئة للمواطنين في الحقوق والواجبات مثل قوله تعالى:

﴿. . . أنّي لا أُضِيّعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُمْ منّ ذَكَرٍ أوْ أُنَثى﴾ «من سورة آل عمران» آية 195.

وكقوله تعالى:
﴿لِلّرِّجَالْ نَصيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ ولِلنّسَاءِ نَصيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ «من سورة النساء الآية 32».

إن نظرة الإسلام للمرأة لم تكن النظرة التقليدية والرجعية المحصورة في كونها أُنثى بل نظر إليها كإنسان (20).

إن دور المرأة لم يستمر كما وضعته الشريعة الإسلامية نتيجة لعوامل تاريخية لعبت دوراً هاماً في هدم الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة ولا يتسع المجال هنا بأن نقدم سرداً تاريخياً عن دور المرأة في الدعوة الإسلامية (22).

لقد فشل هؤلاء الذين اتخذوا من «الدين الإسلامى» ذريعة لهم كما فشل من بعدهم علماء الاجتماع الوظيفيين(Functionalists) الذين اتخذوا من

«الضبط الاجتماعى»ـ (Social Control) «وعدم الاختلاط» ذريعة لمنع المرأة من مشاركة القوى العاملة.

لقد فشلت هذه النظرية حين عجزت عن الإجابة على السؤال الذي يقول:

إذا استبعدنا عامل «الضبط الاجتماعى» عن منع خروج المرأة إلى ميدان العمل، فهل ستزيد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة؟ وهل المشكلة تحل عند هذا الحد؟

بمعنى آخر، لماذا تقل نسبة خروج المرأة إلى العمل في المجتمعات التى يضعف فيها «الضبط الاجتماعى» ولا تعتنق الدين الإسلامي؟

وإذا سلمنا جدلاً بتفسير النظرية الوضعية لوضع المرأة العربية في مصر والمغرب،

إذن كيف نستطيع تفسير التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لوضع المرأة العربية في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

هذا يعني أن تفسير هذه الظاهرة من جانب هؤلاء الباحثين كان سطحياً ومضللاً وبعيداً عن الحقيقة، أي أن تفسير طبيعة مشاركة المرأة للقوى العاملة في مجتمع ما لا يمكن أن يكون عن طريق الدراسة السطحية للآراء السائدة بين أفراد المجتمع، أو دراسة بعض المتغيرات الاجتماعية منفردة، كدراسة متغير العمر أو متغير الحالة الاجتماعية. . إلخ، وعلاقته بطبيعة خروج المرأة إلى العمل، لأن هذه المتغيرات في مجموعها هي نفسها وليدة عامل أساسي ومهم والذي كان الأجدر بهؤلاء الباحثين التقليديين دراسته لفهم حقيقته الظاهرة.

أي أن لهذه الظاهرة عناصر يصعب حصرها، نظراً لأن المتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية تتفاعل بطريقة معقدة لا يمكن فهمها إلا بدراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التاريخى للمجتمع بشكل عام وبدراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص.

إذن جوهر مشكلة المرأة العربية يكمن في الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه

إن أي تغيير في وضع ودور المرأة يعتمد أساساً على التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكذلك السياسية في المجتمع.

كما أن التقدم في أي مجتمع يقاس بدرجة مشاركة المرأة ودون المشاركة الإيجابية من المرأة فمن المستحيل أن نحقق التقدم والرقي والرفعة لمجتمعنا العربي.

جدول رقم (1)

نسبة العاملات اقتصادياً إلى عدد الإناث حسب فئات العمر في بعض الأقطار العربية

العمر	تونس	الجزائر	سوريا	الكويت	مصر	المغرب
دون 15 سنة	—	0,6	2,2	0,2	1,3	2,4
15 ـ 19	8,8	3,7	11,5	4,1	7,3	16,6
20 ـ 24	8,7	3,6	10,2	10,9	7,8	13,5
25 ـ 29	5,3	2,7	9,2	13,1	7,8	11,1
30 ـ 44	4,4	2,6	8,5	12,3	5,3	11,2
45 ـ 49	4,6	3,0	8,0	—	5,3	14,8
50 ـ 54	4,4	3,3	7,7	10,4	5,1	19,1
55 ـ 59	3,8	3,2	6,1	7,4	5,1	22,4
60 ـ 64	3,4	2,6	5,6	5,5	1,7	7,6
65 ـ فما فوق	2,0	1,4	3,2	2,0	1,7	3,8

(١) المصدر: مركز البحوث جامعة قاريونس، لمحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بمناسبة انتهاء العام العالمى للمرأة، ديسمبر 1975 ص (34).
عن: منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي على إحصاءات العمال سنة 1974م.
و1972م الأمم المتحدة «الكتاب السنوى للسكان (مترجم).

جدول رقم (2)
نسبة العاملات اقتصادياً إلى عدد الإناث حسب فئات العمر في بعض دول أوروبا والولايات المتحدة

العمر	يوغسلافيا 1971	فرنسا 1968	بريطانيا 1971	المانيا الغربية 1970	السويد 1970	بولندا 1970	بلغاريا 1965	الولايات المتحدة 1970
دون 15 سنة	1,7	—	—	—	—	—	0,1	0,4
19 _ 15	38,0	31,3	55,7	64,1	29,3	25,6	32,7	29,2
24 _ 20	55,8	62,3	60,1	66,8	53,3	73,3	72,1	56,1
29 _ 25	56,2	50,7	43,0	51,2	49,0	75,1	83,8	45,4
44 _ 30	28,8	42,4	53,0	46,1	49,8	79,2	78,1	48,3
49 _ 45	42,4	45,5	61,5	48,3	55,0	79,2	81,1	53,0
54 _ 50	35,5	45,3	58,6	42,8	50,3	75,9	68,7	52,0
59 _ 55	27,4	42,3	50,7	34,5	41,1	68,1	35,3	47,4
64 _ 60	23,5	42,4	28,0	17,7	25,7	51,1	18,3	26,1
65 فما فوق	15,5	8,2	6,3	5,7	3,2	33,0	5,6	10,0

المصدر:ـ مركز البحوث جامعة قاريونس المرجع السابق ص 35.
عن:ـ الكتاب السنوي لإحصائيات العمال سنة 1974م.

جدول رقم (3)
مخصصات ونفقات ميزانية التحول حسب القطاعات الإدارية في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976م ـ 1980م)

رقم مسلسل	القطاعات الإدارية	المخصصات بالمليون دينار ليبي	النفقات بالمليون دينار ليبي	نسبة التنفيذ ٪
1 -	الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي	1817,8	1604,3	88,3
2 -	التغذية والثروة البحرية	38,6	29,8	77,2
3 -	الصناعة والثروة المعدنية	1485,2	1304,8	7,9
4 -	النفط واستغلال الغاز	350,2	278,4	79,5
5 -	الكهربـــاء	858,3	859,7	100,2
6 -	التعليم والتربية	588,6	432,8	73,5
7 -	الإعلام والثقافة	124,5	102,0	81,9
8 -	الخدمات العامة	57,1	41,6	72,9
9 -	الصحة	310,1	269,6	86,8
10 -	الضمان الاجتماعى	23,0	11,7	50,9
11 -	الرياضة الجماهيرية	75,6	51,3	67,9
12 -	الإسكـــان	954,5	815,0	85,4
13 -	العـــدل	52,5	31,7	60,4
14 -	المرافـــق	748,1	718,2	96,0
15 -	الموصلات والنقل البحري	1051,0	960,0	91,3
16 -	الاقتصـــاد	87,5	74,6	85,3
17 -	التخطيـــط	26,0	21,4	82,3
18 -	احتياطي المشاريع	164,5	—	—
	المجمـــوع 8813,1	7606,4	86,3	

المصدر: «اللجنة الشعبية العامة للتخطيط خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي»

جدول رقم (4)
السكان والقوى المنتجة في خطة
التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1976 ــ 1980م

البيـــان	1975 الأساسي	1980 المحقق	نسبة الزيادة (٪)	النسبة (٪) 1975	النسبة (٪) 1980
عدد السكان	2316,5	2804,6	3,9	86,3	86,4
عدد السكان غير الليبيين	366,6	441,2	3,8	13,7	13,6
مجموع السكان	2683,1	3245,8	3,9	100,0	100,0
عدد القوى المنتجة الليبية	545,1	532,8	3,2	67,1	65,6
عدد القوى المنتجة غير الليبية	223,0	280,0	4,7	32,9	34,4
مجموع القوى العاملة	677,1	812,8	3,7	100,0	100,0
عدد الذكور في القوى المنتجة الليبية	418,7	473,9	2,5	92,2	88,9
عدد الإناث في القوى المنتجة الليبية	35,4	58,9	10,7	7,8	11,1
مجموع القوى المنتجة	454,1	532,8	3,2	100,0	100,0
نسبة القوى المنتجة الليبية إلى عدد السكان (٪)	19,6	19,0	000	000	000

المصـدر: اللجنة الشعبيـة العامـة للتخـطيط: خـطة التحـول الاقتصـادي والاجتمـاعي لسنـة 1981م. ــ 1985م. الجزء الأول ص 44.

* نـظراً لأن إحصـائيـة السكـان، القـوى العـاملة في خـطة التحـول الاقتصـادي والاجتماعي لسنة 1976م. و 1980م. تتضـمن أفراد القوى العـاملة الذين يعملون في المنشأت وغير المنشآت واحصائية حصر القوى العاملة 1980م. تتضـمن أفـراد القـوى العاملة الـذين يعملون في المنشآت أي في القـطاع العام فقط ـ لهـذا فإننـا نجد زيادة في عدد القوى العاملة في احصائية خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1976 ـ 1980م. عنه في احصائية حصر القوى العاملة لسنة 1980.

جدول رقم (5)

* توزيع القوى العاملة الليبية من الذكور والإناث على المهن العلمية والفنية

بــاب المهنــة	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة٪
الأطباء البشريون والأطباء البيطريون والأسنان	393	92,9	30	7,1	423	100,0
الممرضون والممرضات	2351	57,3	1751	42,7	4102	100,0
مساعدو الممرضات	1534	44,3	1940	55,8	3474	100,0
القابلات المحترفات	—	—	160	100,0	160	100,0
غير مبين	1439	92,5	117	7,5	1556	100,0
اساتذة الجامعات	1086	91,7	98	8,3	1184	100,0
مدرسو الثانوي	8340	78,0	248	22,0	10688	100,0
مدرسو الابتدائي	17165	56,8	13034	43,2	30119	100,0
مدرسون آخرون	3562	76,2	1113	23,8	4675	100,0
آخرون من المهنة الفنية	10081	97,2	289	2,8	10370	100,0
المجموع	45951	68,8	20880	31,2	66831	100,0

المصـــــدر: أمانة التخطيط النتائج الأولية لحصر القوى العاملة العام لسنة 1980م.

جدول رقم (6)

المستوى التعليمي للمرأة الليبية

حسب احصائية لسنة 1954م و سنة 1973م.

المستــوى التعليمى	1954م	1973م.
أُمــــــي	375,280	438,619
يقرأ ويكتب	10,313	125,162
حاصل على الشهادة الابتدائية	لايوجد	26,132
حاصل على الشهادة الاعدادية والثانوية	لايوجد	12,715

←

حاصل على الشهادة الجامعية	لايوجد	377
حاصل على دبلوم دراسات عليا أو ماجستير ودكتوراه	لايوجد	57
غير مبين	37481	529
المجمـــوع	424,083	604,591

استخدمت احصائية 1973م لأنها أخر احصائية لدراسة السكان في ليبيا.

المصدر: احصائية السكان لسنة 1954م.

احصائية السكان لسنة 1973م.

جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م.

المهنـــة	ذكور	إناث	المجموع
المختصون في علم الطبيعة والكيمياء ومساعدوهم	219	3	222
المهندسون المعماريون	120	13	132
المهندسون المدنيون	146	3	149
المهندسون الكهربائيون	170	2	172
المهندسون الميكانيكيون	61	1	62
المهندسون في التعدين والمناجم والنفط	119	1	120
غير من ذكر من المهندسين	282	11	293
المساحـــون	398	—	398
الرسامون	100	5	105
الفنيون في الهندسة المعمارية والمدنية	99	—	99
الفنيون في الهندسة الكهربائية والالكترونية			
الميكانيكيـــة	54	—	54
في التعدين والمناجم والنفط	81	—	81
غير من ذكر	344	—	344

قائدو الطائرات وملاحوها ومهندسو الطيـــران	67	—	67
قائدو السفن ومن يساعدهم من ضباط السطح	18	—	18
مهندسو السفن	12	-	12
المختصون في العلوم التي تتعلق بالحياة	23	3	26
الفنيون الذين يعملون تحت اشرافهم	129	2	131
أطباء الأمراض الباطنية	80	3	83
أطباء جراحة العظام	32	2	34
أطباء أمراض النساء والولادة والأطفال	22	1	23
أطباء العيون	6	—	6
أطباء الصدر	2	—	2
أطباء الأسنان	21	1	22
أطباء آخرون	24	2	27
أطباء صيادلة	106	12	118
أطباء بيطريـــون	98	—	98
الممرضون والمفتشون الصحيون	2351	1940	3474
مساعدو الممرضون والممرضات	—	160	160
القابلات المحترفات	41	3	44
صانعو النظارات واطقم الأسنان	23	6	29
أخصائيو العلاج الطبيعى والتأهيل	188	5	193
فنيو العلاج بأشعة (×)	345	41	386
فنيو المختبرات	842	62	904
غير من ذكر	6	1	7
المختصون في الرياضة والإحصاء والتأمين ومحللو النظم	38	1	39
الفنيون الذين يعملون تحت اشرافهم	24	—	24
الإقتصاديون	1458	44	1502
المحاسبون	117	2	119
القضـــاة	290	—	290
رجال النيابة العمومية	370	3	373

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
غير من ذكر من رجال القانون	354	18	372
أساتذة ومدرسو الجامعة والمعاهد العليا	1086	98	1184
مدرسو التعليم الثانوي والإعدادي والمتوسط	8340	2348	10688
مدرسو التعليم الابتدائى	17165	3034	301991
مدرسو رياض الأطفال والحضانة	29	232	261
مدرسو تعليم المتخلفين جسمانياً وعقلياً	60	16	76
غير من ذكر من المدرسين	3173	865	4038
الأئمة والوعاظ والماذونون الشرعيون	1167	—	1167
المؤذنون ومرتلو القرآن	1208	—	1208
غير من ذكر من رجال الدين	9	—	9
الأدبـــاء والنقاد	11	—	11
الصحفيون والمعلقون على الأخبار	558	11	569
سجاتو التماثيل وراسمو الصور	25	—	25
فنانو الزخرفة	64	—	64
المصورون ومشغلو آلات العرض السينمائى	704	—	704
الملحنون ومطربو الغناء	39	2	41
مديرو المسارح والمخرجون والممثلون	72	5	77
غير من ذكر من الفنانين	73	14	87
محترفو الألعاب الرياضة	53	—	53
أمناء المكاتب ودور المحفوظات والمتاحف	488	73	561
المختصون في علم الاجتماع وعلم النفس وغيـــــره	14	1	15
الباحثون والمرشدون الاجتماعيون	199	60	259
المختصون في شئون الموظفين	116	4	120
اللغويون والمترجمون	71	7	78
غير من ذكر	=	=	=
الأمين والأمناء المساعدون لمؤتمر الشعب العام	5	-	5

الأمناء المساعدون للمؤتمرات الأساسية لفروع البلديات والبلديات	437	1	438
أمناء اللجنة الشعبية العامة	21	—	21
أمناء اللجان الشعبية للبلديات	703	1	704
الكتاب العامون للأمانات والمدراء	284	3	287
أمناء اللجان الشعبية للفروع والمحلات	824	—	824
مدراء الأعمال والمشرفون والتنفيذيون	750	22	772
مقاولو البناء والتشييد	302	—	202
مراقبو الكتبــة	447	30	477
موظفو الدولة التنفيذيون	8716	239	8955
العاملون على الآلآت الكاتبة	1260	2764	4024
العاملون على آلات تثقيب البطاقات والأشرطــة	39	30	69
كُتاب الحسابات والصرافين	5026	447	5473
العاملون على الآلآت الحاسبة	100	105	205
العاملون على آلات تبويب البيانات	123	51	174
رؤساء مكاتب البريد	192	—	192
غير هؤلاء من المشرفين على وسائل النقل والمواصلات	454	2	456
قاطعو تذاكر وسائل النقل	230	—	230
كتبة فرز وتوزيع الرسائل البريدية	1110	89	1199
العاملون على آلات الهاتف والبرق	2718	248	3366
كتبة المخازن	3446	69	3515
الكتبة الذين يخططون	172	7	179
كتبة المحامين وشركات التأمين والارشيف والإدارة	17408	1482	18890
كتبة الاستعلامات والاستقبال	576	90	666
كتبة المكتبات	294	24	318
غير هؤلاء مثل كتبة الإحصاء	346	23	369
مديرو متاجر الجملة والتجزئة	209	—	209

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
أصحاب تجارة الجملة والتجزئة	17020	44	17074
مشرفو البيع والشراء	359	7	366
البائعون الفنيون	56	1	57
وكلاء المصانع	24	2	26
بائعو عقود التأمين	32	—	32
القائمون بالدعاية للأعمال	2	—	2
دلالو المزاد العلنى	—	—	—
الباعة بمتاجر الجملة والقطاعي	2990	112	3102
طباعة الصحف	36	—	36
غير من ذكر من الطباعة	4	—	4
مديرو الفنادق والمطاعم والمقاهي	67	—	67
أصحاب المطاعم والمقاهي	388	—	388
المشرفون على أعمال الخدمات بالفنادق والمستشفيات	322	80	402
الطهـــاة	1388	172	1560
النـــدل	497	21	518
غير من ذكر	28	159	187
العساســـون	24248	2742	26990
المنظفون والمنظفات	12432	1231	24663
القائمون بغسل الملابس وكيها	416	61	477
الحلاقـــون	206	17	223
رجال المطـــافىء	507	—	507
رجال الشرطـــة	15674	192	15866
غير من ذكر	694	6	700
المرشدون والأدلاء	30	—	30
متعهدو دفن الموتى	7	4	11
مضيفات الطائرات وعمال غسل وتشحيم السيارات	602	10	612

مديرو المزارع	67	—	67
المشرفون الزراعيون	128	2	130
الزارعـــون	405	6	411
العمـــال الزراعيين	9444	234	9678
الرعـــاة	198	—	198
العاملـــون بالغابات	624	—	624
صيادو الأسماك	153	—	153
الغواصون لصيد الأسفنج	98	—	98
مراقبو الإنتاج ورؤساء العمال	4661	133	4794
العاملون في المناجم والمحاجر	1246	—	1246
والعاملون على إعداد خامات والأحجار			
حفارو الآبـــار	443	—	443
مشغلو أفران الصهر والسباكون	84	—	84
العاملون على إدارة الآت مصانع	17	—	17
لـــف المعادن			
العاملون على تليين المعادن	17	17—	
صانعو الأسلاك والأنابيب والمواسير	15	—	15
طلاء المعادن	7	—	7
غير ما ذكر من مجهزي المعادن	36	—	36
مجففو الأخشاب	15	—	15
مشغلو آلات نشر الأخشاب	17	—	17
مجهزو عجينة الورق	5	—	5
صانعو الورق	12	—	12
طاحنو المواد الكيماوية بالآلات	82	1	83
العاملون في تكرير النفط	339	—	339
غير من ذلك	199	7	206
مجهزو الألياف	144	11	155
الغزالـــون	30	8	38
القائمون بصيانة الأنوال	61	1	62
نساجو الأقمشة على الأنوال اليدوية	198	34	232

المهنــة	ذكور	إناث	المجموع
صانعو الأقمشة والسجاد يدوياً	14	48	62
نساجو الأقمشة والسجاد بالآلات	57	70	127
القائمون بأعمال التريكو	3	15	18
صباغو النسيج	91	1	92
غير من ذكر	207	104	311
الدبـــاغـــون	83	—	83
مجهزو الجلـــود	34	—	34
القائمون بطحن الحبوب	543	4	547
مشغلو آلات صنع السكر	—	—	—
الجـــــزارون	589	—	589
القائمون بتعليب المواد الغذائية	155	2	157
مجهزو منتجات الألبان	159	—	×159
الخبـــازون	740	12	752
القائمون بطحن حبوب القهوة	22	—	22
القائمون بعصر الفواكه	262	25	287
القائمون بعصر الزيتون	111	—	111
مجهزو التبغ	425	35	460
صانعو السجاد	62	2	64
صانعو السجائر	14	—	14
غير من ذكر من مجهزي التبغ	39	—	39
الخياطـــــون	318	402	720
صانعو أغطية الرأس	9	1	10
صانعو نماذج الملابس	15	4	19
العاملون بالتطريز	9	8	17
المنجـــدون	43	—	43
غير من ذكر	91	22	113
صانعو الأحذية ومصلحوها والذين يعدون نماذج الأحذية	344	40	384

صانعو البضائع الجلدية	141	—	141
نجارو الأثاث	491	—	491
مشغلو آلات النجارة	39	—	39
صانعو المناجر والغرابيل	20	—	20
غير من ذكر من النجارين	49	—	49
قاطعو الصخور	58	—	58
الحـــدادون	585	—	585
مشغلو آلات قطع المعادن	35	—	35
صاقلو المعادن	56	—	56
غير من ذكر من الحدادين	89	—	89
مجمعو أجزاء الآلات والمحركات	437	—	437
صانعو الساعات والآلات الرقيقة	—	—	—
ميكانيكو السيارات	6361	—	6361
ميكانيكو محركات الطائرات	76	—	76
غير من ذكر	1867	—	1867
الكهربائيون	1874	—	1874
جامعو قطع المعدات الكهربائية	82	—	82
مصلحو أجهزة الراديو (اللحامون) والتلفزيون	160	—	160
مركبو الأسلاك الكهربائية	1607	—	1607
مركبو أجهزة الهاتف والبرق	546	—	546
مركبو الخطوط الكهربائية والكابـــلات	1446	—	1446
غير من ذكر من الكهربائيين	1373	—	1373
العاملون بمحطات الإذاعة	362	—	362
العاملون بالسينما	173	—	173
السباكـــون	2624	—	2624
	1343	—	1343
صانعو الألواح المعدنية	118	—	118

المهنـــة	ذكور	إناث	المجموع
العاملون في إقامة الهياكل المعدنية	55	—	55
صناعة المعادن الثمينة	172	—	172
عمال تشكيل الزجاج	68	—	68
صانعو الخزف والفخار والبلاط	82	—	82
مشغلو أفران الزجاج	81	—	81
حفارو ونقاشو الزجاج	23	—	23
غير من ذكر	187	2	189
صانعو منتجات المطاط والبلاستيك	39	14	53
إصلاح الإطارات	554	—	554
صانعو منتجات الورق	73	—	73
جامعو أحرف الطباعة	107	—	107
الطباعون بالمطابع	160	—	160
حضارو الكينيهات الطباعة	10	—	10
حضارو البضائع الفوتوغرافية	9	—	9
المجلدون	72	—	72
العاملون بالتحميض	25	—	25
غير من ذكر	401	14	415
الدهانون والنقاشون	871	—	871
دهانو السيارات	164	—	164
خطاطو اللآفتات	25	—	25
غير من ذكر	74	—	74
صانعو ومصلحو الآلات الموسيقية	12	—	12
صانعو السلال والحصر	55	19	74
صانعو المواد غير المعدنية	389	—	389
غير من ذكر	330	—	330
البناؤون ومركبو البلاط	2828	—	2828
العاملون في الخرسانة	202	—	202

عمال الأسقف	16	—	16
نجارو الأبواب والشبابيك	1283	—	1283
العاملون في بياض المبانى	222	—	222
العاملون في المواد العازلة	52	—	52
مركبو الزجاج	28	—	28
غير من ذكر	2978	—	2978
مشغلو مولدات الكهرباء	517	—	517
غير من ذكر	2547	—	2547
عمال شحن وتفريغ البضائع	3038	—	3038
عمال تركيب الحبال	33	—	33
مشغلو الآلات الرافعة	619	—	619
مشغلو آلات تحريك الأرض	1640	—	1640
غير ما ذكر	133	—	133
البحـــارة	724	—	724
عمال حجرة الآلات السفن	30	—	30
سائقو سيارات الأجرة	1333	—	1333
سائقو الحافلات	441	—	441
سائقو سيارات نقل المصانع	4691	—	4691
سائقو السيارات الخاصة	10011	—	10011
سائقو المركبات الى تجرها الحيـــوانات	285	1	286
غير من ذكر	1730	43	1773
غير من ذكر من العمال	1733	163	1896
غير مبين	—	—	—
المجمـــوع	256865	44371	301236

المصدر: أمانة التخطيط النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لسنة 1980م ص 183 ـ 194.

جدول (8)

توزيع الحالات المدروسة حول وجهة نظر من حول مبدأ الاختلاط في العمل

مبدأ الاختلاط في العمل	التكرار	النسبة
يجب	408	78
لايجب	35	7
لا أعرف	76	15
لا يهم	1	صفر
في جدول	2	صفر
المجمــوع	522	100

(غير مبين 78 حالة)

جدول (9)

طبيعة التعامل بين الرجل والمرأة العاملة في أمـاكن العمل التي يوجد فيها اختلاط.

طبيعة تعامل المرأة مع الرجل	التكرار	النسبة
تفهم كامل وتعاون وثيق	438	81
عقبات وصعوبات	38	7
حسب الظروف	6	1
لا ينطبق[1]	56	10
المجموع	538	100

(1) لاينطبق تعنى هنا عدد الحالات التي تعمل ولا يوجد فيها اختلاط.

جدول (10)

الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية حسب إحصائية 1980م

الحالة التعليمية	النسبة
أميـــة	12
الشهادة الابتدائية والإعدادية	58
إجازة التدريس والتوجيهي	27
الشهادة الجامعية العليا	3
المجموع: 44,371 منتجة	100

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م. ص 219

جدول (11)

«سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية حسب إحصائية 1980م»

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	27015	60,9
5 ـ 9	9445	21,3
10 ـ 14	3979	8,9
15 ـ 19	2117	4,8
20 ـ 24	973	2,2
25 ـ 29	415	0,9
30 سنة فأكثر	343	0,8
غير مبين	84	0,2
المجموع	44371	100,0

المصدر: أمانة التخطيط النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980 ص 25

جدول (12)

«الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية حسب احصائية 1980م»

أقسام المهن	آنسة	متزوجة	مطلقة	أرملة	غير مبين	المجموع
أصحاب المهن العلمية والفنية	9486	10044	828	323	199	20880
أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الإداريين والمشرفون والتنفيذيون	10	5	5	—	2	22
الموظفـــون	4149	1461	314	67	109	6100
العاملون بالبيع والشراء	67	45	16	26	12	166
العاملون بالخدمات	613	7952	1857	4724	549	15695
العاملون بالزراعة	39	126	23	50	24	262
العاملون في الإنتاج	490	346	127	83	32	1078
العاملون غير المصنفين	44	67	24	23	5	163
المجموع	14898	20006	3194	5296	932	44366

المصدر : أمانة التخطيط النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980

جدول (13)

«توزيع النساء العاملات المتزوجات من حيث العمل قبل الزواج والعمل بعد الزواج»

البيـــان	التكرار	النسبة
تعمل قبل الزواج	86	66
تعمل بعد الزواج	44	36
مجموع المتزوجات في الدراسة	130	100

المصدر: من البحث المبدئي لدراسة وضع المرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

جدول رقم (14)
«توزيع القوى العاملة النسائية الليبية حسب فئات السن»

فئات السن	العدد
أقل من 15 سنة	110
15 ـ 24	17496
25 ـ 39	12232
40 ـ 59	11245
60 ـ 69	2719
70 ـ فأكثر	568
غير مبين	1
المجموع	44,371

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م/ ص 688

المصادر والملاحظات:

1 ـ Woodsmall, «The Study of the Pole of Women in Lebanon, Egypt, Iraq, Jordan and Syria» **International Federation of Business and Professional Women,** New York 1956.

2 ـ المهن التخصصية ـ تعني هنا المهن التي تتطلب قسطاً من التعليم والتدريب مثل المحاسبة والشئون الإدارية والتدريس. . . الخ.

3 ـ Forget W., «Attitudes Towards work by Women in Morocco» **International Social Service, Journal 14,** 1964, P. 5.

4 ـ «Femes et Profession au Maroc»in Chombart de lauwe, Paul-Henri (ed) **Images dela Femme Dans la Socie'te,** Paris 1964, 158.

كذلك: Woodsmall Op. C.t., P. 32.

كذلك: Forget W., 1962 P. 105.

5 ـ Boserup E., **Women's Role in Economic Development,** St., Martin's Press, New York 1970, P. 129.

(6) Ibid P. 130.

(7) Forget W., 1962 P. 105.

8 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981م... 1985م... والجزء الأول ص 4.

9 ـ المرجع السابق ص 52.

10 ـ المرجع السابق ص 7.

11 ـ المرجع السابق ص 7 ـ 11.

12 ـ المرجع السابق ص 19 ـ 21.

13 ـ المنتج: يعني هذا المفهوم «العامل» وقد أدخل هذا المصطلح عندما طبقت مقولة شركاء لا أجراء ـ أي بمعنى أن العامل أصبح شريك وليس أجير في المؤسسة الإنتاجية التي يعمل بها، (انظر معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثاني. حل المشكل، الاقتصادي الاشتراكية ص 1 ـ 16.

14 ـ أقيمت هذه الدراسة الميدانية ما بين عامي 1980م.. و 1983. لدراسة دور المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

15 ـ معمر القذافي: الركن الاجتماعى الكتاب الأخضر الفصل الثالث (الطبعة الأولى) يونيو 1979م.. ص 55

16 ـ Tamara volkova, A Women's place in the U.S.S.R, 1976.

Feldberg R., « women self– Management and socialism » Okrhglistd, 1980, participacija, **samowpravijanjee, soci– jalizam,** jugoslavia.

Rowntree, s., Women's **consciousness in** man's **World,** penguin, 1973.

Rowbotham, s. **Women's Resistance and Revolution,** Allen lane, 1973.

Middleton, C., «Sexual Ineguality and stratification The - ory» in **The social Analysis of Glass structure** (ed) parkin F., Taristock, 1974.

Land, H., «Women: Supprters or supported¿» in ;**sexual Divsions and society, process and Change** (ed) Barker, D.l., and Allen, s., Tavistock, 1976.

17 ـ معمر القذافى المرجع السابق ص 45

18 ـ Patai, R., «The Dynamics of Westernization In the Middle East» Middle East journal vol. 9, No. 1, 1955.

19 ـ عباس محمود العقاد، المرأة في القرآن بيروت دار الكتب اللبناني سنة 1975م.

levy R., **The social structure of islam,** cambridge univer– sity press1965.

Kirk, G., **The middle East: From The Rise of Islam to modern Times ,** New York, praeger 1963.

20 ـ Tomiche Nada, «The position of women In the U.A.R.,» in contemporary History, 1970.

21 ـ عباس محمود العقاد المرجع السابق.

22 ـ معمر القذافى الكتاب الأخضر الفصل الأول: حل مشكلة الديمقراطية سلطة الشعب 1979م.



الفصل الثالث

التعليم والمرأة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والعربية: دراسة نقدية وتحليلية

* مقدمـــــة
* التعليم والديمقراطية
* وظيفة التعليم في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية
* التعليم ودوافع وضع المرأة في المجتمع.
* مناقشة وتعقيب.



مقدمـــة

إننا نعيش اليوم في مجتمع عالمي تبرز فيه العلاقات الإنسانية في شكل ثنائي متناقض ومتغاير، فهناك علاقات الهيمنة والتبعية، وعلاقات التسوية والمساواة، والديمقراطية والدكتاتورية.. إلخ

كما أن هناك الصراع الاجتماعي العميق تاريخياً الذي يوجد على مستوى الأفراد، الأجناس، الطبقات، والقوميات، والايديولوجيات.. إلخ والمرأة تدخل هذه اللعبة كفرد، كأنتماء طبقي، كموقع اجتماعي، كأتجاه قومي أيديولوجي أخلاقي، ديني، وجنسي إلخ.

إن طرح المسألة بهذا الشكل يمكننا كشف مدى مساهمة التعليم (Education)كنمط ثقافي مكتسب، في تحرير الإنسان والمجتمع بإرساء قيم وأنماط ثقافية جديدة.

إن هـذا يتطلب منـا معـرفـة طبيعـة التعليم ودوره في إرسـاء قـواعـد الديمقراطية، الديمقراطية التي تحقق السعادة الإنسانية على أرض الواقـع، والتي تؤكد كرامة الإنسان الفرد كمخلوق بشري. فهي (الديمقراطيـة) تعبير عن الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وإنها العُمدُ الرئيسية لكرامة الإنسان.

التعليم والديمقراطية:ـ

لقـد اختلف العلمـاء والمفكـرون في تحـديـد مـواقفهم نحـو تفسيـر الـديمقراطيـة وصلتها بـالتعليم وعلاقتهـا بالتحـرر الإنسانى فمثـلاً: يحـاول تشارلز بينز في كتابه عن المنهج الديمقراطي في التعليم.

تعريف معنى الديمقـراطية فيقول:ـ «إن الـديمقراطيـة الحقيقية تـظهر

في أوجـه مختلفة في التنـظيمات الاجتمـاعية والاقتصـادية والسيـاسيـة وإن الدعامة الرئيسية هي الحفاظ على قدسية الفـرد، متضمنة الاحتـرام المتبادل والعدالة والحرية لجميع الأفراد والطبقات والأمم»[1]

ويؤكـد علمـاء التـربيـة والتعليم في أمـريكـا ومنهم تـوت (Thut) وجربيرتش (Gerberich) معنى الديمقراطيـة على أنها الصفـة المميزة لمبـدأ تأكيد الحرية الفردية بمعناها العـريض، وحريـة الصحافـة وحريـة الاجتماع وحرية الكلام، وحرية العبادة[2].

وكما يرى واين رايتستون (Wayne Wrightstone) إن حريـة العبادة هي أساس الديمقراطية [3] ويقول جورج بينى .(George Denny)

«إن الديمقراطية تعتمد على احتـرام الفرد وإعـطائه أكثـر الإمكانيـات لحرية تطوير قدراته بشرط ألا يتدخل هذا في حقوق ورفاهية الآخرين»[4].

ويؤكد روزشنا يدمان (Rose Schnei dman) هذا المفهوم للديمقـراطية فيقول:

إن كثيراً ما يعتقد الناس في الدول الديمقراطية أن الحرية تعـطي لهم امتيازات الكسب الشخصي دون أن يدخـل في اعتبارهم خيـر المجتمع [5]، وهنا المقصود بالديمقراطية عند «روز شنايدمان» على أنها مساواة اقتصادية.

---

(1) محمد سامي عفيفي: التعليم في الدول الاشتراكية والرأسمالية دراسة مقارنة بين النظم في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، مكتبة الانجلو المصرية 1974ص 9.

2 ـ المرجع السابق ص 9.

3 ـ المرجع السابق ص 6.

4 ـ المرجع السابق ص 10.

5 ـ المرجع السابق ص 10.

وفي هــذا الخصــوص يــرى هــارى بــارتيس (Harry Barness) إن بعض المفكـرين [6] يفسر الـديمقراطيـة على أنها شكـل اجتمـاعي يؤكـد على أن رفاهية جميع الأفراد في المجتمـع يمثل المثـل الأعلى فيقول: «ذكـر الكثير من البـاحثين في الديمقـراطيـة، أنهـا لا تتـطلب السيـطرة الجمـاعيـة على السياسية العامة فحسب ولكنها تلتزم بصورة اجتماعيـة بعمل بمـا لديهـا من إمكانيات كبيرة على تطوير القدرات الكامنة، وقسم هرمان هورن (Herman Horne) الديمقراطية إلى ثلاثة أنواع هما: [7]

1 ــ الديمقراطية السياسية
2 ــ الديمقراطية الصناعية
3 ــ الديمقراطية الاجتماعية

فالديمقراطية السيـاسية تعنى حكم الشعب بـواسطة الشعب من أجـل الشعب والــديمقـراطيــة الصنـاعيــة تعنى اشتــراك العمــال في الأربــاح والديمقراطيـة الاجتماعيـة تعنى تبادل القـوى الذهنيـة والاتجاهـات العملية لرفاهية كل الطبقات.

وهنـا لنا أن نتسـأل: كيف يمكن تحقيق الديمقـراطيـة السيـاسيـة في مجتمع طبقي يؤمن بعلاقات الاستقلال واللامساواة علي النـطاق الاقتصادى (حيث يكـون هنـاك أربـاح) وعلى النـطاق الاجتمـاعى حيث يكـون هنــاك علاقات طبقية غير متكافئة.

ويـرى ارنست بايلر (Earnest Baylies)الـديمقراطيـة هي «مسـاواة في

6 ـ المرجع السابق ص 10.
7 ـ المرجع السابق ص 10.

الفرص للمشاركة في الوصول إلى حل المشكلات الجماعية مع مساواة في الالتزامات.[8]

وهكذا نرى أن اختلف العلماء والمفكرون فيما بينهم في تحديداتهم لمفهوم الديمقراطية حيث تتسم تحديداتهم بالسطحية والجزئية.

فيرى البعض أن الديمقراطية على أنها نظام سياسي والأخر تعني أنها حرية اقتصادية، ونظام اقتصادي اشتراكي، بينما يرى البعض الآخر أنها اسلوب معين للحياة داخل المجتمع.

وانطلاقاً من هذه المفاهيم والآراء المتعددة لكلمة الديمقراطية أصبحت معانيها العريضة تختلط وتتصارع في تطبيقاتها، ففي بعض الدول التى تدعو نفسها ديمقراطية، ترى حرية جماعة دون جماعة أخرى.

وفي جميع أقطار العالم بما في ذلك المجتمعات الديمقراطية توجد أمثلة عديدة لا يتمتع فيها الأفراد بحرية التصرف والقرار النابعة من المساواة الاقتصادية والسياسية والعدالة الاجتماعية إلخ
فعن الديمقراطية في أمريكا يقول لندمان:ـ

«في الحقيقة ينتابنا الشك عندما نسمع ذلك الفيضان في الكلمات التي تندفع من دعاة الديمقراطية في أمريكا، فلو كنا نؤمن حقيقة بالديمقراطية كما نحاول أن نؤكد فإن ليس من الضروري أن نتحدث بكثرة عن مزاياها وأني أعتقد أن ارتفاع الصوت في الصباح يدل على أن هناك شيءً ما يريدون أن يخبئوه، أما عن الديمقراطية فإنى أعتقد أن كثيرين من الداعين لها في الوقت الحاضر يتحدثون بصوت مرتفع لأنهم في قرارة أنفسهم لا يفعلون ما يقولون»[9].

---

8 ـ نفس المرجع ص 11.
9 ـ المرجع السابق ص 8

وهنا يجب أن نؤكد أنه ليس للديمقراطية إلا اسلوب واحد ونظرية واحدة وهي تحقيق السلطة الشعبية في إطار المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان[10] فالمؤتمرات الشعبية التى تتكون من جميع أفراد المجتمع وتمكنهم من اتخاذ قرارتهم بشأن سياسات المجتمع واستراتيجية السياسة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. إلخ

وعليه فالديمقراطية يجب أن تهيء وتؤكد الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الناس المتمتعين بها.

واستناداً على هذا المفهوم فالديمقراطية هي: نظام اجتماعي الذي تتبلور مضامينه داخل إطار البناء الاجتماعي الذي يمكن الناس جميعاً (رجل كان أو امرأة ــ أبيض أو أسود ــ طفل ــ أو شيخ ــ موظف أو منتج ــ طالب أو مُدرس. .إلخ)، من المجتمع بجميع الامتيازات والخبرات والفرص التي يقدمها المجتمع وأن يتاح لجميع الأفراد فرص متساوية لاستغلال قدراتهم إلى أقصى حد دون أن يتطرق إلى قلوبهم الخوف من الاعتداء وأخذ إنتاجهم عن طريق رب عمل أو حكومة وأن تعطى الفرص للأفراد أن يعيشوا وفق ميولهم ورغباتهم بحيث لا يتعارض هذا مع حقوق وخير الآخرين.

إذن لا يمكن تطبيق الديمقراطية إذا لم يهدف «التعليم» إلى هذه الغاية.

«فالحرية هي أن يتعلم كل إنسان المعرفة التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه، والدكتاتورية هي أن يتعلم الإنسان معرفة لاتناسبه، وتقوده لعمل لا يناسبه»[11].

---

10 ـ معمر القذافي الكتاب الاخضر ص 84.

11 ـ المرجع السابق ص 47.

وعليه ففي أي مجتمع يسود فيه المفهوم الديمقراطي الحقيقي يجب أن يخضع التعليم لرغبات الشعب. فالتعليم يخدم مطالب المجتمع ولرغبات الأفراد داخل المجتمع على حد سواء فهم الذين يقررون في مؤتمراتهم الشعبية سياسة وهدف التعلم.

وهنا يتساءل المرء إلى أي مدى قد نجح التعليم في مجتمعات العالم بتأكيد كرامة وحرية الإنسان كمخلوق بشري ـ (سواء كان رجل أو امرأة).

للإجابة على هذا السؤال ينبغى علينا إعطاء عرض تحليلي ونقدي لدور ووظيفة التعليم في المجتمعات التي تدعى الحرية الفردية على حساب المجموع والمجتمعات التى تدعى حرية الجماعة عن طريق استعباد الفرد والإنسان.

وظيفة التعليم:ـ

إن نظرة تحليلية فاحصة في وظيفة التعليم في النظام الرأسمالى نجد أنه يأخذ شكل الأساليب غير المباشرة أى ما يمكن أن نطلق عليه (التسيير الغير مرئي).

أما في النظام الاشتراكي الشيوعي، فإن التعليم يأخذ شكل التوجيه المباشر، فهو بالدرجة الأولى عملية توجيه عقائدي [12].
ويقول د/ عفيفي، محمد سامى في هذا الشأن.

«أما القول بأن المدارس في الدول الاشتراكية تغرس مبادىء وأيدولوجيات معينة بينما المدارس في الدول الرأسمالية لا تفعل ذلك فهو أمر خاطىء.

---

12 ـ د: احمد على الغنيش التربية بين المجتمع والجامعة، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، 1981م ص 54.

فالفرق بين المدارس في الدول الاشتراكية والمدارس في الدول الرأسمالية في ذلك الأمر هو أن المدارس الاشتراكية تولى غرس المبادىء والايدولوجيات اهتماماً كبيراً لا توليه أياه المدارس في الدول الرأسمالية كما أنها تقدم وجهات النظر السياسية بطريقة مقصودة متقنة براقة لا نجد لها نظير في الدول الأخيرة.[13]

وبإختصار نستطيع أن نقول، إن التعليم والتربية في الاتجاهات الرأسمالية الغربية، والشيوعية الشرقية، لا ترى في الإنسان، إلا ماهية مادية ومن ثم فإن الحرية والاختيار والإنسانية، في هذه الاتجاهات إن ذكرت فإنها لاتعد وإن تكون مجرد شعارات وليست مُثلاً أو قيماً تحترم لذاتها ويرى الإنسان على اساسها.

وبالرغم من أننا نجد صوراً متعددة من علاقة الدولة بالتعليم ــ فنجد مثلاً في فرنسا إن وزارة التعليم القومي تقوم بالإشراف والرقابة على كل ناحية من نواحي التعليم ــ فيلعب البرلمان دوراً هاماً في مناقشة السياسة التعليمية وميزانية التعليم.

وبالمثل تشترك الدولة والمتمثلة في الحكومة والبرلمان في وضع سياسة عامة تأخذ به السلطات التعليمية المحلية في إشرافها على التعليم وتحاول تكييفها بما يتفق وظروفها وحاجاتها.

وهنا يقوم النظام التعليمى في إنجلترا على المخرج بين عناصر السلطة والمسئولية والحرية بمفهومها التقليدي(*)، حيث تقوم الهيئة المركزية والممثلة في وزارة التعليم والعلوم بوضع أُسس السياسة العامة ومحاسبة

---

13 ـ وهيب سمعان ومحمد فيروس: **المدخل في التربية المقارنة**، الطبعة الثانية 1974م ص 69.

* هنا المقصود بالحرية هي حرية السلطات المحلية في تعدد المدارس وليست حرية أفراد الشعب في بلورة تشكيل النظام والمناهج التعليمية.

السلطات المحلية على تنفيذها وتقوم السلطات المحلية بتحمل مسئولية تنفيذ تلك السياسة وتكييفها وفق ظروفها المحلية.

وهنا نجد أنه بالرغم من تعدد أشكال المدارس في النظام التعليمي في إنجلترا فمنها المدارس الخاصة والمدارس الحرة التي يديرها الأفراد والجماعات ومدارس الطوائف الدينية والمدارس العامة التي تديرها السلطات التعليمية المحلية، أي أن الدولة أو الحكومة تضع مبادىء عامة للتعليم، وللسلطات المحلية للاهتداء بها.

وكما أن يتميز النظام التعليمي في أمريكا بعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين ــ هذا فبالرغم من أن التعليم في الولايات المتحدة يهدف من حيث المبدأ وكما يبين (Conantj) إلى توفير التعليم لكل الأطفال والشباب الأمريكى لا لأقلية منهم، وأن يكون هذا التعليم مجانياً من الطراز الأول للمواطنين[14]

إلا أنه في الحقيقة نجد أن النظام التعليمي في أمريكا أدى إلى وجود فروق في الفرص التعليمية على مستوى الجهات المحلية في الولاية الواحدة من جهة وبين فئات والطبقة الاجتماعية في المجتمع من جهة أخرى.

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى أن هناك فرقاً بين النظرية والواقع وعلى الباحث في علم الاجتماع أن يعمل على كشف الحقيقة وذلك ببحث المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام التعليمي على أفراد المجتمع. أي بمعنى أنه إذا وضعت «الحكومة» أهداف التعليم بشكل يوحى للناس أنها تعمل لصالحهم فهذا لا يعنى أنها الحقيقة وإنما الحقيقة هى ما نستنبطه من الواقع المعاش داخل المجتمع والذي ينبغى على

Conant, J. B., Strengthen Education To Strengthen Democracy In A Dividid (14) World **School Life,** Jan, 1949, P 13.

البـاحث الاجتماعى أن يتـدارسه بكـل عملياتـه ومؤثـراتـه وعـلاقتـه داخـل المجتمع.

فإذا ما أخذنا النظام التعليمي في فرنسا كمثال:
فإننا نجد من أهداف التعليم التي وضعته الحكومة الفرنسية هى:

1 ــ مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك بتقديم تعليم مجـانى إجباري علماني لكل أبناء الأمة، وهنا ترى الدول أنه لا يمكن تحقيقـه إلا إذا تولت الدولة الإشراف والرقابة على التعليم.

وهنا يجب أن يسأل الباحث هل هناك تكافؤ في الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع الفرنسي وإذا كان الأمر كذلك فلماذا نرى السواد الأعظم من أبنـاء الكادحين والعمـال محـرومين من التعليم الـذي يـأخـذ بـأيـديهم إلى مصاف الطبقات المميزة عن الطبقات الأُخرى.

2 ــ ومن ضمن الأهداف التعليمية التي وضعتها الحكومة كذلـك هو الإشـراف الفني على شئون التعليم وذلـك بوضعـه في أيدى خبـراء مدربين فالتعليم من الخدمات الفنية القومية الهـامة، ومن ثم ينبغى أن تشـرف عليه هيئـة مختارة من الفنيين لايتـوافرون عـادة إلا فى المستويـات العليا للدولـة حيث يسهل اجتذاب خيرة العناصر واطيب اللغات الفنية والادارية.
كما أنه يجب على البـاحث أن يبحث ما إذا كـانت مهمة هؤلاءالخبـراء هى إيجـاد إطار مقنـع لسياسـة التعليم لتسانـد النظام السيـاسي الاقتصادي ومن أجل فرضه على أفراد المجتمع.

ومن أهم خصائص التعليم في روسيا وجود السيطرة المركزية الجامدة على التعليم.(*).

(*) يرجع بعض العلماء والمتخصصين ومنهم نيجل جرانت استاذ التعليم المقارن في جامعـة ادنبره واول من قام بدراسة التعليم في روسيا في 1968م ان سبب وجود سيطرة مركزية جامدة على =

«فالتعليم في روسيا أداة سياسية لبناء المجتمع الاشتراكي والولاء التام للحزب والدولة ـ وتظهر وجهة النظر السياسية بشكل واضح في جميع مراحل التعليم وخاصة في التعليم العالى باشتراك الطلبة في التنظيمات الاجتماعية والسياسية»[14].

وهنا يختلف الباحثون في التربية والتعليم وعلماء الاجتماع في نظرتهم إلى دور التعليم في الدول الاشتراكية الشيوعية.

فيرى البعض أن التعليم هو مجرد آلة لانتاج العلماء والمهندسين والفنيين، والبعض الآخر يرى فيه تخطيط محكم للتعليم الجماعي، ويستطيع الجيل الصاعد أن يكتسب عن طريقه ما هو أبعد من مجرد تعليم: يستطيع أن يكتسب كيانه الاجتماعي، وسلوكه وعقيدته السياسية[15].

إلا أن في الحقيقة: يتصل التعليم في الدول الاشتراكية بالايديولوجية التي تدين بها تلك الدول وقد وضح هذا الأمر منذ بداية الإصلاحات التعليمية فيها» فعلى سبيل المثال، نجد أن الغرض الأساسي للنظام التعليمي في تشيكوسلوفاكيا هو «توجيه الاهتمام بفكرة المدرسة السياسية لتربية الشباب ليأخذوا دوراً نشيطاً في بناء دولة شعبية ديمقراطية وتربية الأطفال في روح التقاليد التقدمية للبلاد وفي روح الاخلاقيات الاشتراكية[16].

= التعليم في روسيا هو لأن الثورة 1917 ورثت احترام السلطة المركزية من التقاليد الراسخة في البلاد منذ عهد القياصرة إلا أنني أختلف معه في سبب وجود هذه السيطرة المركزية الجامدة على التعليم، حيث إنني أرى أن السبب يرجع إلى طبيعة النظام الاشتراكي الشيوعي ومتطلباته.

(14) محمد سامي عفيفي: المرجع السابق ص 167.

(15) وهيب سمعان واخرون: **المدخل في التربية المقارنة** ص 15.

(16) **International Yearbook Of Education** 1949. Pp., 106– 107.

ويوضح كتاب سياسة التعليم والتدريب في المانيا الديمقراطية هذه النقطة بقولة «تعتبر الدراسات المتعلقة بالفلسفة الماركسية اللينينية في معظم الدول الأوروبية الاشتراكية جزءاً أساسياً من مقررات المنشأة التعليمية العالمية وذلك حتى يعمق الوعى الاجتماعي للطلاب ويقويه»[17]، وهنا يتضح لنا أن منهج التعليم في الدول الاشتراكية قد وضع على أساس تعزيز النظام الاجتماعي المنطلق من الفلسفة الماركسية اللينينية.

إذن سياسة التعليم في كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي الشيوعي مضاد للحرية الإنسانية، حيث إن كل هذه النظم تسير حسب تطبيق نمط معين من التعليم الإجبارى سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وذلك إما لإشباع متطلبات النظام الرأسمالي من عرض، وطلب واستغلال للقوى العاملة، وإما لإشباع متطلبات النظام الاشتراكي وما تمليه عليه ايديولوجية محددة، أو لإشباع تبعية سياسية واقتصادية معينة (كما هو في دول العالم الثالث).

ويشير فالنتين شيرول في كتابه المشكلة المصرية (1920) إلى نمط التعليم في احد دول العالم الثالث (هى مصر) في عهد الإحتلال الإنجليزى لها فيقول:

«إن الذي أقامه الإحتلال الإنجليزى للشباب المصري فإننا نجد أنه لم يهدف مطلقاً إلى تنوير اذهانهم.. إنه بلا شك اسوأ نواحي فشلنا»[18] مستنداً على ذلك بنسبة الأمية في مصر في ذلك الوقت والتي كانت نحو 92٪ بين الرجال وأكثر من 99٪ بين النساء فإن ميزانية التعليم لم تزد عن 2٪ من ميزانية الدولة وكان القليل منها ينفق على التعليم الأولي أو الشعبي.

---

(17) وهيب سمعان المرجع السابق ص 345.

(18) Valentine Chirol, **The Egyptian Problem** 1920 P., 221.

ففي المجتمعات التي وقعت تحت الاستعمار وتعرضت الاستراتيجية التعليمية لاتجاهات مختلفة، ولعب الاستعمار والقوى الرجعية دوراً كبيراً في السياسة التعليمية لتحقيق أهدافها في السيطرة على مقدرات المجتمع وإخضاع أفراده لمنطق الجمود والسلبية.

فقد عمل الاستعمار البريطاني في مصر مثلاً على ايجاد نظام تعليمي يمكن أن يفرض على الأغلبية الساحقة من ابناء الشعب نظاماً تعليمياً مغلقاً يتمثل في الكتاتيب والمدارس الأولية المحدودة بعددها وامكانياتها والمنفصلة بخططها وبرامجها عن سائر مراحل التعليم وفي الوقت الذي أغلق فيه هذا التعليم المحدود المجال على غالبية ابناء الشعب أقام الاستعمار نظاماً آخر يتمثل في المدارس الابتدائية ذات المصروفات حيث يفتح المجال أمام طلابها للتدرج إلى التعليم الثانوى فالعالى.[19]

فهنا نرى أنه خلال فرض هذه السياسة التعليمية واساليبها التربوية أراد الاستعمار متعاوناً مع الرجعية الحاكمة أن يمهد لاستعمار أشد خطراً وأبلغ أثراً في حياة المجتمع هو الاستعمار التربوي حيث إن الهدف منه هو حشد الأجيال الناشئة بمفاهيم خاطئة وقيم فاسدة، تشيد بقوة المستعمر، وتربط وجودهم بوجوده كما تهدف إلى تعميق الولاء للنظم السائدة وهى نظم المجتمع الاقطاعي[20]

كما يشير ميثاق العمل الوطني في مصر إلى ظاهرة التبعية السياسية والاقتصادية ومؤثراتها على التعليم فيقول: ـ

«إن الرجعية الحاكمة كان لابد لها أن تطمئن إلى سيطرة المفاهيم

---

(19) وهيب سمعان المرجع السابق ص 68.

(20) لمزيد من التفاصيل حول تأثير الاستعمار البريطاني في النظام التعليمي في مصر انظر وهيب سمعان المرجع السابق ص 345.

المعبــرة عن مصــالحهــا ومن ثم انعكست أثـار ذلــك على نــظام التعليم ومفاهيمه واصبحت لا تسمح إلا بشعارات الاستسلام والخضوع.[21]

ويضيف إلى هذا قائلاً: ــ

«إن أجيـالاً متعـاقبـة من شبـاب مصـر انـتـظمت في سلك المـدارس والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب»[22]

بالإضافة إلى ما سبق فإن عدم الاستقـرار السياسي لهـذه المجتمعات ومـركزيـة إدارة التعليم من قبل الأفـراد الحاكمين ــ أثـر كبيـرًا على النـظام التعليمي حيث إن شكل وبلورة هذا النـظام يعتمد الى حـد كبير على ميـول واتجاهات هؤلاء الأفراد الحاكمين» فقد كان معنى سقوط الوزارة تغيـر وزير المعارف الذي كان غالباً ما يتخذ لنفسه السياسة السابقة لها»[23]

واستنـاداً إلى هذا المضـمـون فبينمـا اقتصـر التعليم في المجتمعـات العـربية النـامية على تلبيـة ميـول واتجـاهـات الأفـراد الحـاكمين في جهـاز الحكـومـة نجـد أن المنـاهـج الـدراسيــة في كـلا المجتمعين الاشتــراكي والـرأسمالي تستخـدم تبـريـر الايـديـولـوجيـات التي تعـزز استمـرار البنـاء الاجتمـاعي لكلا المجتمعين سـواء كان على أسـاس عقائـدي كما هـو في النــظام الاشتـراكي الشيــوعي أو على أســاس عــام كمـا هــو في النـظام الرأسمالي[24]

---

(21) ج. ع. م: ميثاق العمل الوطني، الباب الخاص.

(22) نفس المرجع، الباب الخامس.

(23) أنظر في هذا الصدد وهيب سمعان المرجع السابق ص 368.

(24) نظراً لضيق المجال لا نستطيع تقديم عرض مسهب في هذا الموضوع وعليه أنـظر الكتب الآتية لمزيد من المعرفة حول هذا الموضوع: وهيب سمعان واخرون.

اتجاهات جـديدة في الإدارة المدرسية، القـاهرة، مكتبـة الانجلو المصرية 1972م كـذلك وهيب =

ولا شك أن استخدام المدارس كوسائل للأحياء والإقناع والإغراء الايديولوجي أمر عالمى شائع: فتهتم المؤسسات التعليمية (في امريكا) مثلاً (بإذكاء الشعور بالمسؤولية) وتهذيب العلاقات الإنسانية التي تقتضيها سهولة التعامل مع البنية الاجتماعية المحيطة بالفرد.

وعليه فهذه المناهج التعليمية والتي لا تناسب ذوق ولا تطلعات الإنسان الفرد المتطلع إلى الحرية والحياة الكريمة يتولد عنها صراع نفسي داخلي بالنسبة للطالب وصراع لا ينتهى بين الآباء ورجال التعليم في تحديد المواد الدراسية للتلميذ. فبينما ينظر رجال التعليم إلى المناهج من الناحية التربوية ينظر إليها الآباء من ناحية مدى فائدتها للحياة.

كما يحدد مجلس تعليم الولاية عدد المواد الدراسية التي يجب على التلميذالنجاح فيها ليتخرج بنجاح من المدرسة ويشترك في وضع المنهج المدرسى وإعداده نظار المدارس والمدرسين حيث يقر نهائياً من قبل رجال التعليم في الولاية.

وهنا يبين الباحث عفيفي ــ محمد سامى نوع المناهج الامريكية والتي تدرس في المدارس التي هي عبارة عن مغالطات وتشويه لثقافة وحضارة غيرها من المجتمعات.

فيقول: «وفي زياراتي للمدارس الثانوية الامريكية لاحظت اهتماماً بالدراسة المستفيضة عن نظام الحكم الامريكى، واهتماماً ضئيلاً بتاريخ افريقيا واسيا، حيث تغطى معظم الدراسات في المدارس الثانوية، التاريخ السياسي لأوروبا متجاهلة الشعوب الأفريقية والأسيوية بالرغم من أنها تشمل ثلاث أرباع سكان العالم، وقد أدهشنى أن اسمع من بعض التلاميذ أن

= سمعان ورشدي لبيب، دراسات في المناهج، القاهرة 1972م
وهيب سمعان دراسات في التربية المقارنة، القاهرة 1974م.

مصر صحراء جرداء فالمعلومات التي لدى الطلاب عن العالم بوجه عام تأتى عرضاً أو تتركز على جغرافية العالم واقتصادياته». [25]

وتخضع المناهج التعليمية في روسيا إلى «تخطيط متفق من الجهاز التعليمي الذي يشمل على أدق التفاصيل المتعلقة بالمنهج وطرق التدريس بالمدارس المختلفة، فلا وجود للتعليم الديني في المدارس الروسية وذلك بسبب النظام الشيوعي الذي يحرم دراسة الأديان.»[26]

وهكذا فالنتيجة التي تمخضت عن اسلوب للمناهج التعليمية في هذه المجتمعات (أمريكا وروسيا) هي صب الطالب في قالب يأخذ المعلومات ويرددها دون إدراك لمضمونها وأبعادها ولا تعطيه الفرصة لأن يكون استقلالية في التفكير ــ وحرية التحرك والأستقصاء عما يدور حوله من قضايا ومسائل إنسانية ــ وتفسيرها تفسير موضوعي ــ وعليه» فإن التعليم الإجبارى والتعليم المنهجي المنظم (المحكم) هو تجهيل إجباري للجماهير»[27].

فالباحث في حقيقة واقع إدارة شؤون التعليم في النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي الشيوعي يجد أن تسير وتقرير شكل ونوعية التعليم هو من مسؤولية فئة محددة من الشعب وما يسمى «الحكومة» كما أن المشاركة من قبل فئات أخرى من الشعب تكون شكلية فهى وكما حددها الزعترى:

أ ــ إما مشاركة أسمية قصدها التعرف بما يجرى.

ب ــ أو مشاركة محدودة بتقديم المشورة وابداء الرأى دون الاشتراك الفعلي في اتخاذ القرار.

جـ ــ أو مشاركة تقوم على تطبيق مبدأ اقتسام السلطة بحيث تكون للفئات

---

(25) : عفيفى ــ محمد سامي، المرجع السابق ص 177.

(26) نفس المرجع ص 177.

(27) معمر القذافي الكتاب الأخضر ص 184.

الشعبية من المصلحين وأولياء الأمور، سلطات محدودة في جانب من جوانب العملية التعليمية[28]

وهنا لاننكر أن بعض المفكرين التربويين ـ مثل أصحاب نظرية العلاقات الإنسانية التي جاء بها «التون مايو (Alton Mayo) واصحاب المدرسة السلوكية، نادوا بمشاركة الأفراد من غير أصحاب المناصب الإدارية العليا في المنظمات في تحديد الأهداف وفي وضع السياسات وفي رسم البرامج واتخاذ القرارت. «فالإنسان من وجه نظر المدرسة السلوكية هو الذي يقرر نجاح الإدارة أو فشلها ومشاركته تؤدى إلى انتظام العمل ونجاحه»[29].

إلا أننا نجد أن هذه النظرة تنقصها النظرة الشمولية والتكاملية حيث غاب عن بال هؤلاء المفكرون أن الإدارة الديمقراطية للتعليم لم تحقق في مجتمع غير ديمقراطى سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

فالمجتمع في البناء الاجتماعي الطبقي مثلاً يجد بين فاعلية المشاركة الشعبية حيث يتقسم المجتمع من خلاله إلى مجموعة تمتلك سلطة اتخاذ القرارات ومجموعة محرومة من ذلك لسبب أو لأخر.

ذلك لأنه لا يستطيع التعليم وحده أن يشق طريق الحرية والمساواة عن طريق القوانين الوضعية والدساتير ولكن عن طريق إحداث ثورة عارمة تزعزع أركان الأفكار البرجوازية والمادية والرأسمالية، كما لا يمكن تطبيق الديمقراطية والحرية إذا لم يهدف التعليم إلى هذه الغاية.

---

(28) مصطفى الزعتري، «التنمية الادارية من اجل التجديد التربوي» والتربية الجديدة عدد 26 مايو اغسطس 1981م، ومحمد هاشم الفالوجي «ازمة الحرية والديمقراطية في التعليم» مجلة الجامعة 16 ديسمبر 1984م ص 6.

(29) الفالوجي المرجع السابق ص 6.

التعليم والمرأة:ــ

إن النظام التعليمي في معظم مجتمعات العالم لم يستطع أن يحقق الحرية المنشودة لأفراد تلك المجتمعات عامة والمرأة بصورة خاصة ــ ويرجع سبب ذلك إلى عوامل اجتماعية اقتصادية سياسية وثقافية.

فبالرغم من أن معظم المجتمعات تنص في دساتيرها على مساواة البنت والولد في التعليم ــ إلا أن الحقيقة والواقع تناقض ذلك.

ففي المدارس السوڤيتية نلاحظ أن البنات والأولاد يذهبون إلى نفس المدارس ويجلسون في نفس الصفوف ويشتركون في نفس منظمات الشباب، ويعملون سوياً أثناء التدريب العملي، ويدرسون نفس المواد وأمامهم نفس الفرص في كل مرحلة من مراحل حياتهم التعليمية وكما توجد بعض الفروق الطفيفة في المناهج فيفصل الأولاد عن البنات مثلاً في حصص الأشغال اليدوية:

ويكتب عفيفى في هذا الشأن فيقول:

«وقد توجد بعض الفروق الطفيفة التي تتطلبها طبيعة الجنسين في بعض المناهج فيفصل الأولاد الكبار عن البنات في حصص التربية البدنية، كما توجد بعض الفروق في بعض النواحي العلمية فيلاحظ أن الأشغال اليدوية تشمل التعرف على استعمال الأدوات المستعملة في الصناعات المختلفة، مع مراعاة أن التلميذات يتلقن التدبير المنزلي والاقتصاد المنزلى وأشغال الإبرة»[30]

كما توجد بعض الفروق في بعض النواحي العملية، فتخصص للتلميذات في الصفين الأخيرين في المدرسة الأساسية في تشيكوسلوفاكيا

(30) عفيفي، محمد سامي المرجع السابق ص 28.

ساعة واحدة في الأسبوع لتعليم العناية بالطفل وتغذيته بينما لا يحضر التلاميذ مثل تلك الدروس «كما تقدم المدارس الزراعية في تشيكوسلوفاكيا أيضاً برنامجاً إجبارياً «الأُسرة وإدارة المنزل» ولكن تفاصيل هذه البرامج تختلف باختلاف الجنسين فيدرس الأولاد ما يتعلق بالمعادن والنجارة وغيرها، وتدرس البنات الحياكة والطهي[31]

ويمكن أن نجد هذه الفروق في مناهج المدارس كذلك في كثير من الدول الاشتراكية ففي بولندا تقدم المدرسة برامج مختلفة في الدراسات العملية للتلميذات والتلاميذ ــ فتدرس التلميذات فيما بين الصف الخامس والثامن ستين ساعة في التدبير المنزلي، وست وسبعين ساعة في الحياكة وأشغال الإبرة بينما يدرس التلاميذ عشرين ساعة في الميكانيكا وخمسين ساعة في النجارة وخمسين ساعة في أشغال المعادن ويدرس التلاميذ خمس عشرة ساعة في التدبير المنزلي وعشرة ساعات في الحياكة.

إن هذا النظام والمناهج التعليمية في الدول الاشتراكية تدعنا نتساءل ــ إذا كان الإعداد للحياة العملية في المدارس لم تكن تتسم بالمساواة التامة بين التلاميذ والتلميذات ــ فكيف يضع قانون العمل (ودستور العمل) في الدول الاشتراكية الشيوعية مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق شرط مساواتها معه في الواجبات.

وعليه فإن التعليم في الدول الاشتراكية قد عجز عن تحقيق الحرية والمساواة والسعادة للمرأة في هذه المجتمعات وهنا نستعرض مشكلة إحدى النساء في الاتحاد السوفيتي :ـ

---

(31) Vodinsky Stanislav, **Czo Checoslovakia: Eduction,** Prague, Orbis, 1963, P. 39.
Statistical Calendar, Yugoslavia, Belgrad 1965.

فتقـول: كنا متحـابين وكانت بيننـا نقاط مشتـركة كثيـرة ولكن وجدت نفسي ملزمة بالاختيار بين الحب والعلم فقد كنت على وشك الحصول على إجـازة في العلوم، ولكن زوجي طلب منى أن أهجر الـدراسة، وكـان يريـد مني أتبلد حتى يحتفظ (بتفوقه) عليَّ وأن اتصـرف كامـرأة حمقاء وأن أمتثـل لأوامره مهما تكن سخيفة»[32]

وسئلت عما إذا هجرته؟ فأجابت كـلا، إنه هـو الذي حـزم حقائبه وهجرني بعد خصام أخير ويشـير جورج طـرابيشي إلَى أن السبب في ذلك هـو أن هذه المرأة قد أحبت العلم وأن زوجها شعـر بأنهـا بدأت تتجـاوزه ومادام تفوق الرجل على المرأة هو أساس الحياة العائلية في نظره فأي معنىلحبهما ولحياتهما المشتركة.

وهنـا يجب أن نلفت النظر ــ إلى أن من أسبـاب أزدراء عمل النسـاء وذكائهن في المجتمعات التي تدعى المساواة في الحقوق والواجبات يكمن في خطأ الاستراتيجيـة التي أتخذتهـا هذه المجتمعـات للوصول إلى الغـاية المنشودة.

حيث إن الـظاهرات الايـديولـوجية لا يمكن أن تتـولد مبـاشرة وبخط مستقيم من الأســاس الاقتصادى ــ ولكنهـا تتطلب تحـول جذري في البنـاء الاجتماعى الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع.

وعليه فمن البساطة أن نفترض أن عـدم وصول هـذه المجتمعات إلى تحقيق الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة بسبب مخلفات الايديـولوجيـات البرجوازية عن العلاقات بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية.

وهنـا نستشهـد بـأحـد المشكـلات التي تعيشهـا المـرأة في الاتحـاد

---

(32) جورج طرابيشى (مترجم) **المرأة والاشتراكية** ، دار الآداب، بيروت، الطبعـة الثالثـة 79م ص 236.

السوڤيتي لمحاولاتها أخذ حقوقها في التعليم والعمل ومساواتها بالرجل.
فتكتب فيرا بلشاى فتقول:ـ

«في قاعة إحدى محاكم موسكو التي تتولى الفصل في قضايا الطلاق، وقفت امرأة رائعة الجمال تطلب الطلاق من زوجها الوسيم هو الآخر. وكانت تقف في جانبها ابنتها التي لها من العمر تسع سنوات. وقالت طالبة الطلاق:ـ» إن اسرتنا تحطمت والغلطة غلطتنا نحن الاثنان، الزوج خراط مصنع معادن، وهي مساعدة رئيسة ورشة، وقد تزوجا عن حب قبل عشر سنوات، وكان لهما من العمر حوالي عشرين عامًا ولكن سرعان ماساءت الأحوال، وسأل القاضي:

* لماذا؟ هل يشرب هل يغازل النساء؟ (فأجابت)

كلا لا هذا ولاذاك.. ولكن ليس بيننا من صداقة. إنني اعمل في المصنع وأهتم بالبيت وأربي طفلتي وأدرس وأقرأ. أما زوجي فلا يهتم بشيء. مايكاد يعود من العمل حتى ينهمك في لعب الورق حتى منتصف الليل. وهو لا يقرأ أبداً، ولا يفهم صبواتي، وبسبب ذلك نتخاصم كثيراً.. وكان من الصعب على أن استسلم لفكرة الطلاق لو تعلم مدى ما كنت مستعدة لبذله في سبيل الحفاظ على أب طفلتي، ولكن كل شيء ذهب ادراج الرياح، ولم تزد حياتنا العائلية الفارغة إلا تدهوراً، وكلما أرخى نفسه وأمعن في تهاونه أزددت شعوراً بالإذلال معنوياً.»[33]

رغم كل هذه الشعارات ففي الواقع لا يمكن القول بإن المرأة قد حصلت على المساواة التامة والكاملة مع الرجل في المجتمعات الاشتراكية فكيفما كان المقياس الذي نقيس به هذا الحال فإنهن (وكما تشير الباحثة مارجنا(Mirjana) في مركز أدنى من مركز الرجل ولم تصل أقلية منهن إلى

(33) نفس المرجع السابق ص 229، 230

المنـــاصب العليـا ســوى كـان على الصعيــد السيـاسي أو الاقتصـــادي أو الاجتماعي.[34]

ولم يكن تعليم المـرأة في المجتمعات الـرأسماليـة أحسن حـظاً ممـا عليـه في المجتمع الاشتـراكي الشيـوعي فبينمـا النـظام الـرأسمـالي يـدعى المساواة والحرية في التعليم إلا أن التعليم في هذه المجتمعات يعمل على إعداد النساء لتقبل العبوديات التي يخصهن المجتمع العربي بها.

ففي كتاب لوسرتا هنتر(Lucretia p. Hunter) نرى كيف أن اتجـاهات التعليم والتـربية في المجتمـع الامريكي قي إعـداد البنـات لتقبـل الخنـوع والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي.[35]

«فالأُسرة تبذل قصارى جهدها منذ نعومة أظفارهن لتكييفهن مع منظور الزواج التقليدي الـذي ينتظرهن، فتنمى فيهن النشـاطات التى تفصلهن عن الصبيـان، وتشجـع مـواقفهن التي تجعلهن مـرغـوبـات في نـظر الـذكـور، وألعابهن المفضلة هى الدمى، وأدوات الطبخ والخياطة والحياكة التي تـولد فيهن مسبقاً حب العبودية البيئية، أما الألعاب العلمية والميكانيكية فلا تقـدم إلا للصبيان، مع أن البنات قد يجدن فيها نفس اللذة والفـائدة ومنـذ نعومـة أظفـارهن أيضاً ينفصلن عن الصبيـان بملابسهن وبـالحلى ومـظاهـر التبـرج والتطرف.[36]

---

(34) **Statistical Calendar,** Yugoslavia Belgrade 1965.

(35) Mirjana Morokvasici, **The Changing Role Of Women InYugoslaviaSociety** University College London 1980. Hunter L.P. The Girl Today The Women Tomorrow W. Y., 1950.

(36) هنا يجب الأخذ بوجه الاعتبار أن نظرة المجتمعات الغربية الأوروبية إلي «عمل المنزل» هي على أنه عمل هامشي وغير منتج، وعليه أُعتبرت المرأة طرف مستهلك وغير منتج في المجتمع وأن لا يمكن مساواتها في الحقوق مع الرجل.

وكتبت الكاتبة (لوسرتا) في مقدمة كتابها تقول:ـ

وحالة أُخرى تبين أن متطلبات الحياة الاقتصادية في المجتمعات الغربية ـ تعمل على دخول معظم النساء إلى العمل بدون التعليم المناسب.

وهنا تحاول لبتون (Lupton) تحديد من هن العاملات في الصناعة فتقول: إن عاملات المصانع هن اللواتي يتركن المدرسة ليعملن من أجل كسب معيشتهن وشراء الملابس الجديدة والمكياج لجذب أنظار الرجال اليهن أي:

To buy the clothes and cosmetics which will make them attractive to men and to attend laces of entertainment when they will meet men[37]

أما عن وضع التعليم والمرأة في المجتمعات العربية فقد وصف سلامة موسى في كتابه المرأة ليست لعبة الرجال: المرأة على أنها معطلة الذهن لأنها لا تهدف إلى الأهداف الاجتماعية العظيمة التي يهدف إليها الرجل ونتيجة ذلك أنه لا يدرب ذهنها بل يعطله».

ويقول مخاطباً المرأة المصرية العربية:

«أنت معطلة الذهن لأنك لاتهدفين إلى الأهداف الاجتماعية العظيمة التي يهدف إليها الرجل ونتيجة ذلك أنه لا يدرب ذهنك بل يعطله»[38]

لقد كان تعليم المرأة في المجتمعات العربية في العصر العثماني من المحظورات «وجنبوهن الكتابة» «والقبر ولا المدرسة»، وكما أن كان العهد الاستعماري والرجعية من ألدّ اعداء نهضة المرأة وتعليمها.

---

(37) Lupton, t., **On The Shop Floor**, Pegamon, 1963 P, 191.

(38) خليل أحمد خليل: المرأة العربية وقضايا التغير، دار الطليعة، الطبعة الثانية 1982م.

فيذكر سلامة موسى أن الاستعمار الإنجليزي في مصر قد منع تدريس كتاب رفاعة الطهطاوى «المرشد الأمين للبنات والبنين الذي كان يـدرس في المدارس الوطنية، كما أن الاستعمار كان يفـرض البراقـع(*) على البنات في المدارس حتى الابتدائية.

ويكتب خليل أحمد خليل حول هدف التعليم في المجتمعات العربية التي تحكمها الرجعية التقليدية.

«أنهم يـريدون من التعليم أن تـظل المرأة العـربية تجهـل أنهـا امـرأة مضطهدة مع الرجل، وأنها فتاة الثورة وليست امرأة الخضوع والاستسلام».

ويقول جورج حنا منتقداً الروح الاستعلائية والاستعمارية التي كانت تغمر المعاهدة الأجنبية في الماضي والتي مازالت تغمرها إلى الأن (في مصر ولبنان.. ورثت لناشئة هي أملنا، تتولاها مؤسسات تعبث بقدسية أشرف رسالة، ورثـت لبلد يستحيل فيه إذلال النفوس على أيدي من يفترض فيهم اعزاز النفوس وثارث في نفسي على وزارة التربية التى لاتفقه شيئاً من أصول التربية»[38].

لقد حاول بعض الكتاب العرب الدعوة إلى عدم تعليم المرأة، أمثـال البهي الخولى الذي أتهم المـرأة المتعلمة بـأنها «خـرجت عن نطاق الأنـوثة التي خصتها بها الطبيعة إلى استرجال هي أول من ينكره[39].

ان هؤلاء الذين يعرقلون مسيرة تعليم المرأة يعلمون أن هذا سيترك المرأة قوة عمل جديدة تدخل الإنتاج غير مؤهلة ولا مدركة لحقوقها فتتعرض

(*) البرقع هو نوع من الحجاب يوضع على وجه المرأة.

(38) نفس المرجع السابق.

(39) سلوى الخماشي: **الإسلام والمرأة المعاصرة، دار القلم، الكويت،** 1968م ص 10.

لأشد أشكال الاستغلال وطأة وتقنع بأقل الأعمال إنتاجية وأبعدها عن تنمية ملكات الإنسان وقدراته.

لقد أصطحبت الثورة الصناعية في أوروبا دخول المرأة ميدان العمل على نطاق واسع ولكنها في ظل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الرأسمالي ومتطلبات السوق إضطرت لتقبل أقل الأعمال حاجة للتأهيل وبأجر أقل من أجر الرجل بكثير ـ بل وأقل من حد الكفاف مما يعنى إهدار لحقوق وإنسانية المرأة. ودون أن نطيل في حديث تاريخي واقتصادي واجتماعي ليست هنا مقامه يهمنا أن نؤكد أنه من العبث الحديث عن دور التعليم في تحرير المرأة قبل الثورة الثقافية في المجتمع الإنساني كله وقبل التحرر من علاقات الرأسمالية المادية والتبعية والاستغلالية بكافة أشكالها وأساليبها.

«فإن كافة الأساليب التعليمية السائدة في العالم يجب أن تحطمها ثورة ثقافية عالمية تحرر عقلية الإنسان من مناهج التعصب والتكيف العمدي لذوق ومفهوم وعقلية الإنسان»[40]

إن الحرية هي أن يتعلم كل إنسان المعرفة التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه والدكتاتورية هي أن يتعلم الإنسان معرفة لا تناسبه وتقوده لعمل لا يناسبه. إن العمل الذي يناسب الرجل ليس دائماً هو العمل الذي يناسب المرأة.. والمعرفة التي تناسب الطفل ليس هي المعرفة التي تناسب الكبير».[41].

وهذا لا يعني كما يبدو للبعض أن النظرية العالمية الثالثة تفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق، أعنى حق العلم، والمعرفة وإنما المقصود هو

---

(40) معمر القذافي الكتاب الاخضر ص 185.

(41) المرجع السابق ص 159.

عدم إجبار أي إنسان سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر لتلقى «علم» من أجل اكتساب مهنة أو عمل تؤدي به إلى الاستغلال والاضطهاد.[42]

«فالمرأة تفكر وتتعلم وتفهم كما يفكر الرجل ويتعلم ويفهم»

وإن تعليمها منهجاً يؤدي بها وفقاً له لممارسة عمل لا يناسب طبيعتها هو أيضا جور وقسوة»[43]

وإن المعرفة حقاً طبيعياً لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منها بأي مبرر إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك»[44].

وهنا يجب أن تكون دور التعليم وكافة التخصصات متوفرة أمام الجميع فإن عدم الوصول إلى الكفاية منها هو حد لحرية الإنسان وإرغام له على تعلم معارف معينة وهي المتوفرة وحرمانه من حق طبيعي نتيجة غياب المعارف الآخرى. فالمجتمعات التي تمنع المعرفة التي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية»[45] وإن الجهل سينتهى عندما يقوم كل شيء على حقيقته[46] واستناداً إلى هذا المضمون فعلى التعليم أن يلعب دوراً كبيراً في تحرير وسعادة الإنسان (المرأة والرجل)، وأنه لا يستطيع أن يلعب هذا الدور الكبير ما لم يوضع على أرضية خصبة مؤهلة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(52) المزيد من الفهم حول هذا الموضوع انظر د. زينب زهري «الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وموقف النظريات الاجتماعية من هذا الموضوع» ندوة مدريد، منشورات المركز العالمي للكتاب الاخضر (1980).

(43) معمر القذافي: المرجع السابق ص 147.

(44) معمر القذافي: المرجع السابق ص 186.

(45) معمر القذافي: المرجع السابق ص 146.

(46) معمر القذافي: المرجع السابق ص 186.

مناقشة وتعقيب: ــ

نستخلص مما سبق أن المحاولات التي قام بها الباحثون والعلماء في تحليلهم للنظام التعليمي وعلاقته بوضع المرأة تستند على المعطيات التالية: ــ

1 ــ تجزئة وعدم النظرة التكاملية والشمولية للموضوع حيث إن ذهب التربويين ببحث الموضوع من حيث دراسة النظام التعليمي وملائمته مع النظام الاجتماعي أو في كيفية خلق نظام تعليمي يلائم الأنظمة الاقتصادية السياسية فى المجتمع، فيضعون هذا في شكل دراسات تربوية واجتماعية لتبرير لأنظمة الاقتصادية والسياسية القائمة.

وركز علماء الاقتصاد على دراسة النظام التعليمي من حيث كفائته لتزويدهم بالقوى العاملة والكفاءات المهنية التخصيصة الأُخرى، فعمل هؤلاء العلماء على ربط خطة التعليم بخطة التنمية الاقتصادية بحيث يقتصر التخطيط على إعداد الفنيين والأخصائيين العمال الذين تحتاجهم السوق الاقتصادية.

كما يحاول بعض علماء علم الاجتماع رفض منهج الاقتصاد على اعتبار أن ربط تعليم البشر في أية مرحلة من المراحل بحالة العمالة والتشغيل وما يسمونه بالاقتصاد القومي، إن تحدد هذا تحدد ذاك، وإن انكمش هذا انكمش ذاك. . ذلك على أعتبار أن هذا يعتبر عدواناً على حقوق الإنسان ويمثل انتكاسة إنسانية أو اجتماعية معا، لأن الإنسان هو مصدر العمل والإنتاج. . . أو كما يراه لويس عوض بأن العامل الأول في الاقتصاد القومي[47] «ويوضح د/ لويس عوض وجهة نظره بقوله أن الإنسان هو

---

(47) لويس عوض: الجامعة والمجتمع الجديد، سلسلة دراسات اشتراكية، العدد الاول، الدار القومية للطباعة والنشر ص 37.

الأصل والأساس، وهو الغاية والهدف، وهـو الذي يخلق وظيفتـه في الحياة وليس الأصل أن يخلق الإنسان للوظيفة، أو أن يسلب القدرة على أدائها»[48]

هذا بينما يرى بعض المخططين التربويين بأن الخطط التعليمية ينبغى أن تقتصر على إعداد الكفاءات البشرية اللازمة للسوق الاقتصادية.

إلا أننـا نـرى أن من الخـطأ أن تُحَـدَّد على أن الغـرض الـوحيـد من المشروعات التعليمية هو زيـادة اسهام الإنسـان في خلق الخدمـات والسلع الإنتاجية دون التفكيـر في تاثيـر هذه التـطورات على الإنسان وعلى الحـرية الإنسانية بصورة عامة.

وبـالرغم من هـذه الحقـائق يحـاول مخـططو التعليم تـرتيب نـظمهم وخططهم على أساس تحديد التعليم بما لديهم من وظائف سواء من الناحية الكمية أو من الناحية الكيفية حيث يكلف الخبراء المختصين بوضع المناهج بناءً على حاجة السوق والنظام الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص.

2 ــ ونتيجة لهذا ينشغل معظم الباحثين الدارسين للنظام التعليمي ــ بدراسة الشكل دون المضمون.

ونجد هذا المعنى واضحاً في هذه العبـارة التي تقول (تشتـرك الدول الاشتراكية والرأسماليـة في الاهتمام بـالتقدم العلمي والتكنـولوجي ومسـاواة تعليم البنت بـالولـد، وبتخصيص ميزانيـات كبيرة للتعليم، وبـالتـوسـع في الخدمات التعليمية والإهتمام بمستـوياتهـا ولكنها تختلف في نـواحى أخرى مثـل تنـظيم التعليم وتخـطيطه وأسلوب وضـع منـاهجـه وكتبـه المـدرسيـة

(48) نفس المرجع ص 37.

ومحتوياتها وعلاقة الدولة به، والتنوع في منشآته وتحويله وفي غير ذلك من النواحى»[49].

وهنا نرى أن الباحث قد اهتم بالمحاور الشكلية دون أن يهتم بالعمليات الجوهرية للتعليم ومؤثراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على فئآت المجتمع.

وتبرز هذه الحقيقة أيضاً في وصف الباحثين التربويين للنظام التعليمي بالمركزية الجامدة في الاتحاد السوفيتى واللامركزية في الولايات المتحدة الامريكية في حين أن لو بحثوا الموضوع من حيث عملياته ومؤثراته على أفراد المجتمع لوجدنا أن النظام التعليمي في امريكا والذين يصفونه باللامركزية، أنه في حقيقة الأمر مركزية داخل مركزية.

وعليه فاللامركزية في النظام التعليمي تعنى أن توضع أهدافه بواسطة جميع أفراد الشعب على اختلاف فئاتهم المكانية والمهنية والتعليمية والجنسية.. إلخ.

وليس بالمعنى الرأسمالي والتي تعنى تعدد المركزيات أو الحكومات المحلية ــ والتى تستمد قراراتها في النهاية من الحكومة المركزية.

واستناداً إلى هذا المفهوم ــ ودون أن نطيل في حديث سياسي واقتصادي ليس هنا مقامه، يهمنا أن نؤكد على أهمية وضرورة المنهج التكاملي الشمولي وبشكل نقدى وتحليلي للنظم التعليمية وعلاقتها بالمجتمع.

---

(49) عفيفي المرجع السابق ص 59.
وهيب سمعان واخرون، **اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1972م.
وهيب سمعان وآخرون: **دراسات في المناهج**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية 1972م.
وهيب سمعان: **دراسات في التربية المقارنة**، مكتبة النهضة المصرية 1974م.

3 ــ إن عـدم إتفاق المتخصصين والعلمـاء على تحـديـد مفـاهيمهم العلمية مثل الديمقراطيـة، واللامـركزيـة، الحريـة. . الخ أدى إلى انشغـال البعض بتحديد هذه المفاهيم والبُعّد عن القضايـا الجوهـرية والأسـاسية في موضوع البحث وهي عمليات النظام التعليمي.

4 ــ إنـه هذه المحـاور مجتمعة ربمـا كان لهـا الأثر الفعـال في عدم الفهم الحقيقي لعلاقة التعليم بالمرأة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية الشيوعية والعربية حيث إنه (التعليم) لعب دوراً هاماً وخطيراً في تشكيل وضع دور المرأة في هذه المجتمعات.

5 ـ وباختصار تظهر الحاجة هنا إلى وجود منهج تكاملي وشامل يقوم على (Cross – disiplinary approach) تبـادل المعارف والمعلومـات بين مختلف التخصصـات للعلوم الاجتمـاعيـة ـ بين علمـاء الاجتمـاع (Sociologists) والسيـاسة (Politics) وعلمـاء الانثروبـولوجيـا (Anthropolgists) والمؤرخين (Historian) والاقتصاديين (Econmists)، وعلماء النفس والتربية. . إلخ.

إن استخدام هذا المنهج هو ما نأمل أن يكون الوسيلة الصحيحة التي تمكن الباحثين من كشف الحقائق والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية السياسيـة المتعلقة بقضايا ومسائل الحياة الإنسانية.



الفصــل الرابع
مفهــوم الوظيفـة لـدى كـل من راد كلف بـروان ومـالينـوسكى وأهمية هذا المفهوم في ميدان الانثروبولوجيا

* مقدمة
* مفهوم الوظيفة واستخداماته
* نقد وتحليل



مقدمة

عندما نتحدث أو نتكلم عن النظرية الوظيفية أو التحليل الـوظيفي فإن تجـدر الإشـارة إلى أن قصب السبق نحـو التـوجـه الـوظيفي «Functional orientation» في علم الاجتماع قد يوضح بقول فصل من «فـولتير«Voltaire» يشير فيه إلى أنه في حالة عدم وجـود «اله «god» فـإنه يبـدو وامداً ضـرورياً لـلإنسان اختـراع «اله «god وهـذا يعنى أن «فوليتـر» ينظر إلى عمليـة الاعتقـاد في الالـه «believ in God» على أنها وظيفة أساسية وحيوية لا غنى للإنسان أو الكـائن البشري عنها.

مفهوم الوظيفة واستخداماته:

إن الدافع الحقيقي نحو استخدام مصطلح الوظيفة قد جاء فبلور بشكل أكثر تحديداً مع آواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعلى يد عدد من علماء الاجتماع أمثال: منتسكيو (Mentsquieu) (1689 ـ 1755) وسانت سيمون (Saint – simon) (1760 ـ 1825) اوجست كونت (Auguste cente) (1798 ـ 1857). لقد كان الطابع المسيطر على تفكير هؤلاء العلماء أنهم ينظرون إلى المجتمع على أنه نسق طبيعي (Natural System) كما أنهم ينظرون الى العلاقات الاجتماعية في المجتمع على أنها مماثلة للعـلاقات العضوية في الفسيولوجيا، وأن كل شيء يوجد في المجتمع يرتبط بكل شيء أخر ارتباطاً وظيفياً.

إن الفضل الأكبر في توجيه انتباه علماء الانثروبولوجيا والاجتمـاع إلى التحليل الوظيفي، وبدقة متناهية يرجع إلى كل من «هربـر اسبنسر» Herbert Spencer (1820 ـ 1903) «واميـل دوركايم» (Emile Durkheim) (1858 ـ 1917) فحسب وجهات نظر هربرت اسبنسر أن تطور المجتمـع الانساني هو استمرار طبيعي وضروري للتطور العضوي في الكائنات الحية.

وبوضوح فإن «هربرت سبنسر» يعتبر المجتمع الإنساني وكأنه كائن حي as organism ويمضى « سبنسر» قائلاً بأن الجماعات البشرية تميل إلى نحو الزيادة في الحجم ومن ثم في التنظيم، ومن ثم أيضاً في التكامل «Integration» وعلى أية حال، فإنه عندما يصبح التباين البنائي عظيماً وكبيراً، فإن التوافق أو التبادل أو الإتكال«Interdependence» لأجزاء النظام العضوى الاجتماعي «Social Organism» سوف تزداد أيضاً.

إن الشيء الذي يجب أن نضعه في اعتبارنا هنا أنه على الرغم من المماثلة الواضحة والصريحة التي يراها اسبنسر بين المجتمع البشري «Hu-man Society» والجسم الحي أو الكائن الحي«Organism» إلا أنه يلاحظ أن كلا منهما سيتحد إلى وحدة الجسم الحي هي عوامل مادية محسوسة، وبعبارة أُخرى هي نفس أجزاء وعناصر ذلك الكائن ذاته، هذا على عكس ما يحدث بالنسبة للمجتمع الذي يستمد وحدته وتماسكه من عوامل وعناصر غير مادية وغير محسوسة.

فهى بعوامل خارجة على التركيب العضوي مثل العادات والتقاليد والأعراف واللغة والقيم والأفكار والمعتقدات والشعائر. . إلخ، وهذه العوامل التى تشكل الجانب اللامادي من الثقافة أو الحضارة الإنسانية هي ما أسماه «هربرت سبنسر» مافوق العضوي «Supereganie»م [1]

وبالرغم من استتخدام «هربرت اسبنسر» لتماثيل أو التشابه البيولوجي العضوي «Biological Anlsogy» يبدو وأنه خطير إلى حد كبير، إلا أنه مع ذلك قد لعب دوراً معقداً في استخدام مفاهيم البناء «Structure» والوظيفة «Function» في ميدان الانثروبولوجيا أو علم الإنسان الاجتماعي

---

(1) Goldthrope, J., Herbert Spencer, **The founding Fathers Of Social Sciences**, 1969, (Ed. Timethy Raisen), Pp. 78- 81.

لأن هربرت اسبنسر كان دائماً يؤكد في أية مرحلة من التطور الاجتماعي «Social Evelution» فإنه توجد عملية أفكار متبادلة أو توافق ووظيفي ضروري بين المؤسسات الاجتماعية في المجتمع.

أما اميل دور كايم Emile Durkheim فهو بدوره يناقش موضوع الوظيفة ويشير إلى أن أى تحليل اجتماعي ينبغى أن يركز على شيئين هامين أولاهما: ـ

أ ـ البحث في أسباب أو مسببات الظاهرة «Phenomenon's Causes»

ب ـ البحث في وظيفتها «Its Function»

ودور كايم يفضل استخدام مفهوم الوظيفة «Function» بدلاً من استعمال أو استخدام مفهوم الغاية «End» أو الغرض «Purpose»، وذلك لأن الظواهر من وجهة نظر دور كايم هي بشكل عام لا توجد لأنها بالضرورة ذات نتائج مفيدة«Useful Results They Produce» فواجب الباحث أن يقرر عما إذا كان هناك ترابط بين الحقيقة المدروسة والاحتياجات العامة للكائن العضوي الاجتماعي «SocialOrganism»، بدلاً من أن يشغل نفر بالبحث فيما إذا كانت الظاهرة أو الظواهر قد وجدت بشكل متعمد أو عمدى أم لا[2]

ومن وجهة نظر دور كايم فإن الحقائق الاجتماعية «Social Parts» لايمكن تفسيرها في إطار أو حدود علم النفس الفردي، ذلك لأن هذه الحقائق توجد خارج عقول الأفراد ومستقلة عنها. فاللغة على سبيل المثال، موجودة قبل أن يولد الفرد في المجتمع الذي يتكلم بها، وستظل موجودة بعد أن يموت ذلك الفرد. فهو فقط يتعلمها كما فعل اجداده من قبله، وكما ستتعلمها كل الأجيال اللاحقة أو القادمة. فهذه حقيقة اجتماعية، وهي من

(2) Durkeheim, E., **The Rules Of Socialogical Method** (English Translation) Glencoe (illinois), 1950.

نفس النـــوع، أي كجـزء من نسق اجتمـــاعي «As Part Of Social System» وفي إطار وظائفها في المحافظة على ذلك النسق التي هي جزء منه[1]

والـزعيمين الفعليين للتحليـل الـوظيفي في ميـدان الانثـروبـولـوجيـا الاجتماعية في بريطانيا هما مالينوسكى Malinowski ورادكلف براون Radc- liffe- Brown والغالبية العظمى من علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية يتفقـون على أن الأستاذ «مالينوسكى» والأستاذ «رادكلف بروان» هما فعلاً المسئولين الـرئيسيين عن وضـع علم الانثـروبـولـوجيـا الاجتمـاعيـة (أو علم الإنسـان الاجتماعي)، كعلم يدرس في الجامعات، على خـارطة العـالم «On The World map» وعلى أية حال، فإن كلا من مالينوسكى ورادكلف بـروان كانـا متأثرين بمؤسسي الحولية الاجتماعية «L' Annee Sociogiue School» الفرنسية بـزعامـة اميل دور كـايم، وان كلا من مـالينوسكى ورادكلف بـروان ادعوا و قالوا بـأن هدفهم الأسـاسي هو تـزويد الـدارسين بمفتاح لفهم المجتمعـات والثقافات البشرية ككل موحد.

«A Key To The Understanding Of Societes And Cultures As A Whole» وايضا مفتاح لفهم مؤسسات اجتماعية خاصة.

الأستاذ مالينوسكى يؤكد أو يصر على أن المجتمع الإنسـاني والثقافـة البشرية من الممكن فهمها بصورة أفضـل وأعمق على أعتبار أنهـا مجموعـة وسائل أو جمل «Assemblage Of Contrivances» لإشباع حاجيات بيولوجيـة ونفسية أو سيكولوجية للكـائنات العضـوية أو الكـائنات الحيـة التى تصنع أو تكون المجتمع البشـري. ولكن السؤال الذي يفـرض نفسه في هـذ الصدد هو: هل تحليل المؤسسات الاجتمـاعية فقط في إطـار مثل هـذه الحالـة «In Terms Of Such Needs»؟ الجواب يبدو أنه ذو طبيعة سلبية حقاً.

---

(1) Evans- Pritchard, E., Social Anthropology 8 th Ed- 1972. P. 52

ومن ثم، فإنه إذا اردنا معرفة لماذا توجد على نطاق واسع مؤسسة تعرف باسم المهر «Marriag- Payment Or Bride Wealth» في كثير من المجتمعات الإنسانية.

فإنه يجب البحث عن شرح أو تفسير لوجود هذه المؤسسة في إطار غير الإطار البيولوجي الذي يشير إليه كل من هربرت اسبنسر، دوركايم، ومالينوسكى وهذا يعنى أنه يجب علينا الإرتقاء إلى مستوى التجديد «Ab-stracion Level» لنرى كيف أن وجود هذه المؤسسة يرتبط بوجود مؤسسات أخرى تتعايش أو تتزامن معها، وبهذه الطريقة نحن نستطيع أن نرى كيف أنها يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق شرعية مكانة ووظيفة الأطفال، أو على أنها وسيلة للحفاظ على بعض الروابط والعلاقات الاجتماعية بين مجموعات من الناس وعلى أية حال، فإن اسهامات الأستاذ مالينوسكى العلمية بالنسبة لميدان الانثروبولوجيا الاجتماعية الحديثة كان ملحوظاً وكبيراً بالفعل ولكن مع ذلك فإن نهجه النظري «Theoretical Approach» لم يعد له ذلك الوزن الكبير أو المعتبر في الوقت الحاضر.

ومن ناحية أخرى فإن الأستاذ راد كلف بروان يعتقد أن «مفهوم الوظيفة المستخدم والمطبق في المجتمعات الإنسانية إنما هو مؤسس على التماثل أو التشابه بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية». [1] ويبدو واضحاً أن راد كلف بروان يحذر وحذر اميل دور كايم وعرف وظيفة المؤسسات الاجتماعية على أنها تطابق أو توافق بين المؤسسة الاجتماعية والظروف أو الشروط الضرورية «Necessary Conditions» لوجود الكائن العضوي الاجتماعي والأستاذ راد كلف براون استبدل مصطلح دور كايم الموسوم الحاجات «Needs» بمصطلح الظروف أو الشروط الضرورية للوجود

(1) Radcliffe Brown, A., **Structure And Function In Primitive Society,** London, 1952, P. 178.

«Necessary Conditions Of Existence» وتبريره لمسألة الاستبدال في المصطلحات المستخدمة أراد أن يتحاشى الغموض الممكن أو المحتمل الوقوع، وعلى وجه الخصوص احتمالية أو امكانية التفسير الغائى «Tessel- gical Interpretation» فى الحياة الاجتماعية «فإن وظيفة النشاطات المتجددة أو المتكررة مثل معاقبة الجريمة أو طقوس الدفن أو مراسيم الزواج، وظيفتها هو الدور الذى تلعبه في الحياة الاجتماعية ككل، ومن ثم الإسهام الذى تقوم به في حفظ استمرارية البناء ذاته»[1]، وعلى ما يبدو هنا فإن راد - كلف براون يرى أن دور الوظيفة هو المحافظة على المجتمع كما هو في الحاضر «As It Exists At Present» بدلاً من توجيه تحليله إلى دراسة التغير الذى يحدث في المجتمع والذي هو سنة سائر البشر فمصطلح الوظيفة «Function» كما استخدم هنا من قبل راد كلف براون يعنى «أن الوظيفة هى الإسهام الذي يقوم به نشاط جزئى في النشاط العام الذي هو جزء منه فوظيفة أي عرف اجتماعي معين هو الإسهام الذي يقدمه للحياة الاجتماعية ككل التي هى وظيفة للنظام الاجتماعي الكلي .»[2]

ومن هذه الناحية، فإن المؤسسات الاجتماعية ينظر إليها على أنها وظائف بناء في بناء اجتماعي يتكون من أفراد يرتبطون مع بعضهم البعض بمجموعة من العلاقات الاجتماعية المحددة في كل واحد متكامل ومتماسك[3]، ومن ثم فإن استمرارية البناء الاجتماعي يحافظ عليها عن طريق عمليات الحياة الاجتماعية. وبعبارة اخرى، فإن الحياة الاجتماعية لجماعة ما تعتبر على أنها وظيفة بنائها الاجتماعي ، أي أنها هى التي تحقق ذلك وتحافظ على وجوده وكيانه.

(1) IBID., PP. 178- 180.

(2) IBid., P. 18. (1)

(3) IBid., P 180.

ويمضى الأستاذ راد كلف براون في شرحه لمفهوم الوظيفة حيث يبين أن وظيفة أية ثقافة بوجه عام هى تعضيد «Sustain» وتوحيد الكائنات البشرية الفردية (أي كأفراد) في بناء اجتماعي متقدم أو ثابت وهـذا يعنى أن الثقافة يجب أن تـزود اعضـاء أي مجتمـع من المجتمعـات الإنسـانيـة بـوسـائـل يستطيعون أو يتمكنـون بواسـطتها أو عن طـريقها من تكييف انفسهم لبيئتهم الجغرافية التي سيحددون منها قوام معاشهم.

ويشير راد كلف براون إلى أن مفهـوم الوظيفـة كما حـدده هو يشكـل فـرضية ذات طبيعـة عملية «A Working Hypothesis» والتي عن طـريقها أو بواسطتها يمكن دراسة وفحص عدد كبير من المشاكل، وعلى حـد تعبير راد كلف براون نفسه: «أن مفهوم الوظيفة كما حدد سلفاً يشكل فرضيـة عملية، يمكن للبـاحث عن طريقهـا أن يصبـغ عـدد من المشـاكـل لغـرض البحث والدراسة والتحليـل وأى بحث علمى لا يكون ممكنـاً بدون وجـود أو توفـر مثل هذه الفرضية العملية «أي الوظيفة»[1]

وعنـدما مـا يستخدم مفهـوم الوظيفـة كفرضيـة عملية، فـإنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن راد كلف براون قد أشار بـوضوح تـام أن فرضيتـه «لا تتطلب التأكيد الدوقما طبقى «Dogmatic Assertion» القائـل بأن كـل شيء في الحياة في كل جماعة أو مجتمـع بشري لـه وظيفة. ولكنهـا فقط تتطلب عنها واكتشافها.»[2] والنقطة الثـانية الهـامة التي يجب وضعهـا ونصب اعيننا هي أن نفس العـرف الذي يـوجد في مجتمعين يمكن أن يكـون له وظـائف مختلفة في كلا المجتمعين.

هذا النمط من التحليل الوظيفي كما حـدده الأستاذ راد كلف بـراون،

(1) IBid., P. 184.

(2) IBid., P. 184.

وكما يستخدم اليوم من قبل الانثروبولوجيين قد اعطى دفعاً قوياً أو مساعدة فعالة وهامة في تحديد وتعيين مشكلات البحث الميداني «Field Research» ووجهة النظر هذه يمكن رؤيتها أو إدراكها بسهولة ووضوح إذا تذكرت أن كتاب القرن التاسع عشر 19، كانوا بشكل عام يتعاملون أو يهتمون في دراساتهم بالمواضيع الجزئية الصغيرة التي تتألف منها الثقافة البشرية كالعادات والتقاليد، والأعراف.. إلخ، التي كانت تجمع معا لمعرفة أو بغية إظهار أوجه التشابه أو التباين في المعتقدات والممارسات الشعائرية ولكن عندما يبرز إلى حيز الوجود النهج الوظيفي التكاملي، فقد أدركوا (أي أدراك العلماء) حقيقة لئن العرف أو العادة بشكل عام تفقد معناها عندما يجرد أو ينتزع من السياق الاجتماعي الذي يوجد فيه ومن ثم، أصبح ضرورياً القيام بدراسات شاملة ومفصلة لمجتمعات ماقبل التعليم أو ماقبل التصنيع تشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية. إن مثل هذه الدراسات يجب أن يقوم بها انثروبولوجيون اجتماعيون مؤهلون، لأنهم وحدهم الذين يستطيعون القيام بمثل هذه الدراسات، نظراً لأنهم أكثر من غيرهم إلماماً بمشكلات العلم النظرية، واقدر على معرفة المعلومات والبيانات الضرورية لحل تلك المشكلات، وأيضاً فهم أكثر من غيرهم قدرة على معرفة الكيفية للحصول على المعلومات اللازمة وبإختصار فإنه يمكن القول بإن إصرار النهج الوظيفي على إظهار الترابط بين الأشياء جميعاً، كان مسئولاً مسئولية مباشرة عن قيام وتطور الدراسات الميدانية أو «الحقلية» الحديثة.

نقد وتحليل:

وبالرغم من أن التحليل الوظيفي قد لعب دوراً كبيراً ومعتبراً في التقدم الإنسانى حول معرفة طبيعة الحياة الاجتماعية، إلا أنه توجد بعض التحفظات والانتقادات حول هذا النهج التحليلي، وهذه النقاط يمكن تلخيصها على الوجه التالي:ـ

أولاً: ــ لأن التفسير أو التحليل الوظيفي هو اشبه ما يكون بما يفعله علماء البيولوجيا عندما يفسرون أي جزء من الكائن الحي أو العضوي بالرجوع إلى الحياة ككل. فاستعمال أو استخدام المماثلة أو المشابهة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية هو شيء خطير ومضلل «Dangerous And Misleading» والأستاذ جون بيتى John Beattie يستعرض وجهة النظر هذه بشيء من الدقة حيث يقول: «يجب أن نكون حذرين حيال هذه المشابهة المذهبية التي تعامل بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية وأن لا ندعها تقودنا إلى الافتراض بأن المجتمعات البشرية هي شيء شبيه بالكائنات العضوية، فالحقيقة أن المجتمعات ليست كذلك، وافتراضنا بأنها كذلك ربما يقود إلى أخطاء جسيمة»[1]، ومن ثم فإنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن الكائن العضوي هو وجود مادي أو فيزيائي يمكن وضعه على منضدة ومن ثم القيام بعملية تشريحه «And Could Be Dissected» وفحصه بدقة وبشكل موضوعي ومن جهة أخرى فإن المجتمع البشري أو المؤسسة الاجتماعية هي شيء أخر.

فهي عبارة عن مفهوم أو فكرة «Concept»، يمكن تجديده من خلال ملاحظة سلوك الناس ومن ثم فإنه يكون له وجود فقط في أذهان الناس المهتمين به.

ثانياً: الانثروبولوجيون الوظيفيون مخطئون نتيجة أو بسبب افتراضهم أن الأنظمة الاجتماعية أو الانساق الاجتماعية هي انساق طبيعية يمكن ردها إلى قوانين اجتماعية وأنه ليس من الضروري معرفة تاريخ هذه الأنظمة أو الأنساق حتى يمكن دراستها دراسة علمية صحيحة. وبهذا العدد فإن الأستاذ راد كلف براون يجادل بقوله «إن التعميمات حول رأي موضوع تنقسم إلى نوعين: تعميمات معتمدة على رأي أو اعتقاد عام وتعميمات قد

(1) Beattee, J., **Other Cultures,** 6 Th., London, 1977, P. 56.

ثم التحقق أو التأكد من صحتهـا عن طريق فحص أو استجـواب منظم على ملاحظات دقيقـة تمت بشكل مـرتب أو منظم والتعميمـات من النوع الأخـر تدعى «قوانين علمية» «Scientific Laws» ويمضى راد كلف براون في نقاشه حيث يقـول «إن اولئـك الـذين يتشبثـون أو يعتقـدون بعـدم وجـود قـوانين للمجتمـع الإنساني لا يستـطيعون إنكـار وجـود تعميمـات حـول المجتمـع الإنساني لأنهم هم أنفسهم يقبلون تلك التعميمات»[1] وعلى أيـة حال، فـإنه لم يظهر حتى الأن شيء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الـطبيعية، وكـل ما أمكن الوصول إليه هو بعض الأحكام العملية.

ثالثاً: المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضويـة أدت إلى خطأ أخر التماثل يتضمن ليس فقط أن المجتمعات البشرية هي أنظمة تخضـع أو تعتمد على الدراسات التجريبية، ولكنها تتضمن كذلك أن هذه المجتمعات متكاملة ومتجانسـة وهذه المجتمعـات من ثم أعتقد أنهـا في حالـة ثبوت أو تـوازن «Equilibrium» على أيـة حـال فـإن المسـألـة ليست كـذلـك على الإطلاق، حيث إن الصراع يحدث بين الفينة والأخرى وفى هذا الصدد فإن روبرت مرتون «Robert Merton» يشير إلى أن أي نمط اجتمـاعي معين من الممكن أن يكـون ذو طبيعة وظيفيـة أو ذو اختـلال وظيفي «Dysfunctional» وبهـذه الطريقـة فإن مـرتون يعتقـد أنه استـطاع أن يدمـج مسألـة التغيـر في النظرية الوظيفية طالما أنـه أدخل مصـطلح «الاختلال الـوظيفي» في تحليله لهذه النظرية وحسب تفسير مرتون فإنه يعتبر النظرية الوظيفية على أنها ليست ذات صبغة محافظة «Conservative»[2]، على أية حال فإن مرتون قد أخطأ نتيجة افتراضه لئن النظرية ليست فلسفة محافظة، وذلك لأن هذه النظرية تتصور بأن المجتمع البشري في حالة توازن أو ثبات ولايتعبر إلا بوجود عناصر الاختلال

(1) Radcliff- Brown, A., **Op. Cit., P. 187.**

(2) Merton, R.k., **Social Theory And Social Structure,** Glencoe (Illinois), 1949.

الوظيفي، وهذه الحالة هي حالة «وليس» «تغير» والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا وهو لماذا لا ينظر إلى المجتمع الانساني على أنه في حالة تغير دائم طالما أن التغير الاجتماعي الذي هو سنة كافة المجتمعات البشرية ـ هي عملية مستمدة وأن اختلفت في الدرجة؟ ومن ثم، فالتغيرات الجذرية التي تحدث في المؤسسات الاجتماعية يجب بحثها ودراستها تاريخياً ووظيفياً.

رابعاً: الانثروبولوجيون الوظيفيون يدعون بأن مبدأ القناعة أو الرضا «Consent» عملية العنف هذه الافتراض أو المفهوم كان نتيجة لنشر كتاب بعنوان الأنظمة السياسية الأفريقية عام 1940م، وهذا الكتاب اوضح بكل تأكيد أن «البناء الاجتماعي للدول الأفريقية يتضمن بأن الملوك والرؤساء يحكمون وفقاً لمبدأ القناعة والرضا»[1]

ولكن مفهوم القناعة والرضا ليس دائماً العنصر الاساسي في الأنظمة السياسية القائمة على انتقاء العنف «Violene» فدراسة الأستاذ طلال اسد «Talal Asad» لمجتمع الكبابيش «Kababish» عام 1970م يمكن أن تؤخذ كمثال جيد لتأكيد هذه الحقيقة فطلال أسد يشير إلى أنه بالرغم من أن حكم أو سيطرة أولاد فضل الله ليس مؤسساً على ممارسة القوة والعنف «Based On the Exercise Of physical force» ، فإن النظام السياسي في مجتمع الكبابيش على مفهوم الرضا أو القناعة كما يدعى أصحاب النظرية الوظيفية وحسب تعبير طلال أسد نفسه «بالرغم من أن الفرد في مجتمع الكبابيش قد يدرك أن حكامهم يقومون بخدمات أو واجبات إدارية على درجة كبيرة من الأهمية فإن هذا الاعتراف ليس هو مصدر سلطة «Authority» الحكام على

---

(1) FOrtes, M., And Evans- Pritchard, E., Editiers),**African Political Systems,** Oxford, 1940, P. 12.

رعيتهم، حيث إن مبدأ الرضا غير متضمن في هـذه السلطة»[1] إن مبدأ القناعة والرضا يتضمن أن الناس المعنيين بالأمر يجب أن يكون لهم الحق والقوة في المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية إتخاذ القرارات Decision's Making أو صنع القدرات التي تخصهم، وهذه الحقيقة ليس لها وجود على الاطلاق في مجتمع الكبابيش»

خامسا: الانثروبولوجيون الوظيفيون مخطئون أيضاً في اعتقادهم أن تاريخ الأنظمة الاجتماعية ليس له أي تطابق علمي في فهم حقيقة المؤسسات الاجتماعية، في الحقيقة أن معرفة التاريخ الموثق توثيقاً جيداً «Wel – Documented History» لأي مجتمع انساني يعطى فهماً أعمق لطبيعة الحياة الاجتماعية. الأستاذ إيفانز برتشارت يؤكد وجهة النظر هذه حيث يقول «إن معرفة ماضي المجتمع يعطى فهماً عميقاً ومستفيضاً لطبيعة الحياة الاجتماعية في الوقت الراهن أو الحاضر، لأن التاريخ ليس مجرد تعاقب للتغيرات، ولكنه كما يقول الآخرون إنه نمو «Growth» أو تطور «الماضى متضمن في الحاضر كما أن الحاضر محتوى في المستقبل»[2].

الأستاذ كوبر «Kuoeber» في مجلة American Anthrop (1935)، يشير بوضوح إلى أنه يعضد ويثني على وجهات نظر ايفاز برتشارد بخصوص العلاقة القوية بين التاريخ والانثروبولوجيا الاجتماعية أقرب إلى بعض فروع الدراسات التاريخية ــ مثل التاريخ الاجتماعي ــ منها إلى أي من العلوم الطبيعية وكلا العالمين يتفقان في أن الاختلافات بين الانثروبولوجيا والتاريخ إنما هي اختلافات تتعلق بوسائل البحث والنقاط التى ينبغى إبرازها وتوضيحها والتأكيد عليها، وليست بشكل عام اختلافات في الهدف أو

(1) Asad, T., **The Kababish Arabs, London, 1970, P. 245.**

(2) Evans- Pritchard, E.E., **Op. Cit., PP. 59– 60.**

المنهج. وفي هذا الصدد فقد كتب الأستاذ كوبر يقول «إننى اجد نفسي على إتفاق تام مع الأستاذ ايفانز يرتشاد في كل الجدل الذي بخصوص علاقة الانثروبولوجيا بالتاريخ فمعرفة المجتمع والثقافة سوف تكون دوماً بشكل أعمق وأكثر علمية إذا كان ماضيها معروفا أو امكن معرفته بدلاً من أن يبقى مجهولاً أو كما مهملاً»[1]

وعلى أية حال، فمعظم الانثروبولجيين المحدثين يأخذون في حسبانهم تاريخ المجتمعات التي يقومون بدراستها، وخصوصاً عندما تكون تلك المادة التاريخية متوفرة ومطابقة لفهم الوقت الحاضر وبعبارة أُخرى، فإن الانثروبولوجيين يستخدمون التاريخ في دراساتهم، إذا كان التاريخ قائماً على توفيق جيد، أو عندما يكون لدى المجتمعات تاريخ موثوق به، ودراسة أبنركوهين «Abner Cohen» لمهاجرى الهوسا في مدن اليوروب (1969) هي أحد الأمثلة على الاستفادة الجيدة من التاريخ، ودراسة الأستاذ كونون «Gunnison» لمجتمع لوايولا «Luapuld» في شمال زمبابوى (روديسا سابقاً) (1951) هي مثل أخر على مدى الاستفادة من التاريخ في دراسة وفهم الوقائع والمؤسسات الاجتماعية في الحالة الحاضرة (وهناك دراسات أُخرى مشابهة).

وباختصار يمكن القول، النهج أو التحليل الوظيفي قد لعب دوراً هاماً في تقدم الفهم الانساني حول طبيعة ووظيفة الحياة الاجتماعية بيد أن هذا النهج في التحليل العلمي قد اخطأ في افتراض أو في الاعتقاد بأن المجتمعات هي تماماً مثل الكائنات العضوية، كما أن الوظيفيين قد وقعوا في خطأ أخر بسبب افتراضهم أن الهدف الأساسي للانثروبولوجيا هو صياغة قوانين اجتماعية تشبه القوانين في العلوم الطبيعية في الحقيقة أن

---

(1) Kreeber, A. L., «Social Anthroplogy: Past And Present,» **Man**, Vol. 51, 1951, 18.

المجتمعات الإنسانية تختلف جذرياً عن العلوم الطبيعية «Natural Sciences» حيث إن أعضاء، أو أفراد المجتمعات الإنسانية متأثرين بمفاهيم مشتركة» «influenced by shared concepts» ومعتقدات، وقيم، وفهم هذه الأشياء يتطلب بطبيعة الحال وجود مناهج تختلف كلية عن الطرق أو المناهج المستعملة من قبل العلماء الطبيعيين.

الفصل الخامس

الانثروبولوجيا الحديثة والمدرسة الدوركايمية

* مقدمة
* الانثروبولوجيا الحديثة:
* ابعادها ومدلولاتها
* تعقيب



مقدمة

لا شك أن «أميل دوركايم «EIMILE DURKHEIM» يعتبر من أعظم الشخصيات العلمية في تاريخ علم الاجتماع الفرنسي، بل ربما في العالم اجمع ولكي نعرف ونرى ونقدر إلى أي مدى أو إلى أى حد تعتبر الانثروبولوجيا الحديثة مدينة إلى المدرسة الدوركايمية المعروفة باسم «L, Annee Sociologique School» فإنه يتوجب أو يتعين علينا مناقشة وفحص المفاهيم «Concepts» والأفكار «Ideas» التي جاء بها دور كايم ومجموعة من طلابه اللامعين، ثم معرفة إلى أي مدى استخدمت أو طبقت هذه الأفكار والمفاهيم في دراسة الشعوب البسيطة أو المجتمعات الصغيرة «Small– Scale Societies» التي استحوذت على انتباه واهتمام علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية أكثر من غيرها من المجتمعات الأخرى.

الانثروبولوجيا الحديثة: ابعادها ومدلولاتها

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ شأنها شأن علم الاجتماع ـ تهتم بدراسة السلوك الإنساني «Social Behaviour» والعلاقات الاجتماعية «Social Relations» في كل المجتمعات البشرية وليس في المجتمعات البسيطة فحسب [1] بيد أنه خلال حقبة زمنية من

(1) بالرغم من أن علماء الانثروبولوجيا والاجتماع يشتركون في دراسة السلوك البشري والعلاقات الاجتماعية إلا أن الانثروبولوجيين يهتمون بمسائل أخرى مثل معتقدات الشعوب وقيمهم، وذلك حتى في حالة ما إذا كانت تلك القيم والمعتقدات لا يمكن إظهارها على أنها ذات صلة مباشرة بالسلوك الاجتماعي المدروس.

لأن هذه الأشياء متصلة اتصالاً وثيقاً ببعضها البعض، ولايمكن فهم العلاقات الاجتماعية فهما جيداً إذا لم يؤخذ في الحسبان القيم والمعتقدات. والكثير من الانثروبولوجيين درسوا نظام =

تاريخها تركزت معظم جهود العلماء والباحثين لدراسة النظم الاجتماعية في المجتمعات البسيطة، حيث إن المفكرين والفلاسفة في القرن الثامن عشر اعتبروا أن هذه المجتمعات تجسد الحالة الطبيعية التي يظن أن الإنسان كان يعيش خلالها قبل ظهور أنظمة الحكم المختلفة، بينما اهتم علماء الانثروبولوجيا في القرن التاسع عشر بهذه المجتمعات لإعتقادهم أنهم واجدون فيها بعض الدلائل التي تساعدهم في البحث عن أصول النظم الاجتماعية. أما اهتمام علماء الانثروبولوجيا اللاحقون فقد جاء نتيجة اعتقادهم بأن المجتمعات البسيطة تعرض النظم الاجتماعية في ابسط صورها، وأن المنهج السليم في الدراسة يقتضى الانتقال من النظم البسيطة إلى دراسة النظم الأكثر تعقيداً أو تركيباً .

وعلى أية حال، فإنه خلال الفترة ما بين 1902 ــ 1914م استطاع أميل دور كايم أن يجمع من حوله في مدينة باريس، مجموعة من طلابه النابهين وكون مدرسته الشهيرة «L, Annee Sociolgique School» والتي كان من أبرز أعلامها أو أعضائها «Robert Hertz, Marcel Mauss, Henri Hubert» وآخرون. ومؤسس هذه المدرسة دور كايم ــ ولد في عام 1858م، وقد نما وترعرع في فترة مضطربة من التاريخ الفرنسي وقد كرس الوقت الأكبر أو الأعظم من حياته للبحث عن علم دنيوى جديد للأخلاق الاجتماعية«Social Ethics» ، وهذا العلم يكون هدفه جمع شتات المجتمع الفرنسي الجديد.

والجذور الفكرية لدوركايم توجد في أعمال وكتابات كل المفكرين

=

معتقدات وقيم الشعوب ليس فقط من وجهة نظر اجتماعية كون أنها جديدة بالدراسة والبحث في حد ذاتها.

(See: Evans- Pritchard, E.E., **Nuer Religion,** Oxford, 1956, Leinhardt, Godfrey, **Divinity & Experience: The Religion Of The Dinka,** Oxford, 1961.

الأوربيين الكبار ممن عاشوا في فترة القرن التاسع، ولقد تأثر دور كايم بشكل كبير بأفكار وآراء سانت سيمون Saint- Simen (1760 ـ 1825)، ذلك المفكر الذي وصف بأنه رسول المجتمع المخطط وفيلسوف عصر التنظيم «Age Organization» والاشتراكي المثالي أو الطوبائي «Utopian Socialist»، فهو أول من اقترح بشكل صريح ضرورة إنشاء علم للمجتمع «A Science Of Society» لدراسة العلاقات الاجتماعية، تلك العلاقات التي كان يعتبرها مماثلة للعلاقات العضوية في الفسيولوجيا ومن أجل ذلك كان يرى أن واجب العلماء والباحثين هو دراسة الوقائع والحقائق «Facts» وليس المفهومات أو التصورات «Concepts»[1].

وقد وقع دور كايم أيضاً تحت تأثير قوي من جانب أو قبل تلميذه سانت سيمون (اوجست كونت Huguste Comte 1798 ــ 1857) وذلك من خلال قراءاته ومعرفته الدقيقة لكل الأعمال العلمية التي انتجها كونت، والحقيقة أن الكثير من الأفكار الرئيسية Central ideas لدور كايم إنما هي عبارة عن تطورات انتجت أو تمخضت عن النقد البناء لأفكار كونت. فتفكير كونت تفكير منهجي منظم «Systematic Thinker» أكثر من تفكير اساتذة، سان سيمون.

فإلى كونت يرجع الفضل في إطلاق اسم علم الاجتماع «Socilogy» على ذلك العلم الجديد الذي يسعى لدراسة المجتمع.[2].

بالإضافة إلى مجلدات الحولية الاجتماعية «L, Annee Sociologique» فإن أهم أعمال دور كايم العلمية تضم أو تشمل؛ كتاب تقسيم العمل في المجتمع (1893م)، قواعد المنهج في علم الاجتماع (1895م)، الافتخار

(1) Lukes, S., «Saint- Simon», In **The Founding Fathers Of Social Science,** Ed. By Timolhy Raison, 1969, PP. 27- 34.

(2) Fletcher, R., **The Making Of Sociology,** Vol. 1, London, 1971, PP. 165- 196.

(1897م) الصور البدائية للحياة الدينية (1912م). وجميع هذه الكتب قد نقلت أو ترجمت إلى اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأخرى في وقت حديث نسبياً.

وقد أثرت كتابات دور كايم بشكل عميق ومباشر على الانثروبولوجيا الاجتماعية ومن ثم فإن دور كايم يعتبر شخصية عظيمة في تاريخ تطورها العلمى، وذلك بفضل نظرياته الاجتماعية العامة، وأيضاً لأنه ومجموعة من زملائه وتلاميذه الموهوبين استطاعوا تطبيق هذه النظريات والفرضيات بمهارة واستبصار على دراسة المجتمعات البدائية أو البسيطة. ووجهة النظر هذه يمكن إدراكها بصورة أفضل إذا وضعنا في الاعتبار أن دور كايم قد أشار في كتابه إلى أنه يجب علينا ــ في الدراسات السوسيولوجية ــ البدء بدراسة المجتمعات الصغيرة وليس بالمجتمعات الكبيرة «Larger Societies» ذات الابنية الأكثر تعقيداً،(*) وذلك خلافاً لما كان يعتقده كل من سانت سيمون واجست كونت من قبله. وفي اعتقادي أن هذه الخطوة تجسد قفزة هامة في تطور الدراسات الانثروبولوجية.

وكتاب تقسيم العمل في المجتمع الذي هو أول اطروحة دكتوراه هو أحد اعظم أعمال دور كايم العلمية. وفي هذا الكتاب الشهير فإن اهتمام دور كايم الأساسي هو اهتمام بالمسائل الاجتماعية أكثر منه اهتمام بالمسائل الاقتصادية، ويحاول دور كايم في هذا المؤلف استكشاف أو معرفة القوى التي تجعل الناس يترابطون مع بعضهم البعض في جماعات. علاوة على ذلك فإنه يحاول معرفة ما هي الروابط أو الصلات التي يقوم عليها التماسك

(*) تجد الاشارة هنا إلى أن كل من ماكلينان Mc Hennan وتايكور Tylor في انجلترا وموجان Morgan في امريكه أو من نظر إلى دراسة المجتمعات البدائية (البسيطة) كموضوع جدي يمكن للعلماء أن يركزوا عليه جهودهم واهتمامهم وهؤلاء الثلاثة من علماء منتصف القرن التاسع عشر يعتقدون أول من اهتم بتجميع المعلومات المتعلقة بالشعوب البدائية من عدد كبير من الكتابات المتباينة المختلفة وابرزها في صورة منهجية منظمة.

الاجتماعي «Social Cohesion» وعلى أية حال فإنه حسب تصورات دور كايم للمجتمع البشري فإن مقربي التماسك الاجتماعي يمكن دعمه والحفاظ عليه بوسيلتين اثنتين هما: أولاً: عن طريق ما اسماه دور كايم بالتضامن الآلي «Mechanical Solidarity»، وثانيا: عن طريق التضامن العضوى «Organic Solidarity».

ففي النوع الاول من انواع التضامن الدوكايمية، نجد أن معظم أفراد أي مجتمع معلوم مثل: مجتمع الصيادين، الرعاة والزراع وغيرهم يقومون جميعاً بنفس الأعمال ومن ثم فإن الامتثال أو الخضوع إلى مجموعة من القواعد والأعراف والقوانين العامة هو النمط السائد والواضح في مثال هذه الجماعات البشرية. وزيادة على ذلك، فإن دور كايم يعتقد بأن هذا الامتثال يمكن أن ينجز أو يتم عن طريق الخوف من العقوبة وهذه العقوبة إما أن تكون ذات صبغة دنيوية «Secular» أو ذات طبيعة خارقة للطبيعة. وهذا النوع من التعاون أو التضامن دائماً يوجد بين المجتمعات القبلية والفلاحية «Tribal & Peasant Societies».

وفي النوع الثاني من التضامن الذي وضعه دور كايم ــ التضامن العضوي ــ فإن الروابط التضامنية لا تعتمد على التماثل والخضوع لقواعد محددة ــ كما هو الحال في التضامن الآلي ــ بقدر ما تعتمد على التخصص الفردى ومن ثم، فإن بعض أفراد المجتمع ينتجون بعض الأصناف من البضائع، وأفراد أخرون ينتجون بضائع أو أصناف أُخرى من البضائع، بناء على ذلك، فإن أعضاء هذه الجماعات سوف يدخلون في علاقات تبادلية للأصناف المختلفة من السلع التى انتجوها. وهذا النوع من التضامن أو التعاون يوجد بين أفراد المجتمعات المتقدمة. والفارق الجوهري بين نوعي التضامن المذكورين أعلاه، أنه في النوع الأول، نجد أن مكانة الفرد تتحدد في العادة وفقاً أو طبقاً لوضعية الفرد في النسق

القرابي، أما في النوع الثانى من التضامن فإن المسألة تعتمد على معايير أخرى.[1].

يؤكد دور كايم، على أنه من الأفضل للعلماء والباحثين في ميدان علم الاجتماع أن يحاولوا فهم طبيعة الأفراد في إطار المجتمع وليس المجتمع في إطار الأفراد فالحقائق الاجتماعية يجب أن تدرس على أنها أشياء«As Things»، وهذا يعنى أن الحقائق يجب أن تفسر في إطار سوسيولوجي وليس في إطار سيكولوجي فحسب تصور دور كايم أن كل علم نفس إنما هو علم نفس اجتماعي. فقد رفض دور كايم شرح الحقائق الاجتماعية في حدود علم النفس الفردي لأن هذه الحقائق توجد خارج عقول الأفراد ومستقلة عنها. وفي هذا الصدد نجد أن (D, Pocock, 1961) في نقاشه لمفاهيم دور كايم يقول: « إن الفرد غير واع بالعلاقات المتداخلة للمؤسسات الاجتماعية التي تضبط وتبلور سلوك ونمط حياته.

فهو من ثم لا يستطيع، وبفعل بسيط ناتج عن التأمل الباطني ـ الذي هو أحد الطرق الرئيسية في البحث السوسيولوجي ـ أن يصل إلى الحقيقة الكاملة عن المجتمع[2] وللتدليل على كون أن الحقائق الاجتماعية هي شيء قائم بذاته «Sui generis» فإن دور كايم يضرب مثلاً باللغة، فاللغة في أي مجتمع معلوم توجد قبل أن يولد الفرد في المجتمع الذي يتكلم بها. فهي تظل موجودة بعد أن يموت ذلك الفرد وما عليه ـ أي الفرد ـ إلا أن يتعلمها كما تعلمها من قبل كل الأجيال السابقة عليه، وكما ستتعلمها كل الأجيال اللاحقة أو القادمة من بعده. فهذه حقيقة اجتماعية لا يمكن فهمها إلا في علاقتها بالحقائق الاجتماعية الأخرى التي هي من نفس النوع، أى كجزء

---

(1) Fletcher, R., **The Making Of Sociology,** Vol. 2, London 1971, PP. 251, 356– 362.

(2) Poceck, D., **Socil Anthropology,** 1961, P. 39.

من نسق اجتماعي «Social System» وفي حدود وظائفها في المحـافظة على ذلك النسق.[1].

وبالنسبة لدوركايم، فإن الحقائق الاجتماعية تمتاز بعموميتهـا وقدرتهـا على الانتقـال وعلى القهر. فكـل أفـراد أو أعضـاء المجتمـع، لهم بشكـل عام، نفس العادات والتقاليد والأعراف واللغة والأخـلاق، كما إنهم جميعـاً يعيشون في نفس الإطار من النظم القانونية والسياسية والاقتصادية وكـل هذه الأشياء تؤلف بناء له درجة معيّنـة من الثبات والاستقـرار (Stable Structure) بمعنى أنـه يستمر في الـوجود فتـرة طويلة من الـزمن يحتفظ خـلالهـا بـأهم مقوماته التي تنتقل من جيل إلى جيل. أما الفرد فـإنه غيـر فقط خلال ذلـك البناء الذي يجد نفسه فيه. فالبناء الاجتماعي لم يُولَدْ مـع الفرد ولن يمـوت بموته، لأنه ليس نسقاً فيزيائياً (A Physical System) وإنما هو نسق اجتمـاعي (A Social System) لـه شعـور جمعي يختلف تمـام الاختـلاف عن الشعـور الفـردي. وتتميـز الحقـائق الاجتمـاعيـة التي يتـألف من مجمـوعهـا البنــاء الاجتماعي بأنها ظواهر ملزمة مجبـرة للأفـراد. فالفـرد الذي لا يخضـع لها يعرض نفسه لكثير من الجزاءات والعقوبات القانونية والأخلاقية، والفرد في العادة ليس له الرغبة ولا الفرصة لأن يفعل، أن يتصرف، إلاَّ بما تملي عليه هذه الحقائق من أوامر ونواهي. والجدير بالذكر هنا أن الحقائق الاجتماعيـة التي لها كل هذه الصفات المذكورة أعـلاه، ليست اجتماعيـة لأن لها سمـة العمومية، بـل العكس صحيح، أي أن صفـة العموميـة مستمدة من حقيقـة كون أنها اجتماعية[2].

---

(1) Evans – pritchard. E. E. Social Anthropology London. 1951. P. 5. Mair, An Inter – duction to Social Anthropology, Oxford Univ: Press, 1965, P. 196.

(2) Fletcher, R., **Op. Cit.,** PP. 328– 331: Evans– Pritcard, E.E, **Op. Cit.,** P. 52: Pocock, D. F., **Op. Cit., PP. 2– 3.**

لقد كان حرص دوركايم على إظهار الحياة الاجتماعية كشيء فـريد، يثير سبباً في توجيه العـديد من الانتقـادات إليه، تتهمـه بالاعتقـاد في وجود عقل جمعي (L'collective Mind) وإهماله للعقل الفـردي، وبالـرغم من أن كتـاباتـه في بعض الأحيان تعلوهـا مسحة ميتـافيزيقيـة، فهو بكـل تأكيـد لم يتصور مطلقاً وجود مثل هذا الشيء، الوجود المستقل بذاته. فدوركايم كان يعني بما أسماه «التصورات الجمعية» ما أسماه العلمـاء الإنجليز لمجمـوعة القيم والعقـائـد والأعـراف التي يتعلمهـا الفـرد حين يُـولَـد في مجتمـع من المجتمعات، حيث يقبلها ويحيا بها ويستـرشد بهـديها ثم يـورثها لغيـره من الأجيال اللاحقة أو القادمة. وقد قدم أميل دوركايم، لسيان ليفي بريل (Lu-cien Levy-Bruhl) (1857 ـ 1939م) بـدراسـة رائعـة المحتـوى الفكـري لتلك التصـورات الجمـاعيـة أو الجمعيـة في سلسلة من الكتب من أهمهـا كتابات عن: **العقلية البدائية** (1923)م. لقد كـان لكتابـات ليفي بديـل أثر بالغ على الانثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا ـ مهد نشـأتها ـ بـالرغم من أن بعض الانثروبولـوجيين قد أسـاءوا فهم محتويـات هذه الكتب من خـلال النقد اللاذع الذي وجهوه لصاحبها.

وقـد أثار مفهـوم التصورات الجمعيـة عند دوركـايم اهتمـام عـدد من العلماء. فها هـو دافيد بـوكوك (David Pocock) يحـاول تسليط الضوء على هذا المفهوم بقوله: «إن مصطلح التصورات الجمعيـة» يشير إلى حقيقـة أن الأفكـار السائـدة في جمـاعـة وفي لحـظة مـا لا يمكن فهمهـا إلاَّ في ضـوء علاقاتها بعضها ببعض، وهي تفقد مغزاها أو معناها الدقيق عند تفتت وتجزأ إلى مستوى الدوافع والمعاني التي يلصقها كل فرد إلى تلك الأفكار»[1].

دوركايم كسائر أو كبقية العلمـاء الفرنسيين نبـذ أو استبعد علم النفس

(1) Ibid., P. 37.

الفردي كوسيلة لتفسير الحقائق الاجتماعية، التي يصر هو على تفسيرها في إطار سوسيولوجي صرف وعلى ما يبدو أن السبب الذي جعل دوركايم ينفذ من علم النفس الفردي أن هذا العلم يعتمد على التأمل الباطني (Introspection) كأحد الأدوات الأساسية في البحث والدراسة. وكذلك لأن علم النفس يدرس الأفراد في حين أن دوركايم يركز على دراسة المجتمع.

يرفض دوركايم رفضاً باتاً تفسير الدين على استجابة لتأملات الإنسان حول الأشياء الغامضة أو الخفية في الكون وبدلاً من ذلك فإن دوركايم قد حصر نفسه في تحليل الطقوس والنشاطات الدينية بشكل عام. فهذه الطقوس أو النشاطات الدينية - حسب تصور دوركايم - هي أهم شيء في دراسة الظواهر الدينية. هذا التصور للدين يبدو واضحاً أو أكثر وضوحاً إذا أخذنا في الاعتبار أن الدين بالنسبة لدوركايم هو ظاهرة اجتماعية (A Social Phenomenon)، وكغيرها من الظواهر الاجتماعية فإنه يجب تحليلها وتفسيرها في إطار سوسيولوجي وليس في إطار علم النفس الفردي.

وعلى ضوء هذه الفكرة، فقد حاول دوركايم تفسير الدين للسكان الأصليين لقارة استراليا، وذلك عن طريق استخدام مفهوم الطوطمية (Totemism)[1]. فالقبيلة عند هؤلاء القوم تتكون من عدد من العشائر

---

(1) الطوطمية: هي مجموعة من المعتقدات المعقدة عرفت لدى الشعوب المسماة بدائية «بسيطة» والعلاقة الخفية بين أفراد القبيلة والطوطم لها شأن كبير في التنظيم الاجتماعي للجماعة. ويعتقد دوركايم أن الطوطمية شكل بدائي للديلسن، وكانت من العوامل الهامة في تعزيز وتنمية روح التعاون والتماسك الاجتماعي في المجتمعات الأولي. والطوطم «Totem.

هو عبارة عن حيوان أو نبات أو جسم محسوس ينظر إليه الدجل البدائي باحترام وخضوع. والناس في القبائل الطوطمية يعتقدون أنهم ينحدرون من ذلك الطوطم، كما تسمى القبيلة =

والجماعات. ومن ثم فإن الشخص أو الفرد كعضو في عشيرته يشترك مع الأعضاء الآخرين في علاقة تربطهم جمعياً بشكل أو صنف من الظواهر الطبيعية، غالباً ما تكون حيوانات أو نباتات. وهذه الظواهر الطبيعية مقدسة (Sacred) بالنسبة للعشيرة، وهي من ثم محظور صدورها ولا تؤكل من قبل أعضاء العشيرة. فكل عشيرة تصنف على هذا الأساس، ويرتبط اسمها بصنف او نوع أخر من الظواهر الطبيعية وعلى هذا الأساس، فإن الطبيعة ككل تقسم وترتبط بعشيرة أو أخرى ووفقاً لهذا المفهوم الطوطمي ـ كما يتصوره دوركايم ـ فإن البناء الاجتماعي ذاته يمنحنا أو يعطينا نموذجاً (Model) لتصنيف كافة الظواهر الطبيعية وللمزيد من التفاصيل أنظر فى هذا الصدد كتاب:

وفكرة التصنيف هذه، كانت البحث الرئيسي لكتاب قام بتأليفه دوركايم وتلميذه الشهير مارسيل موسى (Marcel Mauss) (1872 ـ 1950) بعنوان: (Primitive Classification) الذي ترجم الإنجليزية عام 1963م.

وعلى أية حال، فإن تفسير دوركايم لمسألة «الدين» عند السكان الأصليين في قارة استراليا قد انتقد من قبل بعض العلماء والباحثين، وذلك على أساس أن المادة التي استند عليها دور كايم في تحليله للدين كانت منتقاة (Selected) من مناطق معينة ولا تشمل كل القارة الاسترالية. ومن زاوية أخرى فإن مسألة الاعتقاد في الدين قد وجدت في مناطق مختلفة من العالم التي لم يوجد فيها اعتقاد بالطوطمية[1].

= باسمه، أي أن الطوطم عندهم رمز «Symbol» للأب أو الجد. وهو فوق كل هذا أو ذاك رمز للوحدة والذاتية والتضامن وللمزيد من التفاصيل انظر فى هذا الصدد كتاب.

«Michell, G. D.A Dictionary Of Socilogy, London, 1970. PP. 212– 213.

(1) بالرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لمفهوم التصنيف عند دوركايم إلا أن كتاب: التصنيف البدائي، كان له أثر كبير في ميدان علم الاجتماع والانثروبولوجيا بوجه خاص. فعلى سبيل المثال يعتبر كتاب Mary Douglas الموسوم:

لقد حاول دوركايم التمييز بين الدين والسحر (Magic) مؤسساً فكرة التمييز على أساس الاختلاف بين علم الاجتماع وعلم النفس فمن وجهة نظر دوركايم، أن السحر ليست له مؤسسة اجتماعية، كمؤسسة الكلية بالنسبة للتربية، فالسحر في العادي شيء فردي يقوم به الأفراد لمنفعة أو مصلحة الأفراد أنفسهم ومن ثم فإن السحر يبدو أنه شيء غير اجتماعي (Anti-Social) لأنه يخص الأفراد ولغايات فردية صرفة. يمكن تدعيمها وتعزيزها عن طريق ممارسة القائد (Ritnals) التي هي الملمح أو الخاصية الرئيسية لظاهرة الدين، كظاهرة اجتماعية.

إن تأثير دوركايم سواء بفضل نظرياته الاجتماعية العامة أو من حيث إسهاماته في بعض الفروع أو الحقول العلمية قد انتشر على نطاق واسع في فرنسا وفي خارجها، فكتابات دوركايم كان لها أثر كبير على الأنثروبولوجيا الاجتماعية بشكل عام. فبعد موت دور كايم عام 1917م، قام بعض من زملائه وطلابه المميزين أو اللامعين من بعده ـ ممن كانوا معه في المدرسة المعروفة باسم (L'Annee Sociologique School) ـ أمثال: مارسيل موسى (Marcel Mauss) ، روبرت هرتز (Robert Hertz) و هنري هيوبرت (Henri Hubert) وغيرهم، بتطبيق نظريات دوركايم وفرضياته على دراسة المجتمعات البدائية وبمهارة واستبصار فائقين. فعلى سبيل المثال كتاب مارسيل موسى عن تبادل الهدية (The Gift Exchange) الذي نشر عام 1925م وترجم إلى الإنجليزية عام 1954م يعتبر أحد الأعمال الممتازة.

=

Purity And Danger: An Analysis Of Concepts Of Pollution And Tuboo (1966).

نموذجاً صادقاً لمدى الاستفادة من مفهوم التصنيف الذي قدمه دوركايم فيرى داجلس بوضوح في هذا الكتاب الكيفية التي يمكن بها فهم تصورات الناس لقواعد الطهارة التي تنطبق على الحياتين: الدنيوية والدينية وفي كل المجتمعات البدائية منها والحديثة على حد سواء.

وهـذا الكتـاب يقـدم تحليـلاً سـوسيـولـوجيـاً لأنمـاط ووظـائف التبـادل في المجتمعات البسيطة، وهذا التحليل بـدون شك يلقي بعض الضـوء على ما نـراه اليوم في المجتمعـات المتحضرة من تبـادل للهدايـا سـواء في الأعيـاد والأفراح وفي غيرها من المناسبات الاجتماعية وأيضاً كتاب روبرت هرتز عن مفهـوم المـوت واليـد اليمنى (Death & The Right Hand) وهـذا الكتـاب يتضمن مقـالين عظيمين أولهمـا يتناول مفـاهيم الروح (Soul) ومصيـرها (Its Fate) بعد الموت في المجتمـع (الدايـاك Dayak) في بورنيـو (Borneo) ، أما المقال أو المبحث الثاني من الكتاب فهو يتناول التقييمات المختلفة لليد اليمنى واليسـرى ومـا هـو سبب أفضليـة أو سمـو اليـد اليمنى من منـظور اجتماعي على اليد اليسرى.

بالإضافة إلى كتاب التصنيف البدائي ـ المشار إليه آنفاً ـ فإن مارسيل موسى قد ألّف بالاشتراك مع هنري هيوبرت كتـاب آخر بعنـوان: (التضحية (Saerifice) طبيعتهـا ووظائفهـا الاجتماعيـة. وبـدون شـك في هـذه الكتب وغيرها ـ من أعمـال دوركايم وزمـلائه وتـلاميذه ـ قـد لعب دوراً عظيمـاً في تاريخ علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية.

إن نظرية الأستاذ مارسيل موسى عن تبـادل الجديـة ـ والتي يبدو فيهـا بوضوح أنه كان متأثراً بشكل كبير ومباشر بكتابات العالم الأنثربولوجي مـالينوسكي (Malinowski) (1884 ـ 1942م) وخـاصـة كتـابـه: **«مخـاطـر المحيط الهادي»** الذي نشر عام 1922م والذي تناول فيه المؤلف نوع معيّن من النشـاط الذي يمـارسه سكـان جزر التـروبريـاند ويعـرف بـاسم الكـولا (Kula) ، وتعتبـر من الأمثلة البـارزة على تـأثيـر مـدرسـة دوركـايم في الانثروبولوجيا الحديثة، فكل الانثروبولوجيين المحدثين يعتمدون على هـذه النظرية في شرحهم وتحليلهم لنظم التبادل سيما في المجتمعـات البسيطة. وعـلاوة على ذلك فـإن هذه النـظرية قـد استعملت على نطاق واسـع لشرح

مفهوم التبادل في محيط القرابة والزواج. وما نظرية التحالف (Theory of Alliance) في دراسة الأنظمة القرابية الأخيرة شاهدة على هذا التأثير.

يرجع الفضل إلى دوركايم وهربرت اسبنسر (1820 ـ 1903م) في توجيه وانتباه الانثروبولوجيين إلى التحليل الوظيفي أو النهج الوظيفي (Functional Approach) فأعمال دوركايم وزملائه تركت أثراً كبيراً على الانثروبولوجيين في كل من أمريكا وبريطانيا، ولكن على ما يبدو أن أثر دوركايم على الأنثروبولوجيا البريطانية كان أكبر مما كان عليه الحال في أمريكا. والسبب في ذلك أن تأثير كتابات المسئولين عن وضع الانثروبولوجيا الاجتماعية على خارطة العلوم ووضعها في شكلها الحالي. وأيضاً سندرك مدى تأثير دوركايم وزملائه وتلاميذه على الانثروبولوجيا الحديثة، إذا وضعنا في الاعتبار أن معظم إن لم يكن كل المشتغلين اليوم بتدريس علم الانثروبولوجيا في بريطانيا وخارجها تتلمذوا بطريق مباشر أو غير مباشر على الأستاذين مالينوسكي ورادكلف براون.

أما في أمريكا فإن نقطة التحول (The Turning Point) نحو التفكير الدوركايمي قد جاءت بعد قيام الأستاذ رادكلف براون بزيارة إلى جامعة شيكاغو (Univ. of Chicago) عام 1931م وقيامه بعرض تحليلي ممتاز لأفكار دوركايم ونظرياته وفرضياته وإمكانية تطبيقها في الدراسات الميدانية. ومنذ ذلك التاريخ قامت مدرسة كبيرة للانثروبولوجيا الاجتماعية في مدينة شيكاغو، قائمة بشكل كبير على أساس الأبعاد الفكرية لدوركايم ومدرسته. وقد نجحت هذه المدرسة في خلق علاقة متينة ووثيقة بين الانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع منذ ذلك الحين وإلى الوقت الراهن[1].

تعقيب:

من الواضح إذن أن الانثروبولوجيا الحديثة مدينة إلى دوركايم

(1) Nisbet, R. A., Emile Durkheim, New Jersey, 1965, P. 4.

ومـدرسته ولكن يجب أن نضـع في الاعتبار أن هنـاك فـارقـاً جـوهـريـاً بين الانثروبولوجيا الحديثة والمدرسة الفرنسية بشكل عام، يتلخص في كـون أن الانثروبولوجيا تعتمد أساساً على الدراسات الميدانية القائمة على التجربـة، وهي تشك في كل شيء يعتمد على التأمـلات الفلسفية ـ وعلى النقيض من ذلك نجد أن علماء المدرسة الدوركايمية كانوا نـظريين إلى حد كبيـر، فهم كثيراً ما يوضعون بأنهم من أصحاب الكراسي الوثيـرة وإن أغلبهم لـم ير في حياته مجتمعاً أو رجلاً بدائياً.

الفصل السادس

الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في العالم الثالث

* مقدمة.
* مناهج البحث والدراسات الميدانية.
* دور الخدمة الاجتماعية والأخصائية في دعم قضايا التنمية في مجتمعات العالم الثالث.
* الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الجماهيري الجديد.



المقدمة :

منذ أن نشأت الخدمة الاجتماعية وهي تعالج مواضيع بعيدة كل البعد عن قضايا المجتمع بشكل عام ـ سواء في المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية أو في مجتمعات العالم الثالث، هنا في هذا المقال سنحاول دراسة كيف يمكن وبأي الطرق تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تتجه نحو دراسة ومعالجة قضايا ومسائل على المستويين القومي والمحلي ـ وعلى وجه الخصوص توظيفها في إمكانية ربط المتخصصين فيها بقضايا التنمية في العالم الثالث ـ كما أن كيف يمكن للخدمة الاجتماعية أن تدفع بمجتمعات العالم الثالث نحو التقدم والرقي وكسر إسار التخلف.

مناهج البحث والدراسات الميدانية:

تواجه الخدمة الاجتماعية اليوم العديد من التحديات وتمر بمرحلة تغير عميق تتناول الأسس التي تقوم عليها من حيث المنهج والتطبيق وعلاقتها الضرورية بفروع المعرفة والتخصصات الأخرى في المجالين الإنساني والطبيعي. وقد كانت هذه التحديات والتغيرات موجودة دائماً خلال تاريخ تطوره، إلاَّ أنها وضحت وضوحاً كاملاً في السنوات الأخيرة، نذكر منها نقطتين أساسيتين، هما:

1 ــ أزمة الدراسات الميدانية والعلمية وعدم قدرتها على السيطرة على اتجاهات البحث في المجتمع. على أن تقدم صياغات نظرية يمكن أن تسهم في استيعاب القضايا الجوهرية التي تشكل وتبلور ميدان الخدمة الاجتماعية. أو أن تفسر وتحلل الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجانب الاجتماعي لحياة الفرد والجماعة. وذلك للعمل على

تقـديم الحلول الناجمـة للمشاكـل التي تواجـه أفراد المجتمـع بكافـة فئاتهم والتي تعيقهم عن المشاركة في تقديم مجتمعهم وتنميته.

2 ـ أمـا النقطة الثـانية فهي تتمثـل في مجموعـة الاعتراضـات القويـة على الجانب العملي والإطار النظري أو النظرية ونماذجها المختلفة وقدرتها على توجيه البحث العلمي، ووقوع جوانب عـديدة منهـا تحت التأثيـر الأيـديولـوجي للنظام الـرأسمـالي والنـظام الشيـوعي ممـا ضيّق نـطاق الانفتاح على صور عديدة لتجـارب اجتماعيـة مختلفة، ونمـاذج أخرى من النـظرية، كـانت في الإماكن أن تُحـدِّث تغيرات في اتجـاه النضج والاكتمال.

ومن أبـرز ما حـدث في هذا المجـال تطور الخـدمة الاجتمـاعيـة في المجتمعات الرأسمالية وتوظيفها لخدمة النـظام الرأسمـالي المستغل كـذلك رفض الاتحـاد السوفيتي لهـذا المجال، وذلـك لاعتقادهـا أن هـذا العلم أو المهنة تقدم مساعدات للأفراد للتأقلم مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

إلاّ أنـه في الحقيقة، إذا مـا أمعنا النـظر في إطار مجـالات الـرعـايـة الاجتماعية في الإتحـاد السوفيتي نجـدها شبيهـة إلى حد ليس بعيـداً بإطـار ومجالات الخدمة الاجتماعية في أمريكا.

ويقسم ماديسون (Madison) العـاملين في مجال الـرعايـة الاجتماعيـة في الإتحاد السوفيتي إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

1 ـ مندوبو التأمين الاجتماعي Social Insuvance Delegate

2 ـ عمال الرفاهية الاجتماعية Welfare Workers

3 ـ الأطباء والممرضات.

4 ـ المدرسون والمربون.

ويقتصر عمل مندوبو التأمين الاجتماعي على زيارة العمال المنقطعين

عن العمل للتعرف على أسباب انقطاعهم عن العمل وتقدم الخدمات التي تمكنهم من العودة إلى العمل في ظل قوانين التأمين الاجتماعي.

أما عمال الرفاهية:

«فهم الذين يقومون بمساعدة الشيوخ وذوي العاهات والمرضى بعلل مزمنة واللقطاء، وذلك للحصول على الرعاية الاجتماعية من صحية وثقافية اللازمة، وممارسة الأعمال التي تتفق و قدراتهم»[1].

وهنا نرى أن إذا كانت وظيفة الخدمة الاجتماعية تعمل بشكل مباشر في المجتمعات الرأسمالية على التساند الوظيفي للأنساق الاجتماعية داخل النظام الرأسمالي.

فمن الناحية الأخرى فإن وظيفة الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الشيوعية تعمل بشكل غير مباشر لمساندة وتعضيض الأهداف الايديولوجية للنظام الشيوعي... وذلك استناداً إلى توجيه مركز من الحكومة، حيث تنصهر الإرادة الفردية للأفراد في معمل العملية الاجتماعية الإنتاجية.

حيث إن هدف الدولة أو الحكومة هو في الحقيقة «تقدم العملية الاجتماعية الإنتاجية».

وهنا يجب الأخذ بوجه الاعتبار، أن الايديولوجية الشيوعية تعطي للاقتصاد أهمية أساسية، وترى أنه يشكل الحياة الاجتماعية بصورها المتعددة وبعلاقاتها المتشعبة.

وعليه فالمشكلات الاجتماعية مهما تعددت صورها وأشكالها فهي

---

(1) Madison, Bernice, «Welfare Personnal In The Soviet Union», **Journal Of Social Work,** New York National Association Of Social Workers, Vol., 7, No. July/ 1962. PP 57– 68.

ترجع إلى عوامل اقتصادية، وحلها لا يتأتى إلا عن طريق معالجة الأسباب الاقتصادية التى أوجدتها.

أما الحلول الاجتماعية «ومن وجه النظر المادية» فلا يمكن أن تؤدي إلى علاج لتلك المشكلات.

وهكذا فالخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في كلا النظامين الرأسمالي والشيوعي لا تهدف إلى أهداف إنسانية تتحقق فيها حرية وسعادة الإنسان وإنما تهدف إلى أهداف مادية صرفة.

وعليه فإن من الضروري وفي المرحلة الحالية لتطور الخدمة الاجتماعية أن يزداد الاهتمام بالموقف النظري والعملي معاً ـ لتحقيق حرية وسعادة الإنسان على المستويين المحلي والعالمي.

إن هذا يتطلب منا طرح موضوعات أو قضايا للبحث لتثري النظرية العامة وتمهد الطرق لوحدة موقف «المهتمين والمتخصصين» على مستوى العلم حتى لا تنتهى الخدمة الاجتماعية إلى أن تصبح نوعاً من ايديولوجية مختلف عليها، تعبر عن المحلية، وبذلك يفقد العلم طابعه العالمي ويصبح نظاماً محليا يتبع مخططي السياسة العامة.

إن عالمية الهدف والمجال في علم الخدمة الاجتماعية يتطلب منا جُهد يواجه أدق جانب في علم الخدمة الاجتماعية ويعبر عن المحصلة النظرية التي توصل إليها من خلال الدراسات الميدانية والتي تزايدت وفي كثير من الأحيان دون توجيه نظري واضح أو مكتمل.

ولهذا تكون الخدمة الاجتماعية بالغة الصعوبة لأنه يتعين عليها تقديم العون المهني والعلمي للتغلب على مختلف أنواع المشاكل على مستوى

المجتمع ككل وعلى مستوى الجماعة والفرد، وذلك لسد التغيرات التي تزداد إتساعاً كلما أزدادت سرعة التغير الاجتماعي[1]
وتقدم العلم وتعاظم شأن التكنولوجيا.
وهنا نتساءل:

هل معنى ذلك أن علم الخدمة الاجتماعية سوف يصبح مثل العلوم الطبيعية والحيوية التي أمكن استخدام نتائجها في التغلب على كثير من المصاعب التي كانت تواجة كفاءة الإنسان في تطويع الإمكانيات الطبيعية من اجل مزيد من التقدم التكنولوجي والعلمي.

أي بمعنى أخر هل ممكن أن نستخدم نتائج دراسات الخدمة الاجتماعية للتغلب على كثير من المشاكل التي تواجه الإنسان في تحقيق حريته وسعادته ومن اجل مزيد من التقدم وتنمية المجتمع الذي يعيش فيه.

---

(1) معنى التغير الاجتماعي هنا كل تغير في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بناءه الطبقي أو في نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها، فإن التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب، كما تتناول مختلف المشكلات، المتصلة بالتغير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء، والإصلاح الزراعي والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع كانحراف الأحداث وانتشار المخدرات. . الخ

أنظر في هذا الصدد: عبد الباسط محمد: **التنمية الاجتماعية**، مكتبة وهبه القاهرة ص 1977 ص 100، وانظر كذلك.

Sea Alsc.

U.N., «Economic Bulletin For Asia And The Far East» **Social Development Planning,** Vol., Xiv, No. 2, Sept., I963,. P., Ic.

للإجابة على هذا السؤال يتطلب منا مناقشة النقاط التالية:

1 ـ التطور العلمي لميدان الخدمة الاجتماعية.

2 ـ دور الأخصائي الاجتماعي وكيف يستطيع أن يلعب دوراً إيجابياً وفعالاً في تقدم وتنمية مجتمعه بشكل خاص والمجتمع العالمي بشكل عام.

إن مناقشة النقطة الأولى والتي تعتبر انطلاقة وشرطاً اساسياً للنجاح العلمي والعملي والمعرفي لهذا العلم، يحتاج منا البحث في تطور الخدمة الاجتماعية نظرياً، من خلال أبعاد الواقع لاجتماعي، والإتصال بالمجتمع وفهم قضاياه.

أما مناقشة دور الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين في علم الخدمة الاجتماعية في إنجاح مسيرة الحياة الاجتماعية نحو التقدم، وتقديم المشورة والعون للسيطرة على مشاكل الفرد والجماعة والمجتمع، وتفهم قضاياه الكبرى وأهمها الكشف عن قواعد الاستغلال والاضطهاد بين فئات المجتمع، إلى جانب الالتقاء العالمي لتحرير الإنسان وتحقيق مطالبه الحضارية العادلة ودعم حريته.

دور الخدمة الاجتماعية والأخصائيون الاجتماعيون في دعم قضايا التنمية في العالم الثالث

ـ إن الباحث في تاريخ الخدمة الاجتماعية يجد أن اسهامات الخدمة الاجتماعية في توسيع إطار تخصصها في التطور النظري والعملي للعلم والمهنة اعتمدت بالدرجة الأولى على ظروف تعلق بعضها بطبيعة النظر إليه من ناحية، وتعلق البعض الأخر بطبيعة نموه وتدعيمه والافادة من نتائج دراساته من ناحية أخرى.

وهذا يتطلب من علم الخدمة الاجتماعية بشطريه النظري والمهني أن

يُبدي المزيد من الاهتمام بالمسائل التي تهم قطاعات واسعة من المجتمع لاتصالها بواقع حياتها اليومية أو لارتباطها بما يعانونه من حيرة وقلق أو اضطراب.[1]

ومعنى هذا أن علم الخدمة الاجتماعية مطالب بأن يدرس قضايا بها أهمية من وجهة نظر المجتمع ووحداته المختلفة والمسؤولة عن أنشطته العديدة بقدر ما هو مطالب أن يستمر في دراسة الموضوعات الأُخرى التي تسهم في تدعيم بنائه النظري. وتمكن من الفهم الشمولي لقضايا المجتمع.

عليه فينبغي على الاخصائي الاجتماعي أن يهتم بالدراسات التي تعالج انساقاً أو نظماً أو جماعات أو مشاكل اجتماعية على المستوى الفردي والجماعات والمجتمع، مرتكزاً على إدراك عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وما تطرحه من صعوبات أو ما تخلقه من صراعات قد تسبب نوعاً من الاضطرابات يمتد من الفرد إلى الجماعة إلى المجتمع.

وهنا يجب أن يهتم علم الخدمة الاجتماعية بمجالات التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والقانون، والسياسة، والطب، والزراعة، والصناعة، ووسائل الاتصال الجمعي، . . الخ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بمجالاتها المتعددة والمتنوعة التي تواجه أهدافاً شديدة الصلة بمطالب الجماهير كالتعليم، والإسكان والضمان الاجتماعي والصحة والرعاية الاجتماعية وبالبرامج الإنمائية، وتنمية المجتمع وذلك على اعتبار أن التنمية، عبارة عن عمليات تغير، اجتماعي، اقتصادي، سياسي، وثقافي تلحق بالبناء الاجتماعي. ووظائفه بغرض إشباع الحاجات

(1) علم الخدمة الاجتماعية ـ وهنا ننظر إلى الخدمة الاجتماعية على أنها «علم» له موضوعه وأهدافه ومنهجيه، ذو شطرين: شطر مهني وشطر علمي.

الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية للأفراد ـ وهنا يجب الأخذ بوجه الاعتبار أن التنمية الاجتماعية (Social Development) ليست مجرد تقديم خدمات وإنما تشتمل على عنصرين أساسين هما:

1 ـ تغير الأوضاع الاجتماعية التي لم تعد تتناسب ومرحلة التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مجتمعنا المعاصر.

2 ـ إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات وقيم اجتماعية جديدة والدفع بأفراد المجتمع لتحقيق حاجاتهم المعنوية والروحية والمادية.

وهنا نتبين جوانب القصور في تعريف التنمية الاجتماعية على أنها توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح أو ممكن للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة في المجتمع.[1]
وهنا لنا أن نتساءل:

هل يقتصر مجال التنمية إلى استثمار أقصى حد ممكن للطاقات والامكانيات البشرية في المجتمع، ولصالح من تستغل حصيلة هذا الاستثمار. للحكومة أو لطبقة معينة من المجتمع وهم الطبقة الرأسمالية؟.

---

(1) يأخذ بهذا التعريف معظم علماء الاجتماع المعاصرون، ويقصد بهذه العبارة هو أنه ينمو المجتمع عن طريق طاقاته الخاصة التي لابد أن تستثمر إلى أقصاها، عن طريق مساعدتها بتوفير خدمات معينة..

فالطاقة البشرية تحتاج إلى خدمات صحية، وإلى رعاية اجتماعية، وإلى تعليم، وإلى اسكان وإلى مرافق في القرية أو المدينة.. وكل هذه الخدمات تساعد في النهاية على أن تأخذ أفضل ما في المادة البشرية.

أنظر في هذا الصدد.

عبد الباسط محمد حسن المرجع السابق ص 62.

واستناداً إلى هذا نجد أنه من الضرورة بمكان إبراز دور الأخصائي الاجتماعي والخدمة الاجتماعية من منظور جديد، أي الطرح الجماهيري المعاصر الذي يرى أن الخدمة الاجتماعية[1] يجب أن تعمل في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على عوامل التخلف وتحقيق مزيداً من التقدم لكي تساهم في بناء مجتمع حر سعيد.

الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الجماهيري الجديد:

وتعني الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الجماهيري الجديد الإيمان بكرامة الإنسان وحريته. وتحرير الفرد من العوامل التي تمنعه من أن يحقق ذاته الإنسانية ويعيش الحياة الكريمة اللائقة بالإنسان. كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون استمتاع الإنسان بكرامته وحريته داخل المجتمع الذي يعيش فيه.

وإستناداً إلى هذا المفهوم ـ فعلى الأخصائي الاجتماعي في مجتمعاتنا النامية أن يعمل على تخليص مجتمعه من الرواسب المادية والمعنوية الرجعية التي أوجدها الاستعمار المستغل والفئات المتواطئة مع القوى الاستعمارية، مستبدلة بمكانها سمات المجتمع الخالي من العسف والقهر والإضطهاد.

إن الطرح الجماهيري الجديد للإطار العملي والنظري للخدمة الاجتماعية هو الوسيلة والطريقة الوحيدة التي تستطيع بها مجتمعاتنا النامية أن تحقق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) تلجأ الخدمة الاجتماعية بالمفهوم التقليدي إلى مبدأ الإصلاح الجزئي أما بالمفهوم الجماهيري الجديد فتلجأ إلى مبدأ التغير الجذري والشامل في الاتجاهات الفردية والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وهنـا نجد أن دور الأخصـائي الاجتماعي يجب أن يَكـون بـالـدرجـة الأولى هو ترشيد وتحريض أفراد المجتمع على السيطرة على وسائل الإنتاج والعمل على مواجهة تحديـات التخلف بعناصـرها الاجتمـاعية والاقتصـادية والثقافية.

إن النظام الرأسمالي المستغل يتشدق من الناحية النظرية بكرامة الفرد وحقـه في أن يعيش كما يـريد، غيـر أن في الحقيقة ومن النـاحية الـواقعيـة يـوجد أسـاليبٰ الضغط والأرغام مـا يجبر المـواطن العـادي على الخضـوع للطبقة الرأسمالية.

وعليـه فدور الأخصـائي الاجتماعي هـو العمل على كشف القـواعـد الظالمة في المجتمع والعمل على تحريض أفراد الشعب على السيطرة على وسـائل الإنتـاج والتخلص من القوى المستغلة والمهيمنـة على الامكانيـات الاقتصادية في المجتمع.

كما تعني الخدمة الاجتماعية بالمفهوم الاشتراكي الجماهيري الجديد الالتـزام بمبدأ هـام للغايـة هو مبـدأ المسئـوليـة الاجتمـاعيـة، والمسئـوليـة الاجتماعية من أهم قيم المجتمـع الاشتراكي الجمـاهيري الجـديد. الـذي تتسم بالدفع بأفراد الشعب لتحمل مسئـولية تحـديد السيـاسات العـامة «من اقتصادية واجتماعية وسياسية تنموية» وتحديد الوسائل والطرق لتحقيقها.

وذلك على عكس النظام الـرأسمالي الـذي يلقي بمسئوليـة الاستمرار في الحيـاة على الفرد وحـده، ولايلتزم المجتمـع بمسئـوليتـه الكـاملة نحـو الفرد. مثلاً أن العامل في أمريكا مهدد باستمرار بشبح البطالة بحكم أوضاع طبيعـة النـظام الـرأسمـالي وأن أتى دوره ولفظ من عمله، مـدتـه مؤسسـات الخدمة الاجتماعية باعانـة تكفل لـه مجرد حيـاة الكفاف لمـدة أقصاهـا ستة أشهر، بعدهـا يسقط التزام المجتمـع رسمياً نحـوه، ويصبح عليـه أن يعول

نفسه، والمجتمع لا يوفر له أي عمل، هذا على الرغم من أن مثل ذلك العامل لا يستلم إعانة البطالة لتلك المدة إذا لم يكن مسددا لأقساط التأمين الاجتماعي لفترة سنتين على الأقل.

إن المجتمع الجماهيري يلتزم بتوفير العمل لكل مواطن حسب قدراته ومهاراته أي «العمل يجب أن يوفره المجتمع لكل أفراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالاً ونساءً، ولكن أن يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه، وأن لايضطر تحت العسف أن يعمل مالا يناسبه»[1].

إن الخدمة الاجتماعية كمهنة تحاول أن توصل التزامات المجتمع اتجاه أفراده إليهم في الحالات التي يعجزون فيها عن الاستمرار في الاعتماد على أنفسهم.

وترى الخدمة الاجتماعية أن الاحتياجات الأساسية واحدة في الجنس البشري بغض النظر عن العنصر أو الدين، فالمجتمع الاشتراكي الجماهيري الجديد لايعرف التفرقة العنصرية أو الدينية أو الثقافية بين الجنسين أو بين منتج وموظف، أو بين كبير وصغير في حين أن الرأسمالية تسمح بمثل هذه التفرقة لأن الأقليات العنصرية أو الدينية تشكل في المجتمعات الرأسمالية أدنى مراتب الطبقة الكادحة.

لذلك فهذه الأقليات تتعرض لأستغلال اقتصادي بشع يكون أساس التفرقة الدينية أو العنصرية.

وهنا فإن الخدمة الاجتماعية في ظل المجتمع الجماهيري تعمل لتحقيق هدفه في الحرية ولتحقيق التقدم والقضاء على الاستغلال والتخلف، وعليه تعمل الخدمة الاجتماعية في إطار الخطة الإنمائية

(1) معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، منشأة النشر والاعلان، طرابلس 1979م ص1968.

للمساهمة بدورها في بناء الاشتراكية وتحقيق أهداف المجتمع الجماهيري فيما يلي:

1 ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 ـ إزالة العوائق الاجتماعية المصاحبة لعمليات التغير الاجتماعي والثقافي.

3 ـ غرس قيم المجتمع الجماهيري وتحريض أفراد المجتمع على ممارسة الديمقراطية ومبدأ شركاء لا أجراء، وتأكيد العدالة الاجتماعية.

ودور الخدمة الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحريض أفراد الشعب على إتخاذ القرار في تشكيل وبلورة السياسة العامة للتنمية ـ وعلى المساهمة الفعالة في تحقيق إنجاز خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق تنمية قدرات الأفراد والعمل على زيادة كفائتهم الإنتاجية، بالإضافة إلى إعداد برامج تساهم في محو الأمية وتدعيم مكانة الأسرة في المجتمع ومكافحة الأمراض الإجتماعية ورفع الوعي بما يتمشى بأهمية الخطة التنموية بقطاعتها المختلفة.

فدور الاخصائي الاجتماعي في هذه الحالة لا يقتصر على حل المشكلات الاجتماعية أو تقديم المساعدات أو محاولة مساعدة الفرد على التكيف مع الأوضاع والظروف الفاسدة التي حوله.

ويشير د/ سيد أبوبكر حسانين في هذا الصدد فيقول:

«يتقبل الأخصائي الاجتماعي سمات المجتمع وظروفه دون أن يبدي سخطه عليها، أو احتكارها لها، ويشرع بعد ذلك في مساعدته على تغير نفسه إلى مستويات أفضل» ويضيف كذلك على أن تتخذ الخدمة الاجتماعية من الفرد وحده الخدمة، وتعمل على مساعدة الأفراد فرداً فردا.

وذلك بدراسة الحالات الفردية، في سبيل وصوله (الفرد) إلى علاقات اجتماعية أفضل وإلى التكيف مع الوسط المحيط به»[1]

إن هذه السمات هي سمات الخدمة الاجتماعية التقليدية التي نجدها في معظم كتب الخدمة الاجتماعية التقليدية.[2]

إن دور الاخصائي الاجتماعي ينبغي أن يتسم بالترشيد والتحريض أي فهم الأوضاع والظروف التي حول الفرد والجماعة والمجتمع - وتحريضهم لكي يثوروا عليها من أجل تغيرها تغيراً شاملاً وجذرياً ونيل حقهم في الحياة الكريمة.

إن تحديد دور الاخصائي الاجتماعي في مجتمعاتنا النامية على هذا النحو ضروري وهام وذلك للمساهمة في تحقيق هدف الإنسان في هذه المجتمعات في الحياة الحرة الكريمة.

إن مجتمعاتنا النامية تمر بمرحلة تحول من مجتمع يعاني من التبعية

---

(1) سيد أبوبكر حسانين، المرجع السابق ص 213.

(2) أنظر هذا العدد.

Kidneigh, john C., «Social Work As A Profession», **Social Work Year Book.** New York: National Association Of Social Workers, 1960.

احمد عبد الحكيم السنهوري، **أصول خدمة الفرد، القاهرة**: مكتبة القاهرة الحديثة سنة 1965م.

عبد الفتاح عثمان، **خدمة الفرد والمجتمع المعاصر**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية سنة 1970م.

فاطمة مصطفى الحاروني، **خدمة الفرد في محيط الخدمات الاجتماعية**، القاهرة مطبعة السعادة 1971م.

احمد كمال أحمد وآخرون، **الخدمة الاجتماعية والمجتمع**، مكتبة القاهرة الحديثة 1963م.

الاقتصادية السياسية والتخلف الاجتماعي والثقافي ومن حكم الطبقة المالكة المستغلة لامكانيات الشعب ـ إلى مجتمع تسيطر شعوبه على أدوات إنتاجها وينطلق في بناء مجتمع على أُسس من العدالة الاجتماعية والديمقراطية السليمة.

وعليه فدور الأخصائي الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث ينبغي أن يتحدد بالآتي:

1 ـ العمل على رفع مستوى وعي الجماهير الثقافي والسياسي وتغير الثقافة المادية والمعنوية التقليدية الرجعية إلى ثقافة تعمل لصالح الجماهير.

2 ـ مواجهه الاستعمار بأساليبه القديمة والحديثة وتحالفه مع القوى الرجعية والعمل على التسليح بالوعى الكامل والإدراك السليم لدور شعوب مجتمعاتنا من مواجهة هذه المحاولات لنتمكن من بنائها على أُسس سليمة.

2 ـ العمل على حل المشكلات الداخلية والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تصاحب التحول إلى حياة مجتمع متقدم.

فمثلاً مواجهة مشكلات الهجرة من الريف إلى المدينة ومشكلات الإسكان والمواصلات والعلاج والتعمير، والتعليم، ومشكلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، والمزارعين، والعمال والشباب، والأطفال، وانحراف الأحداث.. وقلة الإنتاج الزراعي والصناعي.. إلخ.

إن هذا يتطلب دراسات تخصصية وإعداد أُناس متخصصين بهذه المواضيع لكي يقوموا بعملهم على الوجه الأكمل مثل إعداد أخصائي اجتماعي زراعي، صناعي، اقتصادي، سياسي، تربوي نفسي، وأخصائي اجتماعي بشئون المستشفيات، أو الشركات، وأخصائي إجتماعي قانوني ووقائي وعلاجي، وبشئون المرأة والأُسرة، الطفل والأحداث والسجناء...

إلــخ، وذلـك ليتمكن الأخصـائي الاجتمـاعي من فهم الـظروف والإطـار الاجتمـاعي الثقافي التي تعيشهـا وحدات التخصص، ومن ثم العمـل على تغييـرها بـأسلوب علمي دقيق لتصل بـأفراد المجتمـع «أو الجماهيـر» إلى المجتمع الحر المتقدم السعيد.

وعلى العموم فالخدمة الاجتماعية في حـد ذاتها مهنـة إنسانيـة تهدف إلى نفس الغـاية التي يهـدف إليها المجتمـع الاشتراكي الجمـاهيري وتقـع عليها مسئولية كبيرة في المساهمة في تحقيق أهداف مجتمعنا.

وإن كانت تقع على الخدمة الاجتماعية أو بشطريها العلمي والمهني مسئولية القيام بدور فعال في بناء المجتمع الحر السعيد عن طريق تحقيق الحرية والتقدم والسعادة.

إلا أن تقـع على مجتمعاتنـا الناميـة مسئوليـة تدعيم هـذا العلم وهذه المهنيـة وإتاحـة الفرص لهـا للإنـطلاق في تحمل مسئـوليتها الكبـرى نحـو تحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ونـظراً لأن مجتمعـات العـالم الثـالث تشهـد في هـذه المـرحلة من تـاريخهـا مجـالات تغيـر جـذري للخـروج من التبعيـة والتخلف الثقـافي والاجتماعي لتصل إلى مجتمع متقدم حـر سعيد يـأخذ بمقـومات وأسـاليب التنمية بمجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهنا يجب أن نؤكد بأن دور الخدمة الإجتماعية هي ليست فقط رعاية ووقاية وعلاج وتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية ومعنوية، ولكن أيضـاً لها دورها في التنمية وعلى وجه الخصوص تنمية القدرات البشرية.

وهذا لا يتأتى إلا بتحقيق الخطوات التالية:

أولاً: أن تصبـح الخدمـة الاجتماعيـة علمـا لـه منهجـه وهـدفـه وذو

موضوع فعلم الخدمة الاجتماعية أو ما أفضل تسميته في ظل المعطيات السابقة بعلم الهندسة الاجتماعية ـ بشطريها النظري والتطبيقي أو العلمي والمهني. حيث يمثل الاتجاه العلمي فيه الأمل الكبير لتقدم المهنة وعالميتها في المستقبل، والبحث التطبيقي في الخدمة الاجتماعية هو الطريق التي بواسطتها يتدعم الجانب العلمي للمهنة.

ثانياً: العمل على تأهيل الأخصائي أو المهندس الاجتماعي مهنياً وعلمياً على أساس أن دوره ليس بدور الوسيط الذي ينقل «الحسنة» من المحُسن إلى المُحسنِ إليه سوى كانت من حكومة «كما هو في الاتحاد السوڤيتي» أو الفرد «كما هو في النظام الرأسمالي» ولكن بدوره المرشد والمحرض ليدفع بأفراد المجتمع لنيل حقوقهم ونشر الوعي بينهم لتحقيق حريتهم.

ثالثاً: أن توجه بحوث المتخصصين ودراساتهم وأعمالهم نحو تعرية أو كشف القواعد الظالمة في المجتمع والعمل على تغيرها تغيراً جذرياً وشاملاً وتحريض الجماهير على ذلك.

مراجع الكتاب

مراجع الفصل الأول

1 ـ أحمد أبو زيد، **البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع المفهومات**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة السابعة، الاسكندرية، 1980م.

2 ـ زينب محمد زهري، صالح علي الزين، **«دور المرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر»، قضية المرأة**، منشورات المركز العالمي، للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، مارس 1984م.

3 ـ زهير حطب، **تطور بني الأُسرة والجذور التاريخية والاجتماعية**، بيروت، 1976م.

4 ـ حسن السعاتي، الأسرة ومشكلاتها،،دار المعارف الطبعة الثانية، 1981م.

5 ـ محمد الجوهري وآخرون، **دراسة علم الاجتماع**، دار المعارف بمصر 1975م.

6 ـ مصطفى الخشاب، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، 1981م.

7 ـ معمر القذافي، **الكتاب الأخضر: الركن الاجتماعي**، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان الجماهيرية، الطبعة الأولى 1979م.

8 ـ علي عبد الواحد وافي، **الأُسرة والمجتمع**، دار نهضة مصر العربية للطباعة والنشر، الطبعة السابعة، 1977م.

مراجع الفصل الأول

1) Burgess E.W, & Locke, H.J., **The Family,** 1963.

2) Davis, K., **Human Society,** New York, 1967.

3) Evans-Pritchard, E.E., **Kinship and Marriage among the Nuer,** Oxford, Clarendon Press, 1951.

4) Friedan B., **The Feminine Mystigue,** Gollacz, 1973.

5) Goode, W.J., **The Family,** Prentice Hall, New Jersey, 1964.

6) Higgins, R., **Observer Magazine,** 13th October, 1974.

7) L'evi-Strauss, C., **Les Structures elementaires de la parente,** Paris, 1949.

8) Lowie, Robert, H., **Primitive Society,** New York, Boni and Liveright, 1920.

9) Levy, M. J., & Fallers, L. A., «The Family: Some Comparative Consideration», **American Anthropologist,** Vol. 61.

10) Levy, M. J., «Some Questions About Parsons», Treatment of the Incest Problem, **«British Journal of Sociology,** Vol. 6, 1955.

11) Mitchell, G.D., Edited., **A Dictionary of Sociology,** London, 4th Edition, 1970.

12) Murdock, G.P., **Social Structure,** New York, Macmillan Company, 1949.

13) Murdock, G. P., «Changing Emphasis in Social Structure, **«South Western Journal of Anthropology,** vol. 11.

14) Parsons, Talcott, **«The Incest Taboo in Relation to Social Structure and the Social Organization of the Child,» British Journal of Sociology,** Vol. 5.

15) Parsons, Talcott & Bales, Robert, **Family Socialization and Interaçtion Process,** The Free Press, 1955.

16) Spiro, Melford, «Is the Family Universal», **American Anthropologist,** Vol. 56.

17) Young. M., & Willmott, P. **The Symmetrical Family,** Routledge & Keegan Paul, 1952.

مراجع الفصل الثاني

1 ـ عباس العقاد، **المرأة في القرآن**، بيروت دار الكتب اللبناني 1975م.

2 ـ معمر القذافي : **الركن الاجتماعي، الكتاب الأخضر**، الفصل الثالث، الطبعة الأولى 1979م.

3 ـ معمر القذافي : **حل مشكلة الديمقراطية، سلطة الشعب، الكتاب الأخضر**، 1979م.

4 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي** 1981م سنة 1985م **الجزء الأول**.

5 ـ مركز البحوث، جامعة قاريونس، **لمحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى**، بمناسبة انتهاء العام العالمي للمرأة ديسمبر 1975م.

6 ـ منظمة العمل الدولية، **الكتاب السنوي على إحصاءات العمال** سنة 1974م.

7 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أمانة التخطيط، **النتائج الأولية لحصر القوى العاملة**، سنة 1980م.

مراجع الفصل الثاني

1– Woodsmall, «The Study of the Role of Women in Lebanon, Egypt, Eraq, Jordan», and Syrian **International Federation of Business and Professional Women,** New York 1956.

2— Forget W., «Attitudes Towards Work by Women in Morocco» **International Social Service, Journal 14,** 1964.

3— Femes et Profession aw Maro «in Chombart de Lauwe», Paul-Henri (ed) **Images Dela Femme dans la Socie'te,** Paris 1964.

4— Boserup E., **Women's Role in Economic Development**, St., Martin. Press, New York 1970.

5— Tamara Volkova, **A Women's Place in the U.S.S.R** 1976.

6— Feldberg R., «Women Self-Management and Socialism» Okrhglistd, 1980, Participacija, **Somowpravij anje Socijalizam, Jugoslavija.**

7–Rowntree, S., **Women's Consiousness in Man's World,** Penguin 1973.
8– Rowbotham, S., **Women's Resistance and Revolution,** Allen Lane, 1973.

9– Middleton, C., «Sexual Inequality and Stratification Theory» in **The Social Analysis of Class Structure(ed)** Parkin F., Tavistock, 1974.

10– Patai, R., «The Dynamics of Westernization **in the Middle East» Middle East Journal Vol., a, No. 1,** 1955.

11– Levy R.: **The Social Structure of Islam,** Combridge University Press 1955.

12– Kirk, G., **The Middle East: From the Rise of Islam to Modern Times,** New York, Praeger 1963.

13– Tomiche. Nada. «The Position of Women in the U.A.R.» **in Contemporary History, 1970.**

مراجع الفصل الثالث

ـ محمد سامي عفيف: **التعلم في الدول الاشتراكية والرأسمالية: دراسة مقارنة بين النظم في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية**، معهد التخطيط القومي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م.

ـ معمر القذافي: **الكتاب الأخضر.**

ـ أحمد علي الفنيس: **التربية بين المجتمع والجامعة**، منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1981م.

- وهيب سمعان ومحمد فيروس: **المدخل في التربية المقارنة**، الطبعة الثانية، مطبعة الانجلو المصرية، 1974م.
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: ميثاق العمل الوطني.
- وهيب سمعان وآخرون: **اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972م.
- وهيب سمعان ورشدي لبيب: **دراسات في المناهج**، القاهرة، 1972م.
- وهيب سمعان: **دراسات في التربية المقارنة**، القاهرة، 1974م.
- محمد هاشم الفالوجي: «أزمة الحرية والديمقراطية في التعليم» **مجلة الجامعة**، 16 ديسمبر 1984م.
- مصطفى الزعتري: «التنمية الإدارية من أجل التجديد التربوي» **التربية الجديدة**، عدد (6) مايو/ اغسطس 1981م.
- جورج طرابيش (مترجم): **المرأة والاشتراكية**، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1979م.
- جورج حنا: **يقظة العرب**، دار العلم للملايين، بيروت، 1966م.
- خليل أحمد خليل: **المرأة العربية وقضايا التغير**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 1982م.
- لويس عوض: **الجامعة والمجتمع الجديد**، سلسلة دراسات اشتراكية، العدد الأول، الدار القومية للطباعة والنشر.
- سلوى الخماش: **الإسلام والمرأة المعاصرة**، دار القلم، الكويت، 1978م.

مراجع الفصل الثالث

المراجع الأجنبية:

1- **International Yearbook of Education** Czochecoslovakia 1949.
2- Valentine Chirol, **The Egyptian Problem**, 1920.
3- Vodinsky Stanislav,: **Czochecoslovakia Education,** Prague, 1963.
4- Yogoslavia: **Statistical Calendar,** Yugoslavia, Belgrad, 1965.
5- Mirjana Morokvasic, **The Changing Role of Women in Yugoslav Society,** University College, London, 1980.
6- Hunter, L. P., **The Girl Today the Women Tomorrow,** N.Y., 1950.
7- Lupton T., **on the Shopfloor,** Pengawn 1963.

مراجعل الفصل الرابع

REFERNCES

1. Asad, T., **The Kababish Arabs,** London, 1970.
2. Asad, T., (Ed.) **Anthropology & the Colonial Encounter**, London, 1973.
3. Beattie, J., **Other Cultures,** 6th Ed., London, 1977.
4. Beattie, J., «Radcliffe-Brown, A., **«In the Founding Fathers of Social Soiences»,** (Edited), Timothy Raison, 1969.
5. Durkheim, E., **The Rules of Sociologioal Methods,** (English Translation), Glencee (Illinois), 1950.
6. Evans-Pritchard, E.E., **Essays in Social Anthropology,** London, 1962.
7. Evans-Pritchard, E.E., **Social Anthropology,** 8th ed., London, 1972.
8. Fortes, M., and Evans-Pritchard, E.E., **African Political Systems,** Oxford, 1940.
9. Goldthrope, J., «Herbert Spencer», **The Founding Fathers of Social Sciences»,** (Edited), Timethy Raison, 1969.
10. Kreeber, A.L., «History and Science in Anthropology», **American Anthropologist,** Vol. 37, 1935.

11. Kreeber, A.L., «Social Anthropology: Past and Present», **Man,** Vol. 51, 1951.
12. Merten, R.K., **Social Theory and Social Structure,** Glencee (Illionois), 1949.
13. Mair, L., **An Introduction to Social Anthropology,** Clarendon Press, Oxford, 2nd (Edition), 1972.
14. Radcliffe-Brown, A., **Structure and Function in Primitive Society,** London, 1952.

مراجع الفصل الخامس

1. Douglas, M., **Purity and Danger,** London, 1966.
2. Durkheim, E., **The Rules of Sociological Method** (English Translation), 1950.
3. Durkheim, E., and Mauss, M., **Primitive Classification** (English Translation) 1963.
4. Durkheim, E., **The Division of Labour in Society** (English Translation), 6th Ed., 1968.
5. Durkheim, E., **Suicide** (English Translation) Paperback, London, 1970.
6. Evans-Pritchard, E.E., **Social Anthropology,** London, 1951.
7. Evans-Pritchard, E.E., **Nuer Religion,** Oxford, 1956.
8. Fletcher, Ronald, **The Making of Sociology,** Vol. 1 London 1971.
9. Fletcher, Ronald, **The Making of Sociology,** Vol. 2, London, 1971.
10. Hubert, Henri, and Mauss, Marcel, **Sacrifice: its Nature and Function,** London, 1964.
11. Hertz, Robert, **Death And The Right Hand** (English Translation), 1960.
12. Leinhardt, Godfrey, **Divinity & Experience: the Religion of the Dinka,** Oxford, 1961.
13. Mair, L., **An Introduction to Social Anthropology,** Oxford University Press, 1965.
14. Michell, G.D., **A Dictionary of Sociology,** London, 1970.
15. Mauss, Marcel, **The Gift** (English Translation), 1954.
16. Nisbet, R.A., **Emile Durkheim,** New Jersey 1965.
17. Pocock, D., **Social Anthropology,** London, 1961.
18. Raison; Timothy, **The Founding Fathers of Social Sciences** (Penguin Books) 6th Ed. 1969.

مراجع الفصل السادس

أحمد كمال أحمد، وعدلي سليمان.
الخدمة الاجتماعية والمجتمع، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة 1963م.

سيد أبوبكر حسانيين
مقدمة في الخدمة الاجتماعية منشورات الجامعة الليبية 1974م

نبيل السمالوطي
علم اجتماع التنمية ودراسات في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية بيروت 1981م.

إسماعيل صبري عبدالله
التخطيط والتنمية، **مكتبة التنمية والتخطيط** دار المعارف بمصر سنة 1966م.

أحمد عبدالحكيم السنهوري
أصول خدمة الفرد ـ القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة 1965م.

عبدالفتاح عثمان
خدمة الفرد والمجتمع المعاصر ـ القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية 1970م.

فاطمة مصطفى الحاروني
خدمة الفرد في محيط الخدمات الاجتماعية ـ القاهرة مطبعة السعادة 1971م.

أحمد كمال أحمد وآخرون
الخدمة الاجتماعية والمجتمع، القاهرة ـ مكتبة القاهرة الحديثة 1963م.

عبدالباسط محمد
التنمية الاجتماعية ـ مكتبة وهبة القاهرة 1977م.

معمر القذافي
الكتاب الأخضر ـ منشأة النشر والتوزيع والاعلان/ طرابلس 1979م.

1- Madison, Bernice «Welfare Personal In The Soviet Union» **Jornal Of Social Work,** New York, National Association Of Social Workers, Vol., 7,No., 3/july/1962.

2- U.N. «Economic Bulletin For Asia And The Far East»

Social Develpoment Planning, Vol., Xiv, No., 2 Sept., 1963.

3- Kidneigh, John C., «Social Work As A Profession», **Social Work Year Book,** New York, National Association Of Socisl Workers, 1960.

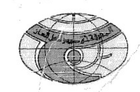
4- Bisno, Herbert, **The Philosophy Of Social Work,** Washington, D.C., Public Affairs Press, 1952.

5- Cohen, Nathan Edward, **Social Work In The American Tradition** New York, The Dryden Press Inc., 1958.

محتويـــات الكتـــاب

لا شك أنه من السهولة بمكان أن نحدد الفروق أو أوجه الاختلاف والتباين بين كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا من ناحية، والتاريخ والجغرافيا وعلم النفس والاقتصاد والعلوم السياسية وبقية العلوم الإنسانية من ناحية أخرى. بيد أن الأمر بالنسبة لتحديد الاختلاف أو الفروق بين كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا يبدو أنه موضوع شائك فيه قدر كبير من الصعوبة نظراً للتشابك والتداخل في المسائل التي يعالجها كل منهما.

فالانثروبولوجيون شأنهم شأن علماء الاجتماع يهتمون بدراسة العلاقات الاجتماعية (Social Relations) في المجتمعات البشرية، وإذا اعتبرنا أن هذا تحديداً أو تعريفاً كافياً لموضوع أو حقل دراسة علماء الانثروبولوجيا فإنه يبدو من الصعوبة بمكان أن ندرك كيف يمكن أن يختلف الانثروبولوجيون عن السوسيولوجيين أو علماء الاجتماع.



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان